الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- مستقبل العرب بين التغيير والغير
- الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته
- الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الإقتصادي

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد الواحد والتسعون – كانون الثاني ٢٠١٥

ثبات الوطن

يزداد الحراك السياسي في المنطقة احتدامًا، وتسابقه على هذا الصعيد صراعات عسكرية حادّة، تهدّد معها مصير الأوطان حدودًا وأنظمة ودساتير. لا يقف لبنان إزاء ذلك متفرّجًا لا مباليًا، إنما يجهد في الحفاظ على استقراره، والاحتفاظ بطبيعته السياسية وتركيبته الإدارية، معتمدًا على ما استمرّ فاعلاً من مؤسساته الدستورية وهيئاته الاجتماعية وقواه الأمنية، وفي مقدّمتها الجيش.

ولمّا كان الهدم لا يحصل من دون تحضيرات ومسبّبات، تمامًا كما أن العمران لا يأتي من دون بوادر وجهود، فإن الوسيلة الأهم لدى المتربّصين بالوطن هي اشعال الفتن، وزرع الشقاق بين المكوّنات، سواء في شؤون السياسة أو الاقتصاد أو الدين أو الأمن، وفي الناحية الأخيرة، الأمن، تكثر المحاولات، فهي مفتاح على الخراب إن تمّت زعزعتها، وهي باب إلى الاستقرار والبناء والبحبوحة، إن أمكن الحفاظ عليها، وتدعيمها، ورفع شأنها. من هنا يبرز الدور الفعّال للجيش، هذا الجيش الذي تكثر الاعتداءات على وحداته، في حربٍ أرادتها المجموعات الإرهابية طويلة ومتنقّلة، وهو أعلن إزاءها أنه لن يتوانى عن الردّ والصمود، وأن أي ضربة توجه إلى الوطن سوف يردّ عليها بمئة ضربة، فالعين ساهرة واليد مستعدّة والهمّة عالية، والشهداء والجرحى والمواقف القيادية الجريئة هي الدليل.

إن الثروة الخام في لبنان هي لحمته الوطنية وتنوّعه الانساني والحضاري الفريد. وميزته، إلى جانب طبيعته الجغرافية ومناخه، هي الحرية التي ينعم بها مواطنوه، والنظام الديموقراطي الذي يمارسون حقوقهم السياسية في ظلّه، بحيث يتنافسون ويتسابقون ويتخاصمون ... ويتصالحون، ومن هنا ضرورة الحرص على تلك المقوّمات.

أما في عملية رسم الأوطان وتحديد الدول وقيام الأنظمة، فإن وطننا يعيد التأكيد على خريطته الوطنية، وعلى تركيبته الاجتماعية، محتفظًا بمكوّناته كاملة، معتمدًا على قواه مجتمعة. كما يجدّد تعاونه الإنساني والإقتصادي والثقافي مع الجوار، ويؤكّد على علاقاته الحضارية مع العالم، من دون أن يهمل الرّجوع إلى تاريخه الثّري، والحفاظ على ما تركته الأجيال في جنبات أرضه من حسن الصنيع.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع : *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. *
في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد الواحد والتسعون – كانون الثاني ٢٠١٥

مستقبل العرب بين التغيير والغير

الدكتور نسيم الخوري ٥

الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته

العميد الركن الياس أبو جودة ٣٣

الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الإقتصادي

د. نبيل سرور ٧١

ملخصات ١٠٩-١١١

مستقبل العرب بين التغيير والغير

الدكتور نسيم الخوري*

المقدمة

وصل العنف في بلاد العرب إلى ذروته بعدما تأسّس في العقود الفاصلة بين الألفيتين الثانية والثالثة. وافتتح العقد الأوّل من القرن الحادي والعشرين بالحروب الاستباقية والنزاعات الأهلية والمذهبية والتهجيرية المستمرّة بين الفئات المتعدّدة. وكان القرن العشرون قد أقفل أبوابه على "مئة وسبع حروب في العالم كانت في معظمها بين مجموعات إتنية ودينية. وكان للمسلمين فيها أيضًا أدوار وصراعات وقتال في ما بينهم وضدّ غيرهم إذ دارت حروب بين المسلمين وغير المسلمين في البوسنة والشيشان وكوسوفو ومقدونيا وأذربيجان وطاجيكستان وكشمير والهند والفيليبين وأندونيسيا وفلسطين ولبنان والسودان ونيجيريا وغيرها، وفي نقطة وداع ألفية واستقبال أخرى أي مع حلول العام ٢٠٠٠، كان العالم مشغولًا ب ٣٢

*أستاذ ومدير سابق لكلية الاعلام والتوثيق – الجامعة اللبنانية.
أستاذ مشرف على الأطروحات في المعهد العالي للدكتوراه في علوم الإعلام السياسي

نزاعًا مسلّحًا ، اضطلع المسلمون في ٢٣ منها بأدوارٍ ملحوظة"[١].

يجعل هذا الحضور الكثيف للمسلمين في ميادين الحروب مميّزين عن غيرهم من الشعوب والحضارات الأخرى. لكن لا يمكن أن تكون جميع خلفيات هذا العنف وتوصيفاته الناتئة ودوافعه وأشكاله دينية محضة، كما يبرز الإعلام العالمي الصورة اليوم في عين العالم. هناك هزائم وجروح وإحباطات متراكمة عبر التاريخ، لدى العرب والمسلمين تجاه أنظمتهم وتجاه نسخ الحكم الإسلامي المتعدّد الذي يحتلّ عقل الغرب وأدبياته، كما حيال هذا الغرب وأميركا تحديدًا، حيث يستمرّ استغلالهم أو استخدامهم وسحب ثرواتهم وكنوزهم عبر مختلف الأساليب والأحداث المعاصرة بما جعلهم وقودًا قبل مواقد إسقاط الإتحاد السوفياتي أو منظومة الإلحاد وبعدها. وإذا كانت شعوب الشرق الأوسط قد منحت كنوز الأرض والسماء، فإنّ الطمع الدولي الواسع بخيراتهم ومشاركتهم إيّاها سيفضي منطقيًّا إلى مدّ الأيدي إلى أنظمتهم وعقائدهم وديانتهم. وتستمرّ بذلك مفارقات السياسات الغريبة والمحيّرة نفسها حيالهم من دول كبرى لم تشبع بعد من تحيّزها التاريخي المنفّر وغير المفهوم أو المبرّر لإسرائيل. ويبرز العالم العربي جاهزًا للإرهاب الإسلامي ولردود الفعل، خصوصًا بعدما انفجرت مشاعر الإحباط السلبية والمكتومة أحيانًا كثيرة فبلغت حدود الكراهية والاستعداء لكلّ ما يمتّ بصلة إلى أميركا وأوروبا والأنظمة الغربيّة. وقد عبّر عن هذا المناخ العدائي خير تعبير البيت الأبيض بلسان رئيسه السابق جورج دبليو بوش بعد مصيبة أميركا في ١١ أيلول ٢٠٠١ بسؤاله: لماذا يكرهوننا؟ هو يقصد المسلمين، مع أنّ جواب هذا السؤال قد يكون مضمرًا ومعروفًا، وهو شرّع أبوابًا وحروبًا إقليمية لتأديب هؤلاء من ناحية

١- صموئيل هنتنغتون، **"السياسة العالمية ودور تركيا في المستقبل القريب"**، محاضرة ألقاها في إسطنبول يوم الخميس في ١٦ حزيران ٢٠٠٥ ولم تنشر خارج تركيا. وقد موّل المحاضرة "أي كاي بنك" وهاندان دميروز من "سليبريتي سبيكرز". وقد جاء نص المحاضرة في ٤٢١٠ كلمة. راجع: http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2005/6/69625.htm#sthash.MnIfKSH4.dpUf

ودعوتهم إلى تلطيف صورة الإسلام في عين الغرب.

منذ الثورة الإسلامية في طهران (١٩٧٩) وعناوينها الكبرى وفي رأسها مهمّة تحدّي أميركا والعالم و"إسرائيل" بالثورة الإسلامية ومناصرة المستضعفين في الشرق الأوسط، وفي طليعتهم العرب والفلسطينيين في صراعهم التاريخي مع إسرائيل، بلغ المشهد مستويات من القلق لدى مرجعيات الدول الإسلامية الأخرى المتحالفة تاريخيًا والمستقرّة في تحالفها مع الغرب. وعلى الرغم من الخلافات الكبرى بين تلك المرجعيات والتباين في علاقاتها الدولية لحماية مصالحها، ساد مناخ من التقارب في ما بينها، بهدف إرساء توازن مطلوب وضروري مع نفوذ إيران المتعاظم عربيًا. وسهّل هذا المناخ من عبور الغرب المتأزّم إقتصاديًا إلى جعل شعوب المنطقة أكثر تجذّرًا في إسلاميتهم وأكثر قبولًا لتحويل بلادهم إلى أسواق متعطّشة للسلاح لتكديسه في مخازنها، أو لامتحان فعاليته في بلادهم، خصوصًا عندما طغت صورة إيران النووية على كلّ إنشغال آخر. وبدت تركيّا بعد نشوء حزب "العدالة والتنمية" (٢٠٠٢) وكأنها دولة الإرشاد الأعلى الإسلامية، المتأنّية مع رجب الطيّب أردوغان في إدّعاء مناهضة التعصّب الديني، والجاهدة في تقديم نفسها منذ عقد، بأنّها النسخة الإسلامية المعتدلة أوالمقبولة من العالم والمتماهية للأحزاب الديمقراطية المسيحية في أوروبا.

وبعد سقوط البرجين، ظهر الغزو الأميركي للعراق في العام ٢٠٠٣ ثمّ تهاوي أنظمة "ثورات الربيع العربي" أشبه بسجّادتين حمراوين تختلط فوقهما الهويات وتتصارع الأفكار والمذاهب والأنظمة بين المستورد والأصيل. لقد تفشّت مظاهر الصراعات الإسلامية وتعاظم العنف حول مسائل مذهبية عتيقة كان يمكن

التصديق أنّها إندثرت. فتحت تركيّا ذراعيها كدولة إقليمية سنيّة عظمى أو تراودها العظمة على من حولها، في الوقت الذي كشفت فيه عن ملامح بارزة كقاعدة غربية أطلسية ثمينة، تحتضن العديد من قادة الإخوان المسلمين المصريين والليبيين والسوريين والأردنيين المقيمين فيها منذ فترات طويلة. يمكن إرجاع العلاقات بين تركيا والإخوان والقيادات الإسلامية إلى العلاقات الشخصية التي راكمها نجم الدين أربكان والتي تجلّت في فترة حكم حزب" الرفاه" الإسلامي بزعامته في العام ١٩٩٧.

وقد أورثت تبادلية العنف الغامض والمتنامي بين الأنظمة المستهدفة والشعوب المطالبة بإسقاطها، تألّقًا تركيًا وإيرانيًا وحماسة كبيرة في هندسة التغيير وإذكاء الحماس الشعبي، بما جعل من إسطنبول وطهران والرياض بالإضافة إلى مصر عواصم أساسية تتجاذب الإسلام والمسلمين والعروبيين. وإستقطبت هذه العواصم وغيرها كقطر الوفود والمؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية الإسلامية المصرية والتونسية والسورية واللبنانية والليبية والعالمية. وأورثت تلك السياسات تحدّيات كبرى وإنقسامات بل تشظيات بين محورين أساسيين ذات طابع إسلامي. وظهرت معادلة غريبة تربط بين تعاظم العنف في بلاد "الثورات" وتعاظم الدور التركي في اجتذاب فعاليات السنة ومقاتليهم ومموليهم وإعلامييهم. بدا الحماس التركي نقيضًا لإيران الراعية لحركات المقاومة في المنطقة ولكسب الشارع العربي أو جذبه ولو على حساب الدول الأخرى مثل السعودية ومصر. يمكن المجازفة في القول أنّ النسخة الإسلامية التي روّجت لها الإعتدالية التركية، تكشّفت في ما بعد عن وجود مجموعات إسلامية موكولة برعايتها وقد لا تحصى تسمياتها. نشهدها تتدفق نحو جنوبها مثلاً، من "جماعة الإخوان" و"قوات التحالف" و"الجيش الحر" و"حركة

أحرار الشام" و" جيش الإسلام" و"لواء صقور الإسلام" و"لواء جند الأقصى" و"لواء الحق" إلى "حركة حزم" وصولاً إلى "جبهة النصرة" و"دولة الإسلام في العراق وبلاد الشام، داعش" التي أعلنت نفسها "دولة الخلافة"[٢] وصولاً إلى "خورسان"[٣]. وإنعكس هذا الانقسام والإرهاب التكفيري على المجتمعات الإسلامية الأخرى التي وجدت نفسها مقيمةً في قلب هذه الصراعات. ولم يتردّد الكثير من فئات المسلمين في العالم وهم تحت العين العالمية، تعويضًا عمّا هم فيه من ضياع وقلق وتحديات، من إظهار البهجة أو إضمار الشرّ بمناخات "الجهاد" وإشعال اليقظات الدينية المكبوتة كلّها، بحثًا عن هويّة جديدة مزعومة للإسلام الأمبراطوري الجديد الذي أجازف بتسميته مستحيلاً.

كان يمكن وصف "اليقظة الإسلامية" في الشرق الأوسط التي فضّلت إيران تسميتها بالصحوة الإسلامية، بأنّها تحمل نوعًا من الحنين الأمبراطوري التركي والإيراني الذي تجلّى في بعث الإسلام، بالإضافة إلى القلق والتنافس السعودي والقطري على مفهوم المرجعية الدينية والذي انسحب على معظم البلدان العربية والخليجية. وكان يمكن أن نلحظ تنامي فورة المسلمين الكبرى التي إتّخذت أحجامًا ملحوظة بعد تزاحم الأمبراطوريات العظمى الأميركية والروسية والصينية والأوروبية فوق العتبة السورية وفي مجلس الأمن في زمن صار الحديث مألوفًا وغير مثبت عن إنهيار القطبية الأحادية

٢- أنشئ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في العام ٢٠٠٦ إثر إجتماع فصائل جهادية على معاهدة سميت آنذاك "حلف المطيبين"، وذلك بعد مقتل زعيمه الأول أبومصعب الزرقاوي الذي أسس جماعة التوحيد والجهاد العام ٢٠٠٤، وكثّف عملياته في العراق حتى مقتله العام ٢٠٠٦. نتج عن ذلك مبايعة أبي عمر البغدادي الذي قُتل مع خليفته أبو حمزة المهاجر في نيسان ٢٠١٠، ليتولى بعده زمام التنظيم أبوبكر البغدادي. استمر أبوبكر البغدادي على نهج سلفه أبي عمر في مبايعته تنظيم القاعدة بالخلافة وتطوّرت عملياته النوعية في العراق باستفادته من خبرات عناصر جديدة ذات خبرة قتالية جاءته من شتى أنحاء العالم، مع نخبة انضمت إليه من ضباط حزب البعث التابع للرئيس العراقي الأسبق صدام حسين، وكان من أبرز تلك العمليات اقتحام سجني "أبوغريب" و"الحوت".
راجع لمزيد من التفاصيل:
islamonline.net/feker/monitor/6128 و www.noonpost.net/content/3132
راجع أيضًا:" **ما هو تنظيم داعش؟ مسيرته منذ الإنشقاق عن القاعدة وحتّى إعلان دولة الخلافة**"، صحيفة الحياة، ١١ تمّوز ٢٠١٤.

٣- مجموعة من مخضرمي تنظيم القاعدة ضمّت متطرفين من أفغانستان وباكستان واليمن. ظهرت التسمية في شهر تمّوز من العام ٢٠١٤. يتبعون أيمن الظواهري زعيم القاعدة. جنّدوا الوافدين إلى سوريا والعراق لتدريبهم وإعادتهم عبر تركيا إلى بلادهم بهدف تنفيذ عمليات إرهابية فيها: www.alshouruq.net.

والعودة مجددًا إلى الحرب الباردة في تقاسم النفوذ الدولي والإقليمي. وجاءت مجموعة دول "البريكس"[٤] لتزيد القناعات بانتفاء الأحادية الأميركية بعد إعلان الرئيس باراك أوباما الإنسحاب الأميركي العسكري من العراق (بدءًا من العام ٢٠١١).

وكان يصعب تقدير حجم الحروب والعنف الذي يفترضه هذا المناخ الغامض والفوضوي في محوري النفوذ أو محاوره، إلا بالإشارة إلى أمرين أذكيا هذا المناخ: الأوّل ظهور أدبيات طاغية عربية وغربية يرضيها الترويج لما سمّي ب"الإسلام الجديد" أو "الإسلام المعتدل" والتي تترك مسائل خلافية بين التيارات الإسلامية، وهذا ما كان يجابه بالرفض بالطبع كونه مناقضًا كليًّا لجوهر الإسلام. لم تضف هذه التسميات الجديدة المقترحة سوى ردود فعلٍ عنفية، فكلمة اللّـه الثالثة والأخيرة تختزن كلّ جديد أو حديث في الفكر الإسلامي حيث لا طلاق على الإطلاق بين الدين والدنيا. وقد أثبتت تركيا المتهادية من صيغة العلمنة نحو الإسلام قوّة الدنيا في الدين. وعلى العكس، فاقمت الحروب والأفكار والحلل والأزياء المقترحة للمسلمين والإسلام، التزمّت والتصلّب ووصم الآخر بالكفر والاستعمار الجديد أو الصليبية الجديدة التي تتآمر على المسلمين. الأمر الثاني، وهو غير منفصل عن الأوّل، وقد زاد الأمور تعقيدًا أيضًا هو أنّ حلول عصر العولمة، من الناحية الإتصالية على الأقل، أسقط الحدود وأزال الأغطية بين وعن الدول والشعوب والمجتمعات المتنوّعة الثقافات بسهولة وسرعة قياسية، مع أنّ تلك الحدود كانت قد تطلّبت لرسمها أو لرفعها حربين عالميتين كلّفت

٤- هو مختصر للحروف الأولى باللغة اللاتتينية BRICS المكوّنة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في ييكاتيرينبرغ، روسيا في حزيران ٢٠٠٩ حيث تمّ الإعلان عن تأسيس نظام عالمي ثنائي القطبية. وعقد أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول "برهص" في تموز ٢٠٠٨، وذلك في جزيرة هوكايدو اليابانية حيث اجتمعت آنذاك قمة "الثماني الكبرى". وشارك في قمة "برهص" رئيس روسيا دميتري مدفيديف ورئيس جمهورية الصين الشعبية هو جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان سينغ ورئيس البرازيل لويس ايناسيو لولا دا سيلفا. واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية أنية، بما فيها التعاون في المجال المالي وحل المسألة الغذائية. انضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة العام ٢٠١٠، فأصبحت تسمى بريكس بدلاً من بريك سابقًا.
تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب ٤٠٪ من سكان الأرض. ومن المتوقّع بحلول العام ٢٠٥٠ أن تنافس اقتصادات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم حاليًا - حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية التي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في العام ٢٠٠١. ومن المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفًا أو ناديًا سياسيًا في ما بينها مستقبلاً . http://ar.wikipedia.org/wiki/

البشرية ملايين الضحايا والمآسي والخرائب البشرية والحضارية التي لم يبرأ العالم منها نهائيًا بالمعنى السياسي. فلا يعقل، إذًا، أن تسقط الحدود مجدّدًا في الشاشات أو تسحب الدول الخرائط مجددًا، ولا تسقط معها السلطات والشعوب في صراعات كبرى ومن دون أكلاف أو دماء وحروب.

عندما تتيه الشعوب التي اعتادت القمع، وتتزعزع التقاليد والخصوصيات الدينية والحضارية المألوفة، يحتدم الصراع بسهولةٍ أكبر، ويسقط الجميع في فوضى عارمة لا يعود ينفع معها التستّر أو التخفّي أو المكابرة أو الاحتفاء بالماضي أو إدارة الظهر للحاضر أو المستقبل. فالمعاصرة ضرورة فتنت بها الشعوب بمقتنياتها المتدفّقة وأربكت الحكّام الذين وجدوا صعوبات هائلة للّحاق بشرائح الشباب والشعوب. وقد ساعد في ذلك إمكان تجاوز الأميّة المتفشيّة في الوطن العربي على إعتبار أنّ الخبرة باتت تتجاوز المعرفة. يكفي لأيّ إنسان يعرف من إستعمال سبابته فوق شاشة كومبيوتر أو خلوي ليصبح فاعلاً على مستوى العالم. لا يمكن، إذًا، إزاحة تأثيرات المعاصرة التقنيّة وفضائحها في خرق سياسات الحجب لدى الأنظمة أو في الإندلاق الإعلامي القاسي لدى الفصائل الإرهابية. بدت مقتنيات العولمة وكأنّها المطر الذي يهطل بغزارة فوق الصحاري خلال عقدين فصلا القرنين العشرين والحادي والعشرين، ولم يعد يقوى أيّ عربي أو مسلم أو أيّ إنسان على إيقاف سيوله إلاّ بالمزيد من الحجب والقمع الذي يؤدّي إلى العزلة ومضاعفة المطالبة بالتغيير. إنّه المطر الذي يصبّ فوق أراضي مراكز القرار العالمية الكبرى وبرامج التنسيق بين الدول، فيسهّل تمرير إستراتيجيات التغيير عبر ما سمّي بالفوضى التي لم تصل، على ما يبدو إلى مرحلة الخلق. إنّنا أمام زمن"بازيلي" من Puzzle اللعبة الزهيدة الثمن القائمة على فكرة السهولة في تفكيك الصور وإعادة تركيبها. حتّى الأولاد نراهم يلعبون بخرائط أوطانهم

فيركّبون قطعها ثم بنقرة إصبع يعملون على تفكيكها، لكنّ إعادة التركيب تستلزم قسطًا من الذكاء ودقّة ملاحظة والوقت اللازم.

السلمية ليست عقيدة

لقد وصلت التظاهرات "السلمية الشعبية" الشبابية المطالبة بالتغيير وإسقاط الأنظمة إلى إعتبارها، من قبل فصائل الإرهابيين، تواطؤًا ونكرانًا وإنحرافًا عن جوهر الإسلام الذي يفرض حمل السلاح والجهاد في سبيل الله، ولاسيّما أنّ السلطات العربية منصاعة تاريخيًا للغرب وتنفّذ إملاءاته بالقمع والديكتاتورية وتسهيل الفساد والإهمال وكلّ ما يشوّه روح الإسلام. ووصل أو "أدخل التغيير المنشود إلى مستوى نرى فيه "أحرار الشام" و"جبهة النصرة" و"داعش" وغيرها من قدامى وطلائع الإخوان المسلمين المقاتلين الذين التحقوا بالقاعدة... لا فرق في النظرة إلى الدين بين قاعدة الظواهري ودواعش البغدادي أو تنظيمات الإخوان الذين يفاخرون بالعنف في الإسلام... يرفض أبو محمد العدناني ثورات الربيع السلمية في خطبةٍ عنوانها: السلمية دين من؟ قائلاً بنبرة حادّة: "ومن يزعم أنّ دين الله يقوم بالدعوات السلمية فقد ضرب بكتاب الله وسنّة نبيّه عرض الحائط... وتحوّلت سوريا والعراق تحديدًا ولبنان، ساحات مفتوحة لاستقبال ضحايا التهميش والإرهاب، الآتين من دول النفط وبلدان الغرب ليصبح ميدان الصراع نسخةً مماثلة لأفغانستان، لكنّها تجري اليوم على تخوم أوروبا الغربية والشرق الأقصى؟"[٥].

وجاءت عناوين التغيير غريبة يختلط فيها الأصيل بالمتطرّف والغريب بالغربي،

٥- هيثم المنّاع، **"من هجرات الوهم إلى بحيرات الدم"**، دراسة مطوّلة من خمسة أوراق نشرتها المؤسسة الإسكندينافية لحقوق الإنسان. وقد إعتمدنا على الورقة الخامسة المنشورة بعنوان: **"خلافة داعش: ماذا عن المستقبل؟"**، آب ٢٠١٤، راجع:
www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file.
وأيضًا : منتديات البراق الإسلامية أو منتدى عين صادقة على ملاحم الجهاد عبر موقع غوغل حيث لا يمكن حصر الآراء والإجتهادات والفتاوى المماثلة لما نحن فيه.

فتشدّ عصب التديّن وعضد المتديّنين المسلمين. ففي الوقت الذي تراجع فيه العقل العربي تقدّمت فيه غرائز فصائل "الجراد الأسود" الإرهابي وفق تسمية الدكتور أمور عبد الله[٦]. وأعملت جلدًا وذبحًا وقطع رؤوس ونحرًا وصلبًا وحرق كنائس وجوامع وحسينيات وإحراق مخطوطات نادرة، وتهديم آثارات قديمة ونسف مقرّات نادرة بهدف شطب التاريخ والتراث، وتكفير الجماعات وتهجير الأقليات وتطهير بلاد الرافدين من التنوّع الديني (عرب، أكراد، تركمان، أشوريون، كلدان، سريان، أرمن، إيزيديون، صابئة..ألخ). وتراجعت لفحات التغيير فوق لسان الغرب الملحّة بالعناوين التي تدفّقت على بلاد الشرق العربي، وبانت الإستحالة بتحقيقها مثل المطالبة بتحرير المرأة ومساواتها بالرجل وإشاعة الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان على الطراز الغربي ما أربك الشرائح الواسعة المقيمة في الشريعة أبديًا كما أربك الحكّام الذين يحكمون بنظرهم وفق الإسلام وأصوله.

وقع الكثير من المسلمين في جاذبية الإرهاب كردود فعلٍ أو إستراتيجيات منسّقة ومدروسة لقلب الحكومات الإسلامية والعربية وإستهداف الإسلام، خصوصًا إذا ما أخذنا في الإعتبار أنّ أجهزة الأمن والمخابرات وتجارة الأسلحة تجاوزت بكثير السياسات ورجال السياسة والحكام والمسؤولين[٧]. نعم تراجعت السلطات التقليدية للحكومات في دول "الثورات العربيّة" وغيرها لمصلحة المرجعيات العسكرية والأمنية والشبكات المخابراتية الواسعة، وعلى هوامشها تتقدّم تحديات الثروات السريعة والجرائم السهلة والخطف والخطف المضاد وطلب الفديات وإزدهار مصانع السلاح وتجاراته والعمولات والسمسرات. أمام هذا المناخ أفرغت السلطات التقليدية المتنوّعة

٦- www.peyamner.com/Arabic/PNAnews.aspx?ID

٧- يسمّي هيثم المناع حقّان فيدان مسؤول المخابرات في تركيا وقاسم سليمان رئيس المخابرات في الحرس الثوري الإيراني وبندربن سلطان في السعودية وعلي مملوك وجميل محسن في سوريا، وهؤلاء يمسكون بالقضايا الأمنية الكبرى التي تقرّر مصائر بلادهم أكثر من الطبقات السياسية. المصدر نفسه.

من معانيها، ومثلها الدين كما أفرغ الموت والحياة برخصهما من معانيهما الإنسانية الكبرى. لقد جنح الإرهابيون بالعرب نحو عصور من الانحطاط الثاني، أو أصابهم الحنين نحو حياة البداوة الأولى التي تفترض العدد البشري كباعث للطمأنينة في فعل الغزو بالرماح، أو أنّهم تاقوا إلى العصر الوثني في قلب التديّن.

يكفي لتذكّر ذلك، العودة إلى قايين وهابيل اللذين ولدا شقيقين من آدم بعدما عرف زوجته التي لم تذكر النصوص اسمها. الأوّل رعى المواشي والأبقار وقدّمها قربانًا للرب، بينما حرث الثاني الأرض وأنبت زرعها وثمارها وقدّمها بدوره قربانًا للرب الذي نظر إلى هابيل وأشاح بنظره عن قايين. وعندما اشتعل قايين غيظًا وغيرةً من شقيقه هابيل قتله. وكانت المذبحة الأولى في النص القديم، الذي كرّس الفكر الوثني في السلوك اليهودي وامتدّ إلى المسيحية عندما تناول اليهود رمزهم المسيح، ليصير الذبيحة التي بها اكتفى الرب والتي ربّما لم تعتق البشر من الإمعان في تقديم الذبائح للتكفير عن ذنوبهم. واستمرّ المسلمون أصحاب كلمة الله الثالثة في تقديم الذبائح تنقيبًا عن القيم الكبرى، لكنّ أصحاب الولائم السياسية والإقتصادية في القرن الحادي والعشرين ينهمكون بالدم والذبائح كأرذل الثياب والمظاهر وأشرس الإستراتيجيات والصور، عبر المجموعات الإسلامية المتنوّعة ليظهروا الإسلام للعين العالمية، وكأنّه صوت الوثنية المعاصر المشتّت الذي لا مرجعية له تضبطه، والذي يبعث في بلادنا من جديد نسخًا لا عدّ لها تعمل كلّها ما تبتغيه وما يبتغيه الآخرون باسم الإسلام حتّى تقليدهم لتاريخ اليهود لتتشوّه صورة الرب. "كان العبرانيون، على سبيل المثال، يأكلون الفطير سبعة أيّام، ويذبحون الأغنام حسب عشائرهم ويرشّون دم الذبائح بباقات الزوفا على جدران بيوتهم وعتباتها، لتكون مميّزة عن بيوت المصريين فيعرفها الربّ حين مروره، فلا يصيبهم الهلاك حين يضرب الربّ

أرض مصر"[٨]. ألأجل ذلك نرى الكهنة المسيحيين في "عيد الغطاس" يرشّون بيوت المؤمنين من المسيحيين بالماء المقدّس وليس بالدم؟ وهل قلّد "الدواعش" المسلمين يهود التوراة إذ يرسمون إشارة النون: "ن" على بيوت المسيحيين في بلاد الشام بمعنى نصارى "تحضيرًا" لاقتلاعهم منها، ومن الشرق، كما حصل في الموصل ونينوى والعراق؟ عندما دخل الغزاة العثمانيون إلى السويداء وارتكبوا "مجزرة الدم" بحقّ الدروز، وجرت اعتقالات واسعة في صفوف الثوّار وقادتهم... طلب العثمانيون من المشايخ التأشير على بيوت الثوار حتى يحرقوها ويقتلوا أهلها، فما كان منهم إلا أن وضعوا الشارات على جميع البيوت بما فيها بيوت المشايخ، وذلك للحؤول دون تطبيق طلب الأتراك وإيقاف هذا الحقد؟ هل فكّر واحد من أهل الموصل بوضع ال "ن" فوق منزل كلّ مواطن للحدّ من اقتلا ع المسيحيين من هناك؟[٩].

ليس الإسلام تكفيرًا أو تأشيرًا للمسيحيين، وعليهم أو على غيرهم من الأقليات وتنكيلاً بهم أو أسلمتهم أو دفعهم من الشرق نحو أقبية الغرب الذي طلّق المسيحية وخرج من ميراثها العظيم فسبقته السياسة. "فالعرب هم من رحم بلاد الشام. وليس المتدفّقين من وراء سدّ مأرب سوى روافد أغنت العروبة، ولا يمكنهم أخذهم بكلّيتهم، ومثلهم الباقون في الجزيرة بعد الإسلام، كان لا يمكنهم العبور إلى الدنيا لو لم يتطعّموا بحضارة بلاد الشام، والإسلام نفسه لم يكن ليتخذ مداه الحضاري إلا عندما خرج من الجزيرة"[١٠].

أيّ إسلام يعرض اليوم؟

يضعنا هذا العنوان/السؤال، أمام الكلام الذي قاله بغضب هنري كيسينجر عندما كان

٨- العهد القديم (خروج، ١٢، ١٢-١٤).

٩- أحمد علي القضماني، **"صفحات من التاريخ، الإنتفاضة العامية في جبل العرب"**، ١٨٨٨-١٨٨٩، الجبهة، ٢٠٠٥/٦/٤، www.aljabha.org/?i=12338.

١٠- المطران جورج خضر، **"العروبة والإسلام"**، جريدة النهار، بيروت، ٢٠ أيلول ٢٠١٤.

وزيرًا للخارجية الأميركية في العام ٢٠٠٥، وقيل بعد ذلك في إسطنبول وبعد سقوط بغداد بعامين:

"إذا أردت مهاتفة مرجعية في قارة أوروبا، فأيّ رقم أطلب؟ في البلدان الإسلامية تبدو المرجعية مسألة أشدّ خطورة. فإذا أردت التكلّم مع المسلمين، فهل تتّصل بالقاهرة أم الرياض أم طهران أم أنقره أم إسلام أباد أم جاكرتا؟ لكلّ من هذه البلدان خيار منطقي، لكن لا يستطيع أيّ منها التحدّث بكلام ذي معنى باسم الإسلام، كمجموعة ذات مرجعية مقبولة من باقي المجموعات"(١١).

كان كيسنجر يصوّب أو ربّما يجادل فكرة صديقه المفكّر صموئيل هنتنغتون صاحب نظرية "صراع الحضارات" الذي اعتبر الحضارة الإسلامية حضارة واحدة بصفة الجمع لا حضارات بصيغ متعدّدة، على اعتبار أنّ، في رأي كيسنجر، هناك حضارات إسلامية لا حضارة واحدة. وقد يكون هنتنغتون قد اقتنع بالتصويب إلى الحدّ الذي دفعه إلى إلقاء تلك المحاضرة/الوثيقة الثمينة في إسطنبول بحضور أردوغان وكبار القادة وصفوة النخب التركية ليعلن فيها من هناك أنّ: "الإسلام أقلّ توحّدًا من أيّ حضارة أخرى لأنّ الانقسامات القبلية والدينية والسياسية والثقافية تحفّز العنف بين المسلمين أنفسهم، وبين المسلمين وغير المسلمين، ولأنّ مجموعات وحكومات إسلامية مختلفة، كما في السعودية وإيران، تتنافس في ما بينها لترويج نسختها الخاصّة من الإسلام، كما أنّها تدعم المجموعات الإسلامية التي تقاتل غير المسلمين من البوسنة إلى الفيليبين"(١٢).

يسحبنا كلام كيسنجر إلى عين غربية لم تغمض عن المسلمين في صعودهم المعاصر.

١١- صموئيل هنتنغتون، المحاضرة نفسها.
١٢- صموئيل هنتنغتون، المحاضرة نفسها.

يمكن إرجاعه إلى ارتفاع معدّلات الولادة في معظم المجتمعات الإسلامية التي تفرز شرائح شبابية متعلّمة لكنها عاطلة عن إيجاد أعمال تليق بهم وتحقّق لهم ذواتهم ومستقبلهم. لهذا نرى هجرات كبيرة منهم نحو البلدان الغربيّة التي لا تخرطهم فيها كما يصعب عليهم الإنخراط فيها. وتكون النتيجة صدمة وموارية واستحالة القبول أو الذوبان في تلك المجتمعات التي تدفعهم إلى الانخراط في مجموعات ومجتمعات إسلامية، تتحوّل بفعل حرص هؤلاء على نقاوة إسلامهم أو بارتداد الغربيين أنفسهم نحو التديّن والتعصّب، إلى تأسيس أو الانخراط في منظّمات أصولية وأحزاب سياسية أو إلى المجموعات الإسلامية لتنتج علاقات باردة وجافة وخلافية وعنيفة بين المسلمين والآخرين، وكلّها تعزو الميول نحو إعادة تأكيد الهويّات الإسلامية في بلدان غربية "محكومة" أنظمتها "بدين" معاصر جديد هو حقوق الإنسان، يمكن لها تخطّيه أينما كان في تقاطع المصالح الدولية، ولكن لا يمكن لها تخطّيه في عواصم الغرب. لماذا؟ لأنّ الرأي العام بالمرصاد الذي يفترض من تلك الأنظمة اللجوء إلى إستراتيجيات هائلة من أجل الرأي العام، أو صناعته لوقوفه إلى جانب قرارات أنظمته.

ما هو الحلّ الأميركي المقترح لجعل المسلمين في تشظياتهم وأعبائهم أصحاب حضارة واحدة؟

"إيجاد دولة قيادية في الإسلام هو أمر جيّد للإسلام وللعالم على حدّ سواء. وعندما تسيطر دولة أو دولتان على العالم الإسلامي، كما هي الحال مع حضارات أخرى، وذلك خلافًا لما يحصل مع الإسلام منذ نهاية الأمبراطورية العثمانية، سيصبح العنف أقلّ بين المسلمين، وعلى الأرجح بين المسلمين وغير المسلمين... إنّ تركيا و"إسرائيل" ديمقراطيّتان مستقرّتان ومزدهرتان في منطقة غير ودودة وغير مستقرّة. كما أنّهما القوّتان العسكريّتان الأقوى في الشرق الأوسط وكانت لكلتيهما

ولاتزال، علاقات أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة... إن تركيا كدولة إقليمية عظمى قادرة على تأدية هذا الدور المرجعي للمسلمين، لكنّ إيران هي أيضًا الدولة الإقليمية العظمى التي تجول في خاطر أميركا، والتي لا يمكن إغفال دورها في مستقبل الشرق الأوسط ومستقبل الإسلام،" كي تضطلع تركيا بهذا الدور، ليس لها من خيار سوى التخلّي عن عقائد الماضي وتكييف سياساتها لمواجهة المخاطر والتحدّيات والحروب الآتية غير المتوقعة"(١٣).

وقد يكون كتاب "ستيفن كينزر" المعنون: "العودة إلى الصفر، إيران، تركيا ومستقبل أميركا"، من المؤلّفات اللافتة التي جادلت عبر ٣٠٠ صفحة نظرية إيران وتركيا كدولتين عظميين إقليميتين تتكاملان مع أميركا لأنّ "لهذه البلدان الثلاثة مصالح إستراتيجية مشتركة وشراكة تجمعهم، فضلاً عن أنّ بعث القيم المشتركة التي تجمع بين شعوبها تاريخيًا ، يمكنه أن يشكّل مثلّث القوة للقرن الحادي والعشرين" من دون إهمال المثلّث القديم الذي يجمع من ناحية بين الولايات المتحدة الأميركية و"إسرائيل" وبينها وبين المملكة العربية السعودية والذي خدم مصالح واشنطن إبّان الحرب الباردة، لكنّه لم ينتج شرقًا أوسطيًا مستقرًا... أضحت تركيا الدولة المسلمة الأكثر ديمقراطية في العالم ، وفي هذا إثبات حيّ أنّ في إمكان الإسلام والحرية أن يزدهرا جنبًا إلى جنب...ويتناسب هذا الأسلوب التركي جيّدًا مع المقاربة الأميركية للسياسة العالمية. ولا ينبض القلب الديمقراطي، في حماسة، على غرار تركيا إلاّ في دولة مسلمة واحدة في الشرق الأوسط، هي إيران، الدولة الوحيدة التي قد تبرز المنافس لتركيا، بل وحتى تتفوّق عليها على صعيد الحريات السياسية... فمن تحت الطبقة السميكة من حكم رجال الدين، يزدهر مجتمع مدني حيّ. وما من

١٣- ستيفن كينزر، **"العودة إلى الصفر، إيران، تركيا ومستقبل أميركا"**، نقله إلى العربية انطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٢-٢٣. ويقدّم هذا الكتاب رؤية جديدة لإعادة بناء شراكات أميركا الإستراتيجية في الشرق.

جيل في العالم يفهم الديمقراطية أفضل ممّا يفهمها الشباب الإيراني أو يتمنّاها بأكبر قدرٍ ممكن من الحرارة. وتشكّل حميتهم جزءًا من جسر القيم الذي سيربط بين إيران والولايات المتحدة الأميركية في المستقبل"[١٤].

وبانتظار إيران، كان العقل الأميركي يستدرك مشكلتين أو عائقين جوهريين في مقاربته للدور التركي الإسلامي القيادي ومدى تقبّل تركيا هذه من العرب والمسلمين:

الأولى هي "أنّ إرث أتاتورك العصري والعلماني الغربي الذي جعل تركيا ذا وجه أوروبي يحتاج إلى التبديل والتغيير والتنقيح. ولو كان أتاتورك حاضرًا لما تردّد على الموافقة لأن تعيد تركيا تحديد دورها في عالم القرن الحادي والعشرين المختلف جدًا. ففي أميركا، يعيدون باستمرار تفسير أفكار آبائهم المؤسّسين مثل واشنطن وجيفرسون وهاملتون وأدامس وفرانكلين، لتكييفها مع ظروف الواقع المتغيّر بتقدّم الزمان والتجارب".

"هناك عائق محتمل آخر أقلّ أهمية أمام تولّي تركيا دورًا قياديًا في الإسلام هو جيرانها. كان معظم هؤلاء الجيران تاريخيًا جزءًا من الأمبراطورية العثمانية، وكان على معظمهم، بما في ذلك العرب، النضال للحصول على استقلالهم. ومازال التاريخ يترك لديهم مخاوف على تركيا العمل على تطمينهم. وإذا نجحت فستكون في موقع يسمح لها بالحدّ من النزاعات بين المسلمين أنفسهم وبين المسلمين وغير المسلمين"[١٥].

١٤- المرجع ما قبل السابق.

١٥- المرجع ما قبل السابق.

العين العربية و"حريم السلطان"

في ضوء ما تقدّم يمكننا تصوّر الجهود الإستراتيجية السياحية والثقافية والإعلامية، وسيل الدعايات والسياسات التي تدفّقت بها تركيا على جيرانها المسلمين، من أجل إزالة هذا العائق الذي يجعلهم يرونها بعيون راضية، تحقّق معظم التوصيات والأفكار التي استفاضت فيها تقارير التنمية الدولية التي سبقت ورافقت "ثورات الربيع العربي". يصعب رصد دينامية تركيا التي فتحت أبوابها على العرب والمسلمين، في العقد الماضي، وكأنّها كانت تسابق فكرة منافستها مع إيران. سآخذ مثالاً واحدًا معبّرًا يؤشّر إلى إنهماك العرب والمسلمين بصورة تركيا، تسهيلاً ربّما لقبولها كمرجعية محتملة:

في ٢ تشرين الثاني ٢٠١١، إنقسمت أبصار العرب والمسلمين وبيوتهم وألسنتهم إلى وجهتين: قسم أنثوي بمعظمه مشدوه ومسمّر بفرحٍ عظيم أمام الشاشات لمتابعة "حريم السلطان"[١٦] المسلسل الذي يحكي حياة السلطان العثماني سليمان القانوني الخليفة المسلم ثاني من لقب "أمير المؤمنين" من آل عثمان، والذي سيطرت في عهده الدولة الإسلامية على قارات ثلاث وأصبحت أقوى دولة في العالم. أنتج المسلسل تركيًّا العام ٢٠١٠، واستغرق بثّه سنواتٍ ثلاثًا مجايلاً "ربيع العرب". وكلّف إنتاج الحلقة الواحدة منه ٥٥٠ ألف دولار وعرض في ٤٥ دولة، وتمّت دبلجته ب ١٢ لغة وجاء أصلاً باللهجة السورية.

وقسم ثان ذكوري بمعظمه كان متبرّمًا ممّا تبثّه الشاشات في وجع العرب لسببين:

١٦- إعتمدت في المعلومات المتعلّقة بمسلسل "حريم السلطان" على :
/ar.wikipedia.org/wiki
www.elaph.com/Web/Entertainment/.../941610.htm
www.donynews.com/general/2014/19515.html

أوّلًا لأنّه يكره تاريخ الأمبراطورية العثمانية، وأحابيل تركيا المسكونة بالحلم الأمبراطوري المقيم في ذاكرتها، وثانيًا لأنّه لم يفهم سرّ هذا الإنجذاب الخاطف إلى حياة السلاطين وأجواء الحريم وفخر الثياب والمجوهرات والحفلات الموسيقية والمكائد وقطع الرؤوس والمؤامرات، والذي جعل العرب نصفين. لقد أورث هذا الإنقسام الكثير من المشاجرات والمشاحنات بين أفراد المنزل الواحد مع أنّ في كلّ بيت ربّما أكثر من جهاز تلفزيوني.

في أيلول ٢٠١٤، توفيت"ميرال أوكاي" كاتبة "حريم السلطان"، وقطعت أنفاس القسم الأوّل من المشاهدين للوقوف على الحلقة الأخيرة من المسلسل الدرامي، كما قطعت أنفاس القسم الثاني بانتظار نتائج غارات تحالف الخمسين الدولي بقيادة أميركا أوباما لضرب داعش أو "دولة الخلافة" حيث تبرز البوابات التركيّة والحدود المشرّعة على الإرهابيين نحو العراق وسوريا التي قد لا يبقى منهما سوى النبرة.

أقام معظم العرب في الشاشات، وبقهرٍ عظيم، متابعين مشاهد "ربيع العرب" الدامي أي بعد شهر ونصف من المباشرة ببث "حريم السلطان"، أي منذ ١٧ كانون الأول ٢٠١١، تاريخ انتحار محمد بوعزيزي حرقًا أمام مبنى البلدية في تونس. ربيعان لا يلتقيان أبدًا: "ربيع حريم السلطان" وربيع سقوط الأنظمة والسلاطين والحكّام. يتشارك الربيعان بصور العنف والخراب بين ماضي العرب وحاضرهم. أبدع الخيال الدرامي للمسلسل في تقديم تاريخ تركيا الذهبي بنسخة إسلامية معاصرة مغرية للكثير من المسلمين، بينما "أبدع" إرهابيو الإخوان المسلمين ومتفرّعاتهم بنقل صور الواقع الإسلامي البائس والمقلق من البوابة التركية. كانت الصورة التركية التي فتن بها الكثيرون، عنصرًا متقدّمًا في ورش "الماكياج" للتخريب العالق بتركيا في الشرق الأوسط. ونجد عشرين مليون وسبعين ألف وثيقة عربيّة و١٥٠ ألف شكوى حول"حريم

السلطان" المسلسل الأضخم في تاريخ الدراما التركية، وعالمًا من النقاشات والسجالات حول وظيفة المسلسل بين أن يكون تشويهًا لصورة تركيا وأردوغان أو هو على العكس طعمًا للصورة الراقية والزاهية للمسلمين في زمن تدمير بلاد الإسلام.

أستعيد تلك التواريخ المذكورة، وأربط في ما بينها للتأشير إلى تركيا "النموذج" المقترح يمضى حاسرًا عن نسخته الإسلامية في الوقت نفسه، الذي تحوّلت فيه أراضيه وعواصمه وفنادقه وتبرّمه للإشتراك بالتحالف الأربعيني لضرب داعش أو مطالبته بمنطقة منزوعة السلاح في شمالي سوريا للغرض نفسه، تحوّلت إلى معقل ومقلع إقليمي لمستقبل سوريا والعراق ومستقبل الحركات الإسلامية. تعزّز العنف بين المسلمين وبينهم وبين غير المسلمين. واحتلّ "حريم السلاطين" المسلسل الرقم واحد الذي خطف العيون حتى البلقان عمّا انخرطت فيه دول العالم هربًا من كوارث القتال في أكثر من بلدٍ عربي.

وهنا تكرّ الأسئلة التي لا تنتهي: هل تمكّنت تركيا من مصالحة العرب مع الماضي العثماني بمسلسلها وأنشطتها المماثلة التي لا تحصى؟ وهل نجحت في تقديم نسختها الإسلامية بما يرضي الغرب ولا يرضي العرب؟ هل أشرق وجه السلطنة العثمانية من جديد؟ هل برزت صورة تركيا فدرالية قبل نشوء الفدراليات والخرائط الجديدة في الشرق الأوسط، تتعايش فيها الطوائف الدينية والمجموعات العرقية؟ هل نجحت في تقديم نفسها أمة عظيمة ثقافيًا وفنيًا بمفاهيمها الشرقية الساحرة وبإسلامها المحبّ للأديان والمتذوّق للأدب والفنون؟ أسئلة كثيرة من المبكر الإجابة عنها، لأنّ العيون الإسلامية التي تفرح بسقوط الأقنعة فوق بوّابة إسطنبول كثيرة.

منذ مئة عام أي العام ١٩١٤، تردّد العثمانيون بين الوقوف مع دول الحلفاء أو دول المركز فسقطت الأمبراطورية الإسلامية، وفي العام ٢٠١٤ تتردّد تركيا بين أن

تستمر في الوقوف إلى جانب المسلمين الإرهابيين أو تنخرط في التحالف الدولي لقتال "دولة الخلافة" داعش. لكنها لن تتمكّن، بالطبع، من الاستمرار في تأدية هذا الدور الخطير الموحى به أميركيًا، لأنّ إيران تنخرط في قلب ما عرف بالهلال الممتد من طهران إلى جنوبي لبنان نزولاً نحو الخليج على أطراف اليمن أوّلاً. ولأنّ العالم بدا منقسمًا إلى محورين يتقاتلان فوقه ثانيًا. ولأنّ المسلمين العرب بدوا متشظين بين سنّة وشيعة علاوة عن الإنقسامات الهائلة بين فصائلهم المتنوّعة ثالثًا. ولأنّ الجميع، رابعًا، يعمل شرقًا وغربًا بتوظيف المواقف وشبكات إستيراد المقاتلين والمتموّلين، والتنافس في التحميس والتجييش وتهريب المقاتلين والأسلحة المستوردة نحو العتبة السورية والعراقية واللبنانية، وكلّهم يتبارزون بشبكات الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي وتجارة النفط بأبخس الأثمان. تحوّلت تلك البقع التاريخية إلى نسخ تضاهي أفغانستان إن لم تتجاوزها في مجالات قادة المجموعات التكفيرية، ومافيات الخطف والتجارة بالأرواح والأطفال والأعضاء والسلاح والمخدّرات والجنس المباح وجهاد النكاح، ممّا يوصم قرونًا دموية متثائبة بالعنف ومستعصية على الحلول العسكرية عربية كانت أم تحالفات خارجية.

نحو إستعادة تجربة أفغانستان

يمكن للتفكير أن ينصرف مجدّدًا نحو تجربة أفغانستان بشكلٍ مضاعف وأشدّ خطورة، عندما يرى وزير الدفاع الاميركي السابق "ليون بانيتا" يتوقّع بأنّ "استمرارية الحرب ضد "داعش" ستستغرق ٣٠ عامًا لصعوبتها، ولكون هذا التنظيم المتطرّف قد يمتد لدول في الشرق الاوسط غير العراق وسوريا ليشمل اليمن والصومال وليبيا ونيجيريا، محمّلاً الرئيس باراك أوباما بسياساته المتردّدة وقراراته خلال السنوات الثلاث الماضية، مسؤولية هذه الأحداث وتطوّراتها، لعدم ضغطه على الحكومة

العراقية بما يكفي لتسمح ببقاء قوة أميركية بعد انسحاب القوات القتالية نهاية ٢٠١١[١٧].

وقد لا يكون هناك من ضرورة للاجتهاد بحثًا عن الجهاد "غير المقدّس" الذي يعود بنا إلى علاقة الإخوان المسلمين بالغرب وخصوصًا بريطانيا أو لعلاقتهم بمعظم هذه الحركات الإسلامية المتنوّعة، لسبب بسيط، وهو أنّ الشرق العربي والإسلامي كان ولايزال كلّه على علاقات مع الغرب وأميركا مع أنّه قد لا يمكننا اليوم من المخاطرة بتحديد مصطلح الغرب بدقّة كما هو مألوف. هناك مظهر متجدّد وقد يستحيل تصويبه في العلاقات الدولية وتشابك المصالح الذي يولّد اليوم تداخلاً معقّدًا بين القارات، هذا إن لم يكن وسيبقي العرب والمسلمين محكومين به إلى زمنٍ بعيد.

قد تسقط المفاجآت عندما نعود إلى الوراء لنرى واشنطن بالأمس "تؤذّن للجهاد في كابول"[١٨] وكأنّها بعدما تعلّمت الآذان هناك تؤذّن مجددًا في الطائرات فوق بلاد الشام. كتب محمّد حسنين هيكل في التأذين الأوّل: "بأنّ أميركا والدول القوية العظمى مثلها تدأب، في تحقيق إستراتيجياتها ومصالحها، على "إطلاق الأفكار قبل إطلاق النار... وفي يوم قادم من المستقبل سوف تقف الأمة العربية محاسبة، تطلب التحقيق في شأن السياسات التي ساقتها إلى تلك المغامرة على جبال أفغانستان وفي أعماق كهوفها"[١٩]. لكنّ الزمان والأحداث المتلاحقة لم يتح وضع الأمة العربية في موقع المحاسبة، غير أنّ هناك وفرة في المصادر الدولية التي تعرّضت بالتقصي والبحث فى دخائل ما جرى على جبال أفغانستان وخفاياه وفي كهوفها وضمنه دور السياسة

١٧- 2014/10/7، صحيفة (يو اس ايه توداي) www.all-agencies.com/l.php?id=220534

١٨- محمّد حسنين هيكل، **"دفاتر أزمة! الدفتر الثاني، واشنطن تؤذّن للجهاد في كابول"**، جريدة السفير، السبت ٢ شباط ٢٠٠٢، العدد ٩١١٧، بيروت، لبنان، ص: ١١- ١٤.

١٩- المرجع نفسه.

العربية هناك. إستند هيكل إلى ثلاثة مصادر "تقنع أي باحث عن الحقيقة بأنه وجد جوابًا لسؤاله كي يبدأ من هناك حقّه العام أن يعرف وأن يتخذ لنفسه ولو بالضمير موقفًا محاسبًا". والمصادر المختارة التي إعتمدها هيكل هي ثلاثة كتب[٢٠]. وتتفق محصّلة هذه الكتب الثلاثة...على مجموعة من الحقائق الأساسية المتّصلة بإدارة الولايات المتحدة لحربها الباردة ضد الاتحاد السوفياتي (وهي الحرب التي بدأت أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، واستراتيجيتها الصاخبة إستخدام العقائد والمسلمين ضد الخصم الشيوعي الأخطر) ومن أهمّها:

أ – إن المخابرات المركزية الأميركية متعاونة مع المخابرات العسكرية الباكستانية، سبقت إلى إدارة عمليات "حرب نفسية"، هدفها إثارة المشاعر المعادية للاتحاد السوفياتي داخل جمهورياته الجنوبية وفيها غالبية إسلامية، مستغلّةً في ذلك فجوة أو جفوة طبيعية بين النظام السوفياتي "المادي" في فلسفته، وبين الإسلام "الروحاني" في مبادئه، وبالطبع فإن دافع المخابرات الأميركية لم يكن "الحرص على الدعوة أو صدق الإيمان"، وإنما "إقلاق وإزعاج" الاتحاد السوفياتي فى أكثر المواقع إثارة للمواجع.

ب – إن استعمال أفغانستان قاعدة لإدارة عمليات إقلاق وتوجيهها وإزعاج الاتحاد السوفياتي، بدأ على استحياء أوائل الخمسينيات، واشتد في الستينيات، وبلغ الذروة

٢٠- كتاب **"طالبان: الإسلام والنفط والصراع الكبير فى وسط آسيا"** ومؤلفه عميد الصحفيين الباكستانيين "أحمد رشيد"، وقد ظهر هذا الكتاب ونشر فى لندن لأول مرة في العام ٢٠٠٠، ثم أعيد نشره من جديد ثلاث طبعات في العام ٢٠٠١ .
- كتاب **"الحروب غير المقدسة: أفغانستان، أميركا، والإرهاب الدولي"**، ومؤلفه الصحافي الأميركي المخضرم "جون كولي" الذي قام بتغطية منطقة الشرق الأوسط لسنوات طويلة لكبرى وكالات الأنباء الأمريكية ABC، وقد نشر الكتاب لأول مرة عام ١٩٩٩، وأعيدت طباعته مرة ثانية في العام ٢٠٠٠، ومـرة ثالثـة في العام ٢٠٠١.
- كتاب **"غسيل الواقـع"** (وتـلك هي الترجمة الأقرب إلى معنى العنوان الإنكليزي White Out)، والسطر الثاني من هذا العنوان هو: **"وكالة المخابرات المركزية الأميركية والمخدرات والصحافة"**، وقد اشترك في تأليف الكتاب إثنان من نجوم التحقيق بالعمق، أولهما "ألكسندر كوكبيرن" وهو الآن محرّر مجلة "ذي نيشن"، وكاتب مجموعة من أكثر الكتب رواجًا. والثاني "جيفري سان كلير" وهو صحافي مشهود لـه فى متابعة نشاط أجهزة المخابرات الدولية - وقد نشر الكتاب في العام ١٩٩٨ في لندن، وكانت هناك جهود مُلِحَّة نجحت في ما سعت له، ولم يطبع الكتاب فى نيويورك كما كان مقدرًا. المرجع نفسه.

أواخر السبعينيات ـ حين أصبح هدف مجلس الأمن القومي الأميركي وعلى رأسه في ذلك الوقت "زبجنيو برجينسكي" (مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي) ـ استفزاز الاتحاد السوفياتي بتصعيد النشاط المعادي له في أفغانستان من المستوى النفسي إلى المستوى العملي والوصول في ذلك إلى درجة ترغمه ـ ولو كارهًا ـ على التدخّل عسكريًا في أفغانستان، فإذا تحقّق ذلك فهذه هي الفرصة لتحويل ذلك البلد إلى فيتنام سوفياتية تؤثّر عليه بمقدار ما أثّرت فيتنام الأميركية على أصحابها.

ج – وكان تقدير "برجينسكي" ـ كما عرضه على الرئيس جيمي كارتر (وبالاعتماد على روايات كارتر وبرجينسكي قبل أي مصدر غيرهما) ـ أن الولايات المتحدة لا يصحّ لها أن تظهر علانية في أفغانستان (عندما تتحوّل إلى فيتنام سوفياتية)، وإنما الأفضل أن تظل بعيدة بمسافة كافية، وأن تترك المعركة للمسلمين يخوضونها باسم "الجهاد الإسلامي" ضد "الإلحاد المادي". وأهم من ذلك يتكفّلون بتمويلها لأن العبء أثقل مما تستطيع وكالة المخابرات المركزية أن تُحَمِّلَه على ميزانيتها، كما أنه أكبر مما يقبل به الكونغرس في الموافقة على اعتمادات لعملية سرية تقدم إليه "مستقلة لوحدها"، زيادة على ذلك، فإن الذهاب إلى "لجنة الأمن" (المتفرّعة من لجنة الشؤون الخارجية) لطلب الموافقة على مبالغ بهذا الحجم يؤدّي إلى كشف العملية (لأن الكونغرس "مبني من الفخار"، ما فيه يرشح خارجه)، وذلك يحرج السياسة الأميركية، والإحراج في مثل هذه الحالة خطر؛ لأنه قد يؤدي لتعقيدات دولية من الأفضل تجنّبها وكان معنى ذلك في تقدير "برجينسكي":

ـ إن الولايات المتحدة لابد لها من ترتيبٍ يُمَكِّنها من "العمل على الأرض"، والصرف على العمل وإدارته تحت إشرافها، من دون أن يظهر دليل يثبت عليها شيئًا تتورّط بسببه في ما لا ضرورة له.

ـ يتداعى من ذلك أن الولايات المتحدة وهي تخوض معركة استنزاف الاتحاد السوفياتي في أفغانستان بـ:"سلاح الجهاد"، عليها أن تجد "وكالة إسلامية" معتمدة تحمل المسؤولية على الأرض ـ وتدفع تكاليف العمل ـ وتتلقى التوجيهات بشأن خططه وتوقيتاتها من الأجهزة الأميركية المعنية. ومع أن هذه المواصفات لما هو مطلوب أميركيًا في أفغانستان بدت شبه مستحيلة في معادلاتها ـ فإن "برجينسكي" عرض تصوّرات رآها قادرة على شبه المستحيل".

ويسرد محمد حسنين هيكل تفاصيل مذهلة عبر أوراقه الإحدى عشرة توازيًا ربّما مع ١١ أيلول ٢٠٠١ التي رأى فيها بأنها تحمل توقيع جهاز دولة كبرى ليخلص إلى "أنّ الإسلام قد أسيء إليه مرّةً ثانية في ١١ أيلول٢٠٠١، كما أسيء إليه مرّةً أولى باستدعائه للجهاد بواسطة المخابرات المركزية الأميركية. جاءت المرّة الثانية بالطيران الأميركي يضرب "جند الله" ضربًا بلا هوادة، حتّى أنّه بدا وكأنّه عقاب للمسلمين جميعًا حتّى أولئك الذين لم يشاركوا في الجهاد الإسلامي".

"وكان الموضوع من أوّله إلى آخره كارثة أصابت العرب في أنفسهم وقضاياهم ومستقبلهم. ثمّ إنّ الشظايا طاولت أطرافًا عربية وإسلامية بادرت وتطوّعت للخدمة. وسمحت بأن يكون الجهاد الإسلامي مركبة مجانية للسيطرة الأميركية. ثمّ تصوّرت خطأ أنّ ما تطوّعت ليوفّر لها حصاناتٍ وحقوقًا، لكنها نسيت نسيانًا لا يستحق الغفران لطبائع القوى أو طبائع الأمبراطوريات"[٢١].

٢١- محمد حسنين هيكل، م.ن.

الكتاب الرابع: الخيارات الصعبة

أليس هذا ما يحصل اليوم وسيجري ربّما في المستقبل؟

أضمّ إلى الكتب الثلاثة ، كتاب "Hard Choices" [٢٢] أو «الخيارات الصعبة» لهيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأميركية السابقة والذي إعتبر بإجماع لافت بأنّه جواز مرور قد يحقّق تطلّعها إلى رئاسة البيت الأبيض بعد إنتهاء ولاية أوباما. وعلى الرغم من أنّ مضمونه قد خضع لقسطٍ غير موضوعي من التحريف والتخويف من قبل العديد من المحلّلين والمعلّقين العرب، وخصوصًا المصريين منهم، إلى درجة جعلت كلينتون تعبّر عن ضيقها من هؤلاء بقولها: "I'm done with crazy Egyptian conspiracy theories" أو لقد "مللت من ترداد المصريين لنظرياتهم المجنونة عن المؤمرات"[٢٣]. حمّلوا النص، ربّما، أكثر ممّا يحتمل في موضوع الروابط الواضحة بين الإرهاب الداعشي والإدارة الأميركية خلال فترة تولّيها للسياسة الأميركية الخارجية بين ٢٠٠٩ و٢٠١٤، لكنّ هذه القراءات المجافية للمضمون كانت مفيدة وتؤشّر إلى القلق من الإرهاب الذي حلّ بالمنطقة العربيّة الذي تزامن نشره مع إنتشار إرهاب "دولة الخلافة" داعش وتوسّعها في رقعة بلاد الشام والمسلمين إلى ذروة القتال بين السنة والشيعة، كما إلى الصراعات بين قطر والسعودية ومصر وتركيا وسوريا وإيران. وباتت الهموم والخطب تغالي إلى درجة التنظير عن توازن التهديدات بين داعش المتمددة نحو البقاع والشمال وحزب الله الذي يقاتل إلى جانب النظام في سوريا، ناهيك عن التهديدات الإسرائيلية.

تناولت الوزيرة كلينتون في القسم الخامس من كتابها مواقفها من أحداث الربيع

٢٢- Hillary Rodham Clinton, **"Hard Choices"**, Simon & shester, 5 jun 2014.

٢٣- في مقابلة لها مع "إيريك تراجر" في الواشنطن بوست، ١١ حزيران ٢٠١٤ أي بعد خمسة أيّام من صدور كتابها.

العربي والثورات المتعاقبة في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، ومواقفها من الاقتتال في سوريا الذي كان منصبًّا من قبلها على تسليح المعارضة السورية والتي كانت منكرة ومفتتة بل غير موجودة في دوائر القرار في البيت الأبيض أو مراكز التقارير لدى المخابرات المركزية الأميركية. ولم تغفل كلينتون تناولها لأسرار السياسة الإيرانية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومسار البحث عن الهدنة التي بقيت تلوكها الهشاشة. يمكن اختصار هذا الموقف اليائس من العرب والمسلمين في الكتاب، بإشارتها إلى أنّك إذا كنت تتطلّع أو "تدعو إلى إصلاحات في الشرق الأوسط، فهو أمر يشابه أن تضرب رأسك بالحائط". لكنها لم تخفِ قطّ تهاون الدبلوماسية الأميركية حيال مراعاتها للإخوان المسلمين والتضخّم الذي كان ملحوظًا ومسموحًا به للإرهاب، بما يعنيه من مقاتلين وجماعات وتدريب وتسليح جعلت التشظيات بين سكّان تلك المنطقة متنوّعة ومتفاقمة إلى حدود ضياع الخيارات. وجاء دخول أميركا الحرب في العراق وليبيا وسوريا وخصوصًا دبلوماسيًا في مصر بعد ثورة ٣٠ تموز التي أنهت حكم الإخوان ليجعل "الخيار الحقيقي لمصر والدول الأخرى أقلّ صعوبة لكن البدائل المتبقيّة كانت، في نظرها، نادرة تنحصر في مشاهدة المنطقة العربيّة والإسلامية تغرق أكثر في الرمال"[٢٤].

ليست هيّنة هذه الصورة المتشائمة التي تسمح بالقول إننا كنا نعيش المرّة الثالثة في الإساءة للإسلام تضاف إلى المرّتين السابقتين المذكورتين مع دراسة محمد حسنين هيكل.

ومن الطبيعي أن تعيدنا هيلاري كلينتون إلى تذكّر"ثمار" مصطلح" الفوضى

٢٤- الواشنطن بوست، ١٩ نيسان ٢٠٠٥.

الخلاّقة" الذي أطلقته زميلتها السابقة وزيرة الخارجية الأميركية الأستاذة الجامعية كونداليزا رايس فتجتاح به ألسنة العرب ونصوصهم لمرّتين: الأولى عندما نشرت الواشنطن بوست تقريرًا مفصّلاً حول الحرب الأميركية على العراق وتقول رايس في ذلك التعريف للفوضى الخلاقة "إن الفوضى التي تفرزها عملية التحوّل الديمقراطي في الشرق الأوسط في البداية، هي نوع من الفوضى الخلاقة التي ربما تنتج في النهاية وضعًا أفضل مما تعيشه المنطقة الحالي"[٢٥]. أمّا المرّة الثانية فجاءت عندما حطّت طائرتها في بيروت آتيةً من "إسرائيل" التي كانت تدكّ لبنان بالحمم والقذائف في حرب تموز ٢٠٠٦، تاريخ انتصار المقاومة على إسرائيل الذي قلب الكثير من المعادلات في الشرق الأوسط.

إنّ أقسى العجز، يتّضح أمام صورة واحد يذبح أو يصلب أو يجلد أو يقتلع وتنتشر صوره في الأرض وآخر يستسلم إلى الخوف بعبثية جوفاء. نعثر على الواقعين، مثلاً، في البحث المستحيل عن مصطلحات أدمن عليها العرب مثل التماس المساعدة من "المجتمع الدولي" أو "الأسرة الدولية" أو "الأم الحنون" وغيرها من الكلمات الرخوة التي فقدت معانيها التقليدية في السياسة وبناء الأوطان ولم يكن لها مضامين كبرى أساسًا. ماذا يعني المجتمع الدولي اليوم؟ وأين هي مفاهيم القرابة والأخلاق والإنسانية وحقوق الإنسان التي قد تذكّرنا ب"القرية الكونية" التي حققتها وسائل الإعلام منذ غزو أميركا لفيتنام، وهي ليست سوى مدنٍ متوحشة تعجّ بكائنات مفترسة وانتحارات لا تحترم هندسة الغرائز الحيوانية في الغزو والقتل. ترتعب الأقليات في الشرق ومثلهم المسلمون الذين ما عادوا ينظرون إلى الوراء من

٢٥- دايفيد ج. روثكوف، **"الطبقة الخارقة، نخبة التسلّط العالمي وأيّ عالمٍ تبني"**، ترجمة حنان محمّد كسروان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط:٢، بيروت، لبنان، ٢٠١٢، ص:٢٩٩.

تلك الظاهرات. في خلدهم خواف وسفن قد تمخر بهم المحيطات إلى أرصفة الدول التي تخطّط وتدعو إلى الغربة وغربلة شعوب الشرق، وتنقيته من المعارك أو المشاهد المتعكّرة والمعروكة بين المسلمين وبينهم وبين العالم.

ويبقى السؤال العالق بشفاه النص بحثًا عن المستقبل: ما الحكمة الدينية في نحر العقل والرأس على إيقاعات الله أكبر؟ إنّه الإرهاب المصوّر بأدوات العولمة فوق السطوح في زمنٍ الإنحسار المخيف للعقل السياسي الإسلامي والعربي والعالمي.

العرب والمسلمون أمام زمنٍ طويل ما عاد ينفع فيه البحث الدؤوب المستحيل عن الإسلام الجديد بنسخته المستحيلة، وكأننا نعيش في ملامح حرب عالمية ثالثة، يؤذّن فيه المسلمون بكلّ توجّهاتهم وتطلّعاتهم بأصوات واحدة متشابهة وصرخات متعدّدة بالشهادتين، لكنّهم يملأون الغرب والشرق بسياساتهم المشتّتة وأنظمتهم المتحيّرة، وحضاراتهم التي تتجاوز كثرتهم في العالم. ويستمرّ المسلمون أسرى أزماتٍ فكرية وحضارية كبرى تجعلهم يتأرجحون بين دولة عظمى وأخرى أقلّ عظمة، وبين نسخٍ من النصوص والأفكار والأنظمة، ويستمرّون في التأرجح بين مفاهيم الحداثة والتحديث والتراث والمعاصرة والغير والتغيير للإبقاء عليهم بلادًا من الكنوز الأرضية والسماوية المهدّدة بالذوبان، بين استبدادية الإنتاج واستبدادية الإستهلاك.على أنّه ما يستحقّ التأمّل أنّ نقفل هذه المقاربة بحكمةٍ إغريقية تقول:" إنّ الآلهة لا تعاقب البشر حين تغضب عليهم، وإنّما تسلّط عليهم أنفسهم وكفى"!

الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمكافحته

العميد الركن الياس أبو جودة*

المقدمة

الإرهاب والتطرّف يشكّلان تهديدًا مستمرًا للسلم والأمن الدوليين والاستقرار في جميع البلدان والمجتمعات. والفكرة السائدة اليوم هي أن الإرهاب صناعة إسلامية وأن أعمال العنف والتفجيرات الانتحارية التي تطاول المدنيين الأبرياء، يقف وراءها متشدّدون يتبعون لتنظيم القاعدة والمجموعات المتطرّفة التكفيرية. ولكنّ الإرهاب ليس ظاهرة لصيقة بالعالم العربي والإسلامي حصرًا، إذ إنه ينتشر في أميركا اللاتينية وأوروبا وآسيا وأفريقيا. ونذكر في هذا الإطار مثلاً حركة الألوية الحمراء الإيطالية، المتشدّدين اليهود، الجيش الأحمر الياباني، منظّمة الباسك الإسبانية، والميليشيات الطائفية في إيرلندا، والميليشيات الأميركية في أميركا الوسطى والجنوبية المرتبطة

*دكتورا دولة في العلوم السياسية من الجامعة اللبنانية وماجيستر في العلوم السياسية والاجتماعية من جامعة Sorbonne

بكارتيلات المخدّرات في كولومبيا والبرازيل[١]. وفي الواقع، هذه الأعمال الإجرامية التي تنتهك المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وأحكام القانون الدولي الإنساني، لا تمتّ بأي صلة للأديان السماوية وخصوصًا الإسلامية والمسيحية، لأن هذه الأديان تدعو إلى التسامح والغفران والمحبة.

وأصبح الإرهاب مصدر قلق للمجتمع الدولي منذ العام ١٩٣٧، عندما وضعت عصبة الأمم اتفاقية منع الإرهاب وقمعه. وقد تمكّنت جميع الدول الأعضاء في الستينيات من أن تشارك في التفاوض حول الاتفاقيات المتعلّقة بمكافحة الإرهاب والبروتوكولات ذات الصلة، التي تمّ وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصّصة. وقد أعدّ المجتمع الدولي ما بين ١٩٦٣ و١٩٩٩ نحو ١٢ صكًا قانونيًا عالميًا لمكافحة الأعمال الإرهابية. كما صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب. وتشكّل هذه القواعد القانونية الدولية، بالإضافة إلى المصادقة على البروتوكولات ذات الصلة، النظام الدولي لمكافحة الإرهاب الذي يعدّ إطارًا أساسًا للتعاون الدولي ضد الإرهاب. ويتم حاليًا التفاوض حول معاهدة دولية ألا وهي مشروع اتفاقية شاملة في شأن الإرهاب[٢]. إضافة إلى ذلك، تشكّل قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧، ١٣٧٣، ١٥٢٦، ١٥٣٦، ١٥٤٠ و١٥٦٦، أساسًا متينًا وشاملًا لمكافحة الإرهاب على نطاق عالمي. وتدعو هذه القرارات التي صدق عليها قبل الاعتداءات الإرهابية في ١١ أيلول ٢٠٠١ وبعدها، الدول الأعضاء إلى تطبيقها عبر قوانين وطنية تحترم الالتزامات التي تفرضها المعاهدات. وقد تمّ إنشاء لجنة العقوبات ضد تنظيم

١- محمود المراغي، **"آخر تقرير أميركي عن حالة الإرهاب في العالم"**، السياسة الدولية، العدد ٣٣، مؤسسة الأهرام، تشرين الأول ٢٠٠١، ص. ٢.

٢- For more Information about United Nations Conventions on Terrorism, See website: http://treaties.un.org/Pages/DB.aspx?path=DB/studies/page2_en.xml&menu=MTDSG, November 16, 2010.

القاعدة وحركة طالبان، وحدِّدت مهمّتها بتحديث قائمة الأفراد والكيانات المرتبطة بهذه المنظّمات، ومراقبة تنفيذ آلية العقوبات. وقد نصّ القرار ١٣٧٣ في ٢٨ أيلول ٢٠٠١ على إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، لمراقبة تنفيذ القرار، وزيادة قدرة الدول على مكافحة الإرهاب[٣].

أفضت نتائج مؤتمر القمة العالمي لمكافحة الإرهاب في العام ٢٠٠٥، إلى إقرار الجمعية العامة، للمرة الأولى، في ٨ أيلول ٢٠٠٦، إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية المشتركة لمكافحة الإرهاب. وتتضمّن الإستراتيجية خطة عمل تهدف إلى معالجة الظروف التي تساعد على انتشار الإرهاب، ومنعه ومكافحته، واتخاذ تدابير لبناء قدرات الدول، وتعزيز دور الأمم المتحدة، وضمان احترام حقوق الإنسان في أثناء مكافحة الإرهاب[٤]. من جهته، شدّد الاتحاد الأوروبي على الحاجة إلى مقاربة متكاملة لمعالجة أسباب ظاهرة الإرهاب. وأهم هذه الإجراءات: التحرّيات الاستقصائية، البعد السياسي– الديبلوماسي، الحوار بين الثقافات، الحوار بين الأديان، مكافحة التمويل وأمن النقل، استراتيجية مكافحة التجنيد، ونشر الفكر الراديكالي أو المتشدّد[٥]. واتخذت مجموعة الثماني وحلف شمال الأطلسي ومنظّمة الدول الأميركية وجامعة الدول العربية، الإجراءات اللازمة لمواجهة ظاهرة الإرهاب التي تهدّد الاستقرار العالمي. ولكن في المقابل، تطرح تساؤلات عدة حول نجاح هذه التدابيرفي قمع هذه الظاهرة الخطيرة في منطقة الشرق الأوسط.

٣- جمال زايد هلال أبو عين، **"الإرهاب وأحكام القانون الدولي"**، عالم المكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ٢٠٠٩، ص. ٢٢٦-٢٢٧.

٤- See United Nations Action to Counter Terrorism on website: www.un.org/terrorism/strategy-counter-terrorism.shtml , 8 Septembre, 2006

٥- Rapport de l'Union Européenne, **"Alliance Atlantique"**, p. 18-23.

أولاً: دور الجمعية العامة للأمم المتحدة

في العقود الأخيرة من القرن العشرين، مضت الدول الأعضاء قدمًا في عملها في مجال مكافحة الإرهاب، عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة على كل من المسارين القانوني والتنفيذي. وقد توصّلت هذه الأخيرة، نتيجة جهودها، إلى اعتماد العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية التي تتناول الإرهاب. وتوِّج عملها باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، في ٨ أيلول ٢٠٠٦. وقد شدّدت الدول الأعضاء على أهمية الصكوك الدولية القائمة لمكافحة الإرهاب.

١- الاتفاقيات والبروتوكولات الرئيسة التي تتناول الإرهاب

-**اتفاقية طوكيو** الموقّعة في ١٩٦٣/٠٩/١٤الخاصّة بالجرائم وبعض الأعمال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات. دخلت الاتفاقية حيّز التنفيذ في العام ١٩٦٩.

-**اتفاقية لاهاي** الموقّعة في ١٩٧٠/١٢/١٦ حول منع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات. دخلت حيّز التنفيذ في العام ١٩٧١.

-**اتفاقية مونتريال** المبرمة بتاريخ ١٩٧١/٠٩/٢٣ حول قمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة الطيران المدني. أصبحت نافذة المفعول في العام ١٩٧٣.

بروتوكول مونتريال بتاريخ ١٩٨٨/٠٢/٢٤ الخاص بقمع أعمال العنف غير المشروع في المطارات التي تستخدم الطائرات المدنية.

-**اتفاقية جنيف** الموقّعة في ١٩٨٠/٠٣/٠٣ الخاصة بالحماية المادية للمواد النووية، وتفادي الأخطار المحتملة من استخدامها بطريقة غير مشروعة.

-**اتفاقية روما** الموقّعة بتاريخ ١٩٩٩/٠٣/١٠حول قمع الأعمال غير المشروعة ضد

سلامة الملاحة البحرية والسفن، سواء كانت حربية أم تجارية أم سياسية.

-**اتفاقية** إدانة القرصنة الدولية للعام ١٩٨٨.

-**بروتوكول روما** بتاريخ ١٩٨٩/٠٣/١٠ الخاص بمنع الأعمال غير المشروعة ضدّ المنصات الثابتة على الجرف القاري.

-**اتفاقية مونتريال** بتاريخ ١٩٩١/٠٣/٠١ الخاصة بكشف المتفجرات البلاستيكية، وإلزام الدول اتخاذ الإجراءات الضرورية لحظر تصنيعها ومنعها.

-**اتفاقية نيويورك** الموقعة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٤ الخاصة بمنع الجرائم ضد الديبلوماسيين أو المتمتعين بحماية دولية. دخلت حيّز التنفيذ في العام ١٩٧٧. وقد اشتملت هذه الاتفاقية على أحكام تفصيلية عن الأفعال المرتكبة ضد الشخصيات المحمية دوليًا، مثل رئيس الدولة، رئيس الحكومة...

-**اتفاقية نيويورك** حول الرهائن المبرمة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٨، وهي ترمي إلى مكافحة الإرهاب الدولي وخصوصًا الجرائم الخاصة باحتجاز الرهائن، إذ اعتبرت هذه الجرائم ضمن جرائم أخرى انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي.

-**اتفاقية مكافحة العمليات الإرهابية** بواسطة المتفجرات الموقعة في ١٩٩٧/١٢/١٥.

-**اتفاقية منع تمويل الإرهاب** الموقعة في ١٩٩٩/١٢/٠٩.

-**الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي** في نيسان ٢٠٠٥، وهي تشمل مجموعة كبيرة من الأفعال والأهداف الممكنة، بما في ذلك منشآت الطاقة النووية، والمفاعلات النووية.

-**بروتوكول العام ٢٠٠٥** لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة

الملاحة البحرية.

-**بروتوكول العام ٢٠٠٥** المتعلّق بقمع الأعمال غير المشروعة الموجّهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة على الجرف القاري.

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارين، هما على التوالي: القرار ٦١/٤٠ و١٥٩/٤٢، في ٩ كانون الأول ١٩٨٥ و٧ كانون الأول١٩٨٧، وتمّ فيهما تأكيد ضرورة التصدّي لظاهرة الإرهاب، وحثّ الدول على التعاون، واتخاذ التدابير الضرورية في شأنها[٦].

٢- إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في ٨ أيلول ٢٠٠٦، بهدف تحسين الجهود الوطنية والإقليمية والدولية في هذا المجال. وللمرة الأولى تتفق الدول الأعضاء جميعها على نهج استراتيجي موحّد لمكافحة الإرهاب واتخاذ خطوات عملية فرديًا وجماعيًا لمنعه ومكافحته. وتضمّنت هذه الإستراتيجية العالمية خطة عمل تناولت مجموعة كبيرة من التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المساعدة على انتشار الإرهاب، ومنعه ومكافحته، وبناء قدرات الدول على التصدّي له، وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، وضمان احترام حقوق الإنسان، والتمسّك بسيادة القانون في مكافحة الإرهاب. وتدعو الإستراتيجية الدول الأعضاء إلى العمل مع منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام خطة العمل الواردة في الإستراتيجية، كما تدعو في الوقت ذاته كيانات الأمم المتحدة إلى مساعدة الدول الأعضاء في جهودها. وتتخذ إدارات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها

٦- عبد الحسين شعبان، **"الإسلام والإرهاب الدولي"**، دار الحكمة، لندن، أيلول ٢٠٠٢، ص.١٠

إجراءات في عدد من المجالات، تماشيًا مع الإستراتيجية بصفتها الفردية، ومن خلال الجهود المشتركة المبذولة في إطار فرقة العمل المعنيّة بتنفيذ مكافحة الإرهاب[٧].

وتقوم فرقة العمل حاليًا بتنمية التعاون مع عدد من المنظّمات الإقليمية ودون الإقليمية، من بينها: منظّمة المؤتمر الإسلامي (OIC)، المنظّمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة (ISESCO)، الإتحاد الأوروبي (EU)، المجلس الأوروبي (COE)، ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)[٨].

أ- التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب

تساهم الأمم المتحدة في معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، من خلال الخطوات الآتية:

- تعزيز قدرات المنظّمة الدوليّة واستخدامها على أفضل وجه، في مجالات عدة وأبرزها منع نشوب الصراعات، والتفاوض، والوساطة، والتوفيق، والتسوية القضائية، وسيادة القانون، وحفظ السلام، وبناء السلام، من أجل المساهمة في الحيلولة بنجاح دون نشوب الصراعات طويلة الأمد، التي تستعصي على الحل، ومكافحتها بالوسائل السلمية. وإن معالجة هذه الصراعات بالوسائل السلمية، سيساهم في تعزيز مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، "لقد ساعد الممثلون الخاصون للأمين العام ومبعوثوه، بتقديمهم دعمًا على سبيل الوساطة، وبمساندتهم إدارة الشؤون

٧- تشمل فرقة العمل المعنية بتنفيذ مكافحة الإرهاب ممثلين من: المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب (CTED)، إدارة عمليات حفظ السلام (DPKO)، إدارة الشؤون السياسية (DPA)، إدارة شؤون الإعلام (DPI)، إدارة السلامة والأمن (DSS)، خبراء اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، منظّمة الطيران المدني الدولي (ICAO)، المنظّمة البحرية الدولية (IMO)، صندوق النقد الدولي (IMF)، فريق الرصد التابع للجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ والتابعة لمفوضية حقوق الإنسان (OHCHR)، مكتب شؤون نزع السلاح (ODA)، مكتب الشؤون القانونية (OLA)، منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، المقرّر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (UNESCO)، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، منظّمة الجمارك العالمية (WCO)، البنك الدولي، منظّمة الصحة العالمية (WHO). وتتجاوز فرقة العمل، في عملها التخطيطي والتنسيقي، منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقًا لتشمل كيانات أخرى، من قبيل المنظّمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) (Interpol).

٨- راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول **"استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية"**، الأمم المتحدة، الدورة الثانية والستون، نيويورك، ٧ تموز ٢٠٠٨، A/62/898، ص.١-٢.

السياسية، على تيسير التوصّل إلى اتفاقات سلام في ١٣ صراعًا في مختلف أنحاء العالم منذ العام ٢٠٠١. وسيعمل مكتب دعم بناء السلام ووحدة دعم الوساطة واللذان أنشأتهما الإدارة مؤخرًا، على زيادة تحسين قدرة الأمم المتحدة في مجال صنع السلام وبنائه".

– مواصلة وضع ترتيبات، في ظل مبادرات الأمم المتحدة وبرامجها، لتعزيز الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والثقافات والشعوب والأديان، وتعزيز الاحترام المتبادل للأديان والقيم والمعتقدات الدينية والثقافات ومنع التشهير بها.

– ترويج ثقافة السلام والعدالة والتنمية البشرية، والتسامح العرقي والوطني والديني، واحترام جميع الأديان أو القيم الدينية أو المعتقدات أو الثقافات، عن طريق القيام، عند الاقتضاء، بوضع برامج للتثقيف والتوعية العامة وتشجيعها، تشمل جميع قطاعات المجتمع. "وتشجّع حاليًا منظّمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب، بما يشمل الحوار بين الأديان والعقائد. وتعمل إدارة شؤون الإعلام مع الدول الأعضاء، ووسائط الإعلام، والمؤسسات التعليمية، والمنظّمات غير الحكومية، والمجتمع المدني، على تشجيع الحوار والاحترام والتسامح والتنوّع الثقافي. وتنظّم الإدارة سلسلة من الحلقات الدراسية التي تحمل عنوان "التخلّص من عدم التسامح"، ترمي إلى دراسة المظاهر المختلفة لعدم التسامح، فضلاً عن اكتساب سبل تشجيع الاحترام والتفاهم في ما بين الشعوب. وقد أكّدت الحلقات الخمس التي عُقدت حتى الآن على: التصدي لمعاداة السامية وكره الإسلام، ودور وسائل الإعلام في تأجيج شعلة التسامح، ومنع الإبادة الجماعية".

– التصميم على تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية في المؤتمرات الرئيسة التي تعقدها الأمم المتحدة، من بينها الأهداف الإنمائية للألفية، على نحو كامل، بهدف

القضاء على الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي المتواصل، وتحقيق التنمية المستدامة والرفاه العالمي للجميع.

– السعي إلى تحقيق خطط التنمية وتعزيزها والدمج الاجتماعي على جميع الصعد، انطلاقًا من إدراك أنّ إحراز نجاح في هذا المجال، ولاسيّما في ما يتعلّق ببطالة الشباب، أمر يمكن أن يحدّ من التهميش، وما يستتبعه من شعور بالغبن يغذّي التطرّف والتجنيد لصالح الإرهاب.

– رفع مستوى التعاون والمساعدة اللذين تقدّمهما منظّمة الأمم المتحدة في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، دعمًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتواصلة[٩].

ب– تدابير منع الإرهاب ومكافحته ولاسيّما عن طريق حرمان الإرهابيين الوصول إلى الوسائل التي تمكّنهم من شنّ اعتداءاتهم، وبلوغ أهدافهم وتحقيق الأثر المتوخى من أعمالهم الإرهابية:

– "الامتناع عن تنظيم أنشطة إرهابية أو التحريض عليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها أو تمويلها أو التشجيع عليها أو التهاون إزاءها، واتخاذ تدابير عملية مناسبة تكفل عدم استخدام أراضي الدول في إقامة منشآت أو معسكرات تدريب إرهابية، أو لتدبير أعمال إرهابية أو تنظيمها، ترتكب ضدّ دول أخرى أو ضدّ مواطنيها.

– كفالة القبض على مرتكبي الأعمال الإرهابية ومحاكمتهم أو تسليمهم، وفق أحكام ذات صلة بالقانون الوطني والدولي، ولاسيما قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين

٩- للمزيد من المعلومات، يمكن الإطلاع على استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ٨ أيلول ٢٠٠٨، متوافر على الموقع: www.un.org/arabic/ga/president/63/issues/cts.shtml، الإنترنت، الدخول: 16/11/2010.
أيضًا، راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص. ٣- ٦.

والقانون الإنساني الدولي. وتكثيف التعاون، وفق ما يقتضيه الحال، في تبادل المعلومات الدقيقة المتعلّقة بمنع الإرهاب ومكافحته في الوقت المناسب.

– تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول في مكافحة الجرائم التي قد تكون على صلة بالإرهاب، من بينها الاتجار بالمخدرات بجميع جوانبه، والاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولاسيّما الأسلحة الصغيرة وتلك الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمولة، وغسل الأموال، وتهريب المواد النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وغيرها من المواد التي يمكن أن تكون فتاكة.

– تشجيع المنظّمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، على إنشاء آليات أو مراكز لمكافحة الإرهاب أو تعزيز الموجود منها. وتوفير التعاون والمساعدة، من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة والمنظّمة الدولية للشرطة الجنائية. وتشجيع الدول على تطبيق المعايير الدولية الشاملة التي تجسّدها التوصيات المتعلقة بغسل الأموال، والتوصيات الخاصة المتعلقة بتمويل الإرهاب.

– تكثيف التعاون الإقليمي والدولي، بهدف تحسين مراقبة الحدود والضوابط الجمركية لمنع تحرّك الإرهابيين وكشفهم، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذخائر والمتفجرات التقليدية، والأسلحة والمواد النووية أو الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية وكشفها.

– تشجيع لجنة مكافحة الإرهاب على مواصلة العمل مع الدول، بهدف تيسير اعتماد تشريعات واتخاذ تدابير إدارية لتنفيذ الالتزامات المتصلة بسفر الإرهابيين، مستفيدة من الممارسات التي طوّرتها المنظّمات الدولية التقنية، كمنظّمة الطيران

المدني الدولي، ومنظّمة الجمارك العالمية والمنظّمة الدولية للشرطة الجنائية"[١٠].

وفي هذا الإطار، "لقد أعدّت واعتمدت أيضًا لجنة مكافحة الإرهاب ستة عشر صكًا قانونيًا عالميًا تحت إشراف الأمم المتحدة والمنظّمات الحكومية الدولية المتصلة بها. وأغلبية هذه الصكوك سارية وتوفّر إطارًا قانونيًا لاتخاذ إجراءات متعدّدة الأطراف ضدّ الإرهاب ولتجريم أعمال إرهابية محدّدة. ولجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لمكافحة الإرهاب مسؤولتان عن رصد قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) وتنفيذهما وتيسير تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان التي تطلبها. وبموجب نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان، قامت حتى الآن فرقة الرصد، التي تساعد مجلس الأمن في التشجيع على تنفيذ نظام الجزاءات، بإعداد ستة تقارير تحليلية، تتضمن تقويمًا للطابع المتميّز للتهديد الذي تمثله القاعدة وطالبان وأفضل التدابير للتصدي له. وقد زارت الفرقة ٧٢ دولة من الدول الأعضاء لمناقشة كيفية تحسين نظام الجزاءات، وهناك اتفاق بينها و٢٤ هيئة دولية وإقليمية على التعاون. وأنشأت أيضًا أربع مجموعات إقليمية من وكالات الاستخبارات والأمن من مختلف البلدان لتقديم مزيد من المشورة والمقترحات كي ينظر فيها مجلس الأمن. وقام العنصر العسكري وعنصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بتهيئة بيئة أكثر أمانًا في ١٦ منطقة من مناطق الصراع في مختلف أنحاء العالم في السنوات الخمس الماضية. وقد ساعد ذلك على الحدّ من الفرص المتاحة للإرهابيين لتجنيد عناصر للقيام بعملياتهم في تلك المناطق.

وقام معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة بجمع بيانات من بلدان منطقة أوروبا ـ آسيا الخمسة والعشرين بشأن الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة

١٠- For more Information, See United Nations Action to Counter Terrorism on website: www.un.org/terrorism/strategy-counter-terrorism.shtml, September 8, 2006.

الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. وتعنى منظّمة الصحة العالمية بالتأهب على صعيد الصحة العمومية والاستجابة لجميع طوارئ الصحة العمومية التي تبعث على القلق الدولي، أيًا كان مصدرها أو منشؤها، في إطار اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥). وتنفّذ الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطتها الثانية المكرسة للأمن النووي (NSP). وكانت الخطة الأولى تغطي السنوات ٢٠٠٢– ٢٠٠٥، بينما تغطي الثانية السنوات ٢٠٠٦– ٢٠٠٩، وهي موجهة إلى زيادة تحسين الأمن وتعزيزه عالميًا في ما يتعلّق بالمواد النووية وغيرها من المواد الإشعاعية من حيث استخدامها وتخزينها ونقلها وذلك بدعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز جهودها الوطنية لتحقيق الأمن النووي. وبدأ مكتب شؤون نزع السلاح (ODA) المرحلة الأولى من إقامة قاعدة بيانات شاملة وواحدة بشأن الحوادث البيولوجية وفق التكليف الصادر من الاستراتيجية. وسيتعهد المكتب أيضًا قائمة خبراء ومختبرات من أجل آلية التحقيق التابعة للأمين العام، والمعنية بالاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية. وفي أوائل العام ٢٠٠٧، أرسل مكتب شؤون نزع السلاح طلبًا إلى جميع الدول الأعضاء لكي تقدّم له قائمة مستكملة بالخبراء وبالمختبرات المؤهلين، ويجري حاليًا تقديم مقترحات لإجراء استعراض كامل للمبادئ التوجيهية التقنية وللإجراءات المتعلّقة بهذا التحقيق. وتضع منظّمة الطيران المدني الدولي معاهدات ومعايير دولية وممارسات موصى بها فضلاً عن مادة إرشادية لحماية الطائرات والمطارات ومرافق الملاحة الجوية الأخرى. وقد أجرت مراجعات أمنية في ١٥٦ دولة من الدول الأعضاء حتى ٣١ آذار٢٠٠٧، ونسّقت المساعدة المقدّمة لعلاج أوجه القصور التي ظهرت في أثناء المراجعات. وهي تتناول أيضًا أمن وثائق السفر وتركيب نظم وإجراءات الموافقات على دخول الحدود. وساعدت المنظّمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) مجلس

الأمن التابع للأمم المتحدة في تنفيذ نظام الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان وذلك بتعميم معلومات على سلطات إنفاذ القانون على نطاق العالم"[١١].

ج- التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته

إن بناء القدرات في جميع الدول عنصر أساس في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، ومن التدابير الواجب اتخاذها لتنمية قدرة الدول على منع الإرهاب:

- تشجيع المساعدة التقنية والمالية وتقديمها، من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظّمة حظر الأسلحة الكيميائية، والمنظّمة البحرية الدولية، ومنظّمة الجمارك العالمية، ومنظّمة الطيران المدني الدولي، لبناء قدرات الدول، ولاسيّما في مجالات أمن الموانئ والأمن البحري وأمن الطيران المدني.

- التشجيع على تبادل المعلومات في شأن التعاون بين الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، والوكالات المتخصصة المعنية، والمنظّمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية المعنية، والجهات المانحة، بهدف تنمية قدرات الدول على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتصلة بمنع الإرهاب وقمعه.

- تشجيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظّمة الدولية للشرطة الجنائية، على تعزيز التعاون مع الدول لمساعدتها

١١- راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول **"استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية"**، مرجع سبق ذكره، ص.٧- ١٣.

على أن تمتثل تمامًا للمعايير والالتزامات الدولية المتصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[١٢].

وفي سياق تنفيذ هذه التدابير، حدّدت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب احتياجات أكثر من ٩٠ دولة من الدول الأعضاء من حيث المساعدة التقنية، وأعطتها أولوية، وأحالت تلك الاحتياجات إلى المانحين المحتملين. ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوجوده الميداني في ١٦٦ بلدًا، بأنشطة عديدة، بناء على طلب الحكومات، للنهوض بالحكم وسيادة القانون، مما يتضمن برامج لدعم تشريعات لمكافحة غسل الأموال وتنفيذها وتعزيز نظم العدالة. وتقدم إدارة عمليات حفظ السلام التدريب لضباط ومسؤولي الشرطة وإنفاذ القانون الوطني بشأن الأمور الإجرامية ومن بينها الاخطف، وجمع المعلومات، وأخذ الرهائن، والحماية الشخصية، والتحقيق في الاغتيالات، وعمليات القتل، وتفجيرات القنابل. وقدّم معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة الدعم لدول أعضاء عديدة تشارك في الأعمال التحضيرية الأمنية لمختلف الأحداث. وقدّم المعهد أيضًا تدريبًا لمخططي الأمن من ١٧ بلدًا في أميركا اللاتينية، بينما شجّع في أوروبا على استحداث مجال بحوث متكاملة بشأن أمن الأحداث الكبرى. وتضمّنت أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية مساعدة الدول على تحديد احتياجاتها العامة من حيث الأمن النووي، تدريب مسؤولي الجمارك ومسؤولي الحدود الآخرين، وتركيب معدّات للكشف عند معابر الحدود، وتنفيذ التعهدات الحالية والمستقبلية المتعلّقة بالصكوك من قبيل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية التي جرى تعديلها مؤخرًا، واتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

١٢- للمزيد من المعلومات، يمكن الإطلاع على **"استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"**، ٨ أيلول ٢٠٠٨، مرجع سبق ذكره.

وتساهم منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب بالتشجيع على الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهي تواصل جهودها في إطار ولايتها، لمساعدة الدول على بناء قدرتها على منع الإرهابيين من الحصول على المواد الكيميائية. ومن خلال البرنامج العالمي للأمن البحري، اضطلعت المنظّمة البحرية الدولية بـ٤١ بعثة إستشارية قطرية، وعقدت ما مجموعه ٢٧ حلقة دراسية وطنية و٥٥ حلقة دراسية إقليمية فضلاً عن حلقات عمل أو دورات، ودرّبت زهاء ٤٤٠٠ شخص على وسائل كفالة الأمن البحري. وقدّم صندوق النقد الدولي مساعدة تقنية لـ ١٥٨ بلدًا، من خلال حلقات عمل تدريبية وطنية وإقليمية ومساعدة مكيّفة خصوصًا لبناء القدرة من قبيل صياغة التشريعات وتعزيز قدرات القطاع المالي على مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. وتبدأ المنظّمة الدولية للشرطة الجنائية وتنسق، برامج تدريبية عديدة تشمل مجالات مختلفة ذات أولوية من مجالات الجريمة، وترمي إلى تحسين قدرة الدول على مكافحة الإرهاب"[١٣].

د- التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون في سياق مكافحة الإرهاب

إن تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها، وسيادة القانون، أمر أساس بالنسبة إلى جميع عناصر استراتيجية الأمم المتحدة، ومن الضروري اتخاذ التدابير الآتية:

- يتعيّن على الدول أن تكفل في أي تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب، الوفاء بالالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، ولاسيما قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن النظر في قبول اختصاص

١٣- راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول **"إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الاستراتيجية"**، مرجع سبق ذكره، ص. ١٣- ٢٠.

هيئات رصد حقوق الإنسان الدولية والإقليمية المعنية.

– المساعدة في إنشاء نظام العدالة الجنائية وتعهده من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يتسم بالفعالية ويقوم على سيادة القانون، ويكون بوسعه أن يكفل تقديم أي شخص يشارك في تمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها أو دعمها، إلى العدالة.

– دعم مجلس حقوق الإنسان في عمله المتعلق بمسألة تعزيز حقوق الإنسان للجميع وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب[١٤].

وضمن هذه المجالات، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بالدعوة إلى تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، وتنفيذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، وذلك كهدفين متكاملين يعزّز كل منهما الآخر. وتقدّم المفوضية المساعدة والمشورة إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في شأن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في سياق مكافحة الإرهاب، بما يتضمّن وضع تشريعات وسياسات لمكافحة الإرهاب وصون حقوق الإنسان. وقد ركّزت المفوضية اهتمامها على تعميق فهم الالتزامات الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، عن طريق إجراء بحوث وتحاليل مركزة، والتشجيع على تعزيز حماية حقوق الإنسان من خلال القيادة وأنشطة الدعوة، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب، واستحداث أدوات لمساعدة العاملين في هذا المجال.

ويعمل المقرّر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب، في إطار مجلس حقوق الإنسان الجديد، على تحديد أفضل الممارسات المتعلّقة بتدابير مكافحة الإرهاب التي تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية

١٤- For more Information, See United Nations Action to Counter Terrorism on site, Op. cit., September 8, 2006.

وتبادلها وتشجّعها. ويبحث المقرّر الخاص أيضًا الادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب. ويقوم بزيارات لبلدان، ويتراسل مع أكثر من ٣٠ بلدًا في شأن قوانينها وممارساتها. وقدّم معهد الأمم المتحدة الإقليمي لبحوث الجريمة والعدالة تدريبًا للمدّعين العامين وغيرهم من مسؤولي التحقيق المختصين من ١٩ بلدًا في أميركا اللاتينية في شأن حماية الشهود، مع تركيز محدّد على الأشخاص الذين يشاركون أو الذين شاركوا في جماعات إرهابية أو جماعات جريمة منظّمة، فضلاً عن التركيز على ضحايا الإرهاب. وترمي أنشطة التدريب إلى تحسين مهارات بلوغ الحد الأمثل في استخدام المعلومات التي يقدّمها الشهود وفق حق الدفاع، وإلى ترويج النهج الملائم إزاء ضحايا الإرهاب[١٥].

ثانيًا: إجراءات مجلس الأمن

تعامل مجلس الأمن مع قضايا الإرهاب منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين. وفي هذه المرحلة، كانت الاجراءات المتخذة من قبل المجلس تتخذ شكل جزاءات يفرضها على الدول التي يرتئي أنّ لها صلات بأعمال إرهابية معيّنة، وهي ليبيا (١٩٩٢)؛ والسودان (١٩٩٦)؛ وطالبان (١٩٩٩). وقد جرى توسيع ذلك ليشمل القاعدة في العام ٢٠٠٠[١٦]. وفي القرار ١٢٦٩ الصادر في العام ١٩٩٩، دعا مجلس الأمن البلدان إلى العمل معًا لمنع جميع الأعمال الإرهابية وقمعها. وفي العام عينه، أنشأ مجلس الأمن أداة قوية لمكافحة الإرهاب هي اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧ في العام ١٩٩٩، وأُسندت إليها مهمّة رصد تطبيق الجزاءات على طالبان والقاعدة بعد ذلك اعتبارًا من العام ٢٠٠٠. وقد جرى تعديل نظام الجزاءات وتعزيزه بقرارات لاحقة، بما فيها القرارات

١٥- راجع تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول **"إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: أنشطة منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ الإستراتيجية"**، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٠-٢٣.

١٦- جمال زايد هلال أبو عين، مرجع سبق ذكره، ص. ١٦٧.

(١٣٣٣)٢٠٠٠، (١٣٩٠) ٢٠٠٢، (١٤٥٥) ٢٠٠٣، (١٥٢٦) ٢٠٠٤، (١٦١٧)٢٠٠٥، (١٧٣٥) ٢٠٠٦، (١٨٢٢) ٢٠٠٨، (١٩٠٤) ٢٠٠٩، بحيث تشمل الجزاءات اليوم الأفراد والكيانات المرتبطين بتنظيم القاعدة وحركة طالبان أينما كان موقعهم. وقد أدرجت في القائمة الموحَّدة أسماء الأفراد والكيانات المستهدفين.

وقد اتخذت هذه القرارات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وهي تقتضي من جميع الدول اتخاذ التدابير الآتية: القيام من دون إبطاء بتجميد الأموال والأصول المالية أو الموارد الاقتصادية الأخرى، حظر السفر، حظر الأسلحة، ومنع تقديم أي مشورة فنية أو مساعدة أو تدريب يتصل بالأنشطة العسكرية، من يتم تحديده لهؤلاء الأفراد والكيانات. أفضى التعاون بين اللجنة والمنظّمة الدولية للشرطة الجنائية الإنتربول، إلى اتخاذ مبادرة مهمة لمساعدة الدول الأعضاء في التعرّف إلى الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في الإخطارات الخاصة المشتركة بين الإنتربول ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، التي بدأ العمل بها في كانون الأول ٢٠٠٥. وحتى شهر أيار ٢٠٠٧، كانت قائمة الأمم المتحدة للأشخاص المتورطين والمنظّمات الإرهابية تتضمن أسماء ٣٧٢ شخصًا و١٢٥ منظّمة وهيئة، خضعت لأشكال مختلفة من العقوبات (تجميد الأموال والممتلكات الاقتصادية والمالية وغير المالية، وحظر على الأسلحة والطيران). وفي كانون الأول من العام عينه، وبموجب القرار رقم ١٧٣٠، أنشأ مجلس الأمن نقطة مركزية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، يمكّن للجهات المسجَّلة أن تتوجه إليها بطلبات شطب أسمائها من القائمة. وبناء على طلب مجلس الأمن، عيّن الأمين العام فرقة للدعم التحليلي ورصد تطبيق الجزاءات لتساعد اللجنة. وتضم الفرقة خبراء بمكافحة الإرهاب والقضايا

القانونية ذات الصلة، وحظر الأسلحة، وحظر السفر، وتمويل الإرهابيين[١٧].

وفي العام ٢٠٠١، وفي أعقاب هجمات ١١ أيلول على الولايات المتحدة، أنشأ مجلس الأمن لجنة لمكافحة الإرهاب، بموجب القرار ١٣٧٣، المكلَّفة القيام بدور الرقابة، ومهمة دعم مجمل أنشطة مكافحة الإرهاب، بما يشمل من تقديم الدعم المؤسساتي للدول الأعضاء التي تحتاج إلى هذا الدعم. وتسعى اللجنة إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على منع وقوع أعمال إرهابية داخل حدودها، وفي المناطق التي تقع فيها على حد سواء. وبهدف مساعدة أعمال اللجنة، اتخذ المجلس في العام ٢٠٠٤ القرار ١٥٣٥، الذي دعا إلى إنشاء مديرية تنفيذية لمكافحة الإرهاب، لترصد تنفيذ القرار ١٣٧٣ وتجري تقويمات فنية لكل دولة عضو بواسطة خبراء، ولتيسّر تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وتُنفَّذ أنشطة المساعدة التقنية في إطار الشراكة والتعاون الوثيقين مع العديد من المنظّمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. والنهج المتبع هو العمل مع هذه المنظّمات، وعند الاقتضاء دعم جهودها واستكمالها، وخصوصًا من خلال توفير الخبرة القانونية المتخصصة، ومزايا الآفاق والخبرات العالمية ذات الصلة.

وتشمل المنظّمات التي يوجد تعاون تنفيذي معها، منظّمة الطيران المدني الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظّمة الدولية للملاحة البحرية، والمنظّمة الدولية للهجرة، والاتحاد الأفريقي، وأمانة الكومنولث، وفريق العمل المعني بمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة البلدان الثمانية، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلّقة بغسل الأموال، والمنظّمة الدولية للفرانكوفونية، والمنظّمة الدولية للشرطة الجنائية

١٧- للمزيد من المعلومات، راجع موقع الأمم المتحدة في مواجهة الإرهاب حيث يمكن الإطلاع على قرارات مجلس الأمن 2008، www.un.org/arabic/ga/president/63/issues/cts.shtml، الإنترنت، الدخول: 16/11/2010.

(الأنتربول)، والمنظّمة الدولية لتطوير القانون، وجامعة الدول العربية، ومنظّمة حلف شمال الأطلسي، ومنظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظّمة الدول الأميركية، ومنظّمة المؤتمر الإسلامي، وأمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا، وجمعية القضاة الإقليميين في الجنوب الأفريقي، وفريق العمل بشأن الإرهاب التابع للاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.

ويلزم القرار١٣٧٣ الدول الأعضاء تنفيذ عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز قدرتها القانونية والمؤسسية على التصدي للأنشطة الإرهابية، من بينها اتخاذ خطوات من أجل: تجريم تمويل الإرهاب، القيام من دون تأخير بتجميد أي أموال لأشخاص يشاركون في أعمال الإرهاب، منع الجماعات الإرهابية من الحصول على أي شكل من أشكال الدعم المالي، عدم توفير الملاذ الآمن، أو الدعم أو المساندة للإرهابيين، تبادل المعلومات مع الحكومات الأخرى عن أي جماعة تمارس أعمالاً إرهابية أو تخطّط لها، التعاون مع الحكومات الأخرى في التحقيق في تلك الأعمال الإرهابية، واكتشافها، واعتقال المشتركين فيها وتسليمهم وتقديمهم للعدالة، وتجريم مساعدة الإرهابيين مساعدة فعلية أو سلبية في القوانين المحلية، وتقديم مخالفيها للعدالة. كذلك اتخاذ تدابير تساعد التعاون الدولي القضائي وبين أجهزة الشرطة وتشجعه، وتوقيع اتفاقيات الأمم المتحدة والتصديق عليها، والانضمام إلى الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وتطوير برامج المعونة الفنية التي تهدف إلى تقوية قدرات الدول الأعضاء التنفيذية في هذا القطاع، وما إلى ذلك. ومطلوب من الدول الأعضاء أن تقدّم بانتظام تقارير إلى لجنة مكافحة الإرهاب في شأن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ القرار ١٣٧٣.

وفي العام ٢٠٠٤، أضاف المجلس هيئة أخرى ذات صلة بمكافحة الإرهاب إلى

ترسانته، هي اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠، التي أُسندت إليها مهمّة رصد امتثال الدول الأعضاء للقرار ١٥٤٠، الذي يدعو الدول إلى منع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما يشمل الجماعات الإرهابية، من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. واتخذ المجلس في العام ٢٠٠٤ أيضًا، القرار ١٥٦٦ الذي دعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات ضد الجماعات والمنظّمات الضالعة في أنشطة إرهابية، ولم يكن يسري عليها استعراض اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٢٦٧. كما أنشأ المجلس بموجب القرار ١٥٦٦، الفريق العامل الذي يضم جميع أعضاء المجلس، لكي يوصي بتدابير عملية تتخذ ضد الأفراد والجماعات الإرهابية، ولكي يبحث أيضًا في إمكان إنشاء صندوق تعويضات لضحايا الإرهاب.

وفي حزيران ٢٠٠٥، أنشأ الأمين العام فرقة العمل التي هي هيئة إستشارية لتنسيق المعلومات وتبادلها، وتعمل كمنتدى لمناقشة القضايا الاستراتيجية وصياغة التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة. وتضم الفرقة، التي تعمل برئاسة مكتب الأمين العام، ٢٤ من الجهات الرئيسة الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة وشركائها، وبإمكانها أن تساهم بفعالية في تنسيق المعركة ضد الإرهاب. واقترانًا مع مؤتمر القمة العالمي لمكافحة الإرهاب، إتخذ مجلس الأمن في ١٤ أيلول ٢٠٠٥ القرار ١٦٣٤، الذي دان فيه جميع أعمال الإرهاب، بغضّ النظر عن دوافعها، وكذلك التحريض على هذه الأعمال. وأهاب أيضًا بالدول الأعضاء أن تحظّر، بموجب القانون "الأعمال الإرهابية والتحريض على ارتكابها، وألا توفّر ملاذًا آمنًا لأي شخص يُدان بارتكاب سلوك من هذا القبيل[١٨].

١٨- Pour plus d'information sur les Résolutions du Conseil de Sécurité de l'ONU concernant **la lutte contre le terrorisme**: 1267 (1999), 1333 (2000), 1373 (2001), 1377 (2001) ,1390 (2002), 1455 (2003), 1526 (2004), 1535 (2004), 1566 (2004), 1617 (2005), 1634 (2005), 1735 (2006), 1822 (2008), 1904 (2009)
Voir le site: www.un.org/french/docs/sc/.../1373/.../resolutions.shtml.

ثالثًا: الجهود الإقليمية

لقد كان لدول مجموعة الثماني والإتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومنظّمة الدول الأميركية وجامعة الدول العربية، دور فاعل في معالجة الأسباب الرئيسة لبروز ظاهرة الإرهاب، بالإضافة إلى التدابير الحاسمة للحد من مخاطر هذه الظاهرة وتداعياتها على الاستقرار العالمي.

١- مجموعة الثماني

تناولت مجموعة الثماني على نحو منظّم الموضوعات الرئيسة المتعلّقة بالإرهاب على المستوى السياسي، وخصوصًا في القمم الأخيرة (جان إيطاليا ٢٠٠١، كاناناسكيس كندا ٢٠٠٢، إيفيان فرنسا ٢٠٠٣، سي أيلاند الولايات المتحدة ٢٠٠٤، غلين إغلز بريطانيا ٢٠٠٥، سان بطرسبرغ روسيا ٢٠٠٦، هيليغيندام ألمانيا ٢٠٠٧، هوكايدو اليابان ٢٠٠٨، أكيلا إيطاليا ٢٠٠٩، ماسكوكا كندا ٢٠١٠). وتم التركيز على معالجة الأسباب التي تؤدي إلى استمرار ظاهرة الإرهاب، منها انتشار أسلحة الدمار الشامل، والمشاكل الاجتماعية، والنزاعات الداخلية في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتم وضع برنامج عمل لحماية الموارد والمحطات النووية، وتقديم المعونات التقنية، وزيادة المساعدات المالية، ومعالجة الفقر والمشاكل الصحية في الدول الفقيرة.

أما على مستوى الخبراء، ومن أجل القضاء على الشبكات والمنظّمات الإرهابية، فقد أنشئت هيئتان متخصصتان: مجموعة ليون/روما، وفريق عمل مكافحة الإرهاب. أنشئت مجموعة ليون/روما بعد أحداث ١١ أيلول، بصلاحية خاصة في مجال مكافحة الإرهاب. وتعدّ منتدى لتبادل المعلومات وتحليلها ودراستها، ولدعم مبادرات التشاور والتعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظّمة. وتقوم بصياغة

المقترحات لتتم الموافقة عليها على المستوى السياسي (رؤساء الحكومات – وزارات الخارجية – وزارات العدل والداخلية)، بالإضافة إلى صياغة أفضل الممارسات والتوجيهات لاتخاذ إجراءات فعالة من جانب الهيئات المتخصصة متعدّدة الأطراف، مثل منظّمة الطيران المدني الدولي والمنظّمة البحرية الدولية. أما فريق عمل مكافحة الإرهاب، فيقوم بتنسيق المساعدات الفنية والمالية المقدَّمة إلى الدول الفقيرة في الشرق الأوسط وأفريقيا والأكثر عرضة للتهديد الإرهابي. وقد خُصِّص مبلغ ٢٠ مليار دولار لمدة عشر سنوات بهدف تنفيذ خطة عمل تعالج جميع القضايا التي تهدّد الأمن والسلم الدوليين، كمسألة الإرهاب، والجريمة المنظّمة، وتجارة الأسلحة الخفيفة والمخدرات، ومشكلة الفقر والفساد. ويعمل أيضًا على مراقبة المصادر المالية التي تموّل المجموعات الإرهابية وتجميدها، بالتعاون مع الدول والمصارف والمؤسسات المالية الدولية. كما يتخذ التدابير اللازمة لحماية وسائل النقل البرية والبحرية والجوية من الأعمال الإرهابية، من خلال رفع معايير سلامة بنى هذه الوسائل التحتية، وتحسين إجراءات مراقبة المطارات والمرافئ ومحطات السكك الحديدية، وتسهيل تبادل المعلومات. ومن بين الاتجاهات الأخرى، المهمة التي تنتهجها أعمال مكافحة الإرهاب، تبرز مسألة تأمين وثائق السفر وتطبيق التكنولوجيات الجديدة في هذا المجال. ويضمّ الفريق دول مجموعة الثماني، كما توجّه الدعوة إلى المشاركة في أعماله إلى دول أخرى مانحة (هي حتى اليوم سويسرا وأستراليا وإسبانيا)، فضلاً عن منظمات دولية معنية ومنظمات إقليمية، وذلك وفق الموضوع الذي يعالج في الاجتماعات المختلفة. وفي تنفيذها الأعمال الداخلة في تكليفها، ترمي اللجنة إلى دعم عمل لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، عبر تعزيز التنسيق وتقديم

الدعم التقني اللازم لمكافحة الإرهاب[١٩]. وفي هذا السياق، تطالب روسيا اليوم بتفعيل التعاون الدولي لمواجهة المجموعات الإرهابية المتطرفة في العراق وسوريا.

٢- الاتحاد الأوروبي

على أثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، يقوم الاتحاد الأوروبي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأفراد ومجموعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة وحركة طالبان، ويفرض بحقهم العقوبات. وفي ٢٨ أيلول ٢٠٠١، اعتمد الاتحاد الأوروبي خطة عمل لمكافحة الإرهاب، تتضمّن سلسلة واسعة من التدابير يتعيّن اتخاذها في مختلف القطاعات (التعاون القضائي، التعاون بين أجهزة الشرطة، سلامة وسائل النقل، مراقبة الحدود وتأمين الوثائق، مكافحة التمويل، الحوار السياسي والعلاقات الخارجية، والدفاع ضد هجمات الأسلحة البيولوجية والكيميائية والمشعة والنووية). وقد أدت العمليات الإرهابية في مدريد في آذار ٢٠٠٤ ولندن في تموز ٢٠٠٥، إلى تكثيف التعاون في مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي، وإكمال خطة العمل بإضافة المزيد من التدابير والإجراءات إليها. وقد اعتمد المجلس الأوروبي الذي انعقد في ٢٥ آذار ٢٠٠٤ إعلانًا حول التضامن ضد الإرهاب، يفرض واجب تقديم الدعم بكل الأدوات المتاحة، بما في ذلك الموارد العسكرية للدولة العضو في الاتحاد التي تتعرّض لهجوم إرهابي.

وفي إطار الجهود الأوروبية في مكافحة الإرهاب، إعتمد المجلس الأوروبي في ١٦ و١٧ كانون الأول ٢٠٠٤ إجراءات، منها تعزيز القدرات الإستخباراتية

١٩- Pour plus d'information sur les sommets du G8, Muskoka Huntsville Canada, 25-26 juin 2010, L'Aquila (anciennement La Maddalena), Italie, 8-10 juillet 2009, Hokkaido, Japon, 7-9 juillet 2008, Heiligendamm, Allemagne, 6-8 juin 2007, Saint-Petersbourg, Russie, 15-17 juillet 2006, Gleneagles, Écosse, Royaume Uni, 6-8 juillet 2005, Sea Island, Georgie, Etats-Unis, 8-10 juin 2004, Evian, France, 1-3 juin 2003, Kananaskis, Canada, 26-27 juin 2002, Gênes, Italie, 20-22 juillet 2001, voir le Centre d'information sur le G8, sur le site http// www.g8.fr

على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى المنظّمات الدولية[٢٠]. كذلك أقرّ المجلس الأوروبي في كانون الأول ٢٠٠٥ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي ضدَّ الإرهاب، التي تقوم على أربع ركائز أساسية هي: الوقاية من ظاهرة الإرهاب؛ حماية المواطنين والبنية التحتية والنقل عبر دعم هياكل الأمن؛ تعقّب الإرهابيين، بمعنى السعي لمنع المجموعات الإرهابية أو الإرهابيين كأفراد من التواصل في ما بينهم، ومن التحرك بحرّية، ومن التخطيط لعمليات إرهابية، وذلك عبر تفكيك الشبكات التي توفّر لهم الدعم والتمويل؛ والردّ، بمعنى القدرة على إدارة آثار العمليات الإرهابية ممكنة الوقوع، وتخفيف وقعها من منظور يقوم على التعاون والتضامن[٢١]. واعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي خطة عمل محدّدة لمكافحة التشدّد والتجنيد للإرهاب، في العام ٢٠٠٥، تتصدّى بالتفصيل لمسألة الوقاية، مع توجيه اهتمام خاص لتطوير القدرات على مواجهة الظروف التي يمكن أن تسهّل انتشار التشدّد أو الراديكالية والتجنيد، وذلك من خلال التعاون بين الدول الأعضاء والمؤسسات الاتحادية، فضلاً عن الدول الأخرى والمنظّمات الدولية[٢٢].

بالإضافة إلى ذلك، ثمة اعتراف متزايد بأهمية القيام بعمل وقائي واسع النطاق على أساس الحوار بين الثقافات والأديان، من أجل تعزيز المعرفة والتفاهم المتبادل، وبالتالي تضييق المجال الذي تنشط فيه الدعاية الأصولية وأعمال تجنيد الإرهابيين. وقد جعل الاتحاد الأوروبي من مكافحة الإرهاب، أحد العناصر

٢٠- **« La Lutte Contre le Terrorisme au sein de l'Union Européenne»**, www.diplomatie.gouv.fr/.../terrorisme...contre-terrorisme...union-europeenne .../, février 2010

٢١- **Stratégie de l'Union Européenne visant à lutter contre le terrorisme»**, Le Monde, 5 décembre 2005.

٢٢- Voir le plan d'action de lutte contre le terrorisme du 12 décembre 2005 sur le site du Conseil de l'Union Européenne.

الأساس في حواره السياسي مع المجموعات الإقليمية والبلدان الأخرى. ويضطلع بدورٍ قيادي في هذا المجال بهدف إقامة شراكة أوروبية وغربية مع الإسلام المعتدل، سواء في البلدان الأصلية أم مع الجاليات الإسلامية المقيمة بدول الاتحاد. كذلك تتضمّن اتفاقات المشاركة والتعاون وغيرها من أدوات السياسة الخارجية، بندًا خاصًا عن مكافحة الإرهاب. وفي إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، أقيم حوار مع دول مجلس التعاون الخليجي في شأن موضوع تمويل الإرهاب. وعلى جبهة مكافحة تمويل الإرهاب، يتم تفعيل أنشطة الاتحاد الأوروبي في القطاعات والمحاور المختلفة، بالإضافة إلى تشجيع دعم تعميق التعاون مع الدول الأخرى. وقد حدّد الاتحاد الأوروبي أيضًا سلسلة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الحدود وتبادل المعلومات والتعاون القضائي والبوليسي. وقد تم اعتماد العديد من الاتفاقيات التشريعية في إطار التعاون القضائي والعقوبات وتعاون أجهزة الشرطة. وفي هذا الصدد، يمكن ذكر القرارات المتعلقة بأطر العمل في شأن مذكرة التوقيف الأوروبية؛ وتلك المتعلقة بفرق التحقيق المشتركة؛ والاتفاقات الخاصة بمكافحة الإرهاب؛ والاتفاق حول إنشاء "أوروجوست" (وهو جهاز الاتحاد الأوروبي المختص بالتحقيقات والعقوبات التي تعني دولتين من الأتحاد أو أكثر وبأشكال خطرة من الإجرام)؛ وتلك المتعلّقة بإعادة تدوير الأموال أو غسلها والاعتراف بمصادرة أدوات الجرائم وعائداتها؛ والاتفاق حول الاعتراف المتبادل بقرارات المصادرة.

وفي هذا السياق، يجدر التذكير باتفاقية أيار ٢٠٠٠ الخاصة بالدعم المتبادل بين الدول الأعضاء في شأن العقوبات والجنايات والبروتوكولات الإضافية المعدّلة للاتفاقية التأسيسية للمكتب الأوروبي للشرطة "يوروبول". وابتداءً من

١ أيار ٢٠٠٥ باشرت الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية "فرونتكس" عملها، وهو يشمل أيضًا تنسيق التعاون لوقف تدفقات الهجرة غير الشرعية. وبهدف تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية، من المقرَّر في المستقبل استخدام الإحصاء البيولوجي في التحقّق من الهوية على الحدود وعلى أراضي دول الاتحاد الأوروبي. وترمي هذه الإجراءات إلى الوقاية من خطر أن تصبح تدفقات المهاجرين غير الشرعيين قناة يعبرها الإرهابيون. وأخيرًا، اعتمد الاتحاد الأوروبي توجّها يخص تعويض ضحايا الأعمال الإجرامية، يشمل حالات ضحايا الإرهاب[٢٣].

٣- حلف شمال الأطلسي

حصلت تطورات مهمة في هيكلية الحلف ووظائفه الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة. فعلى مستوى المؤسسات السياسية للحلف، أنشئ مجلس تعاون شمال الأطلسي في العام ١٩٩١ الذي طوّر في العام ١٩٩٧ إلى مجلس الشراكة الأوروبي– الأطلسي، لتكون مهمته تنظيم الأعباء والمسؤوليات بين أوروبا ومنطقة الأطلسي وتوزيعها، ولضبط احتمالات الصراعات والنزاعات داخلها، واحتوائها عبر تطوير آلية التعاون في جميع المجالات، سواء كانت أمنية أو سياسية أو عسكرية أو اقتصادية. ومن المؤسسات السياسية التي تم إدخالها إلى الهيكلية السياسية للناتو أيضًا، برنامج الشراكة من أجل السلام، والمجلس المشترك الدائم للناتو وروسيا، وميثاق الناتو – أوكرانيا. وتكشف هيكلية الحلف الجديدة ووظائفه أن الناتو أخذ يولي تنفيذ استراتيجيته في التوسع نحو الشرق اهتمامًا متزايدًا، من خلال التعاون مع مؤسسات عسكرية وسياسية خارج إطاره، بعضها أوروبي مثل اتحاد غرب أوروبا، وبعضها دولي مثل الأمم المتحدة. وقد جرى التشديد على المفهوم الاستراتيجي الجديد لدور حلف شمال الأطلسي في أثناء

٢٣- Conseil de l'Union Européenne, «**Plan d'action pour lutter contre le terrorisme**», Le Monde Diplomatique, 13 février 2006.

قمة الحلف في واشنطن، التي عقدت في العام ١٩٩٩ لمناسبة مرور خمسين عامًا على تأسيسه. وتم توسيع مهمات الناتو من حيث مصادر التهديد إلى درجة تتيح للحلف، نظريًا على الأقل، القدرة على التدخل خارج مسرح عملياته التقليدية وتحت عدة مسوغات، مثل مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وحماية حقوق الأقليات.

وبعد أحداث ١١ أيلول، أصبحت أفغانستان الدولة الأولى التي تشهد خروجًا لحلف الأطلسي على دوره ومهماته التي تمدّدت منذ تشكّله بعد نهاية الحرب العالمية الثانية[٢٤]. وفي سياق مهمات حلف شمال الأطلسي الجديدة، يحتوي الإعلان حول الإرهاب، الصادر في ٢ نيسان ٢٠٠٤، سلسلة من الإجراءات والتدابير العملية الرامية إلى تحسين أعمال تبادل المعلومات بين أجهزة الاستخبارات. ولمناسبة انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي في "ريغا" في كانون الأول ٢٠٠٦، أعاد "ناتو" تأكيد التزامه مكافحة الإرهاب، بموجب القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة. كما أكّد عزمه على الاستمرار في توفير البعد الأطلسي للعمل في هذا المجال. وفي هذا الإطار، تمثّل دوريات حلف شمال الأطلسي البحرية مساهمة مهمة وملموسة في هذا الجهد المشترك. كذلك، بدأ العمل على إعداد حزمة من الإجراءات بعنوان "الدفاع ضد الإرهاب"، لتطوير تكنولوجيات متقدّمة ترمي إلى مواجهة تهديد الإرهاب، مثل حماية القوات الحليفة من المتفجرات المرتجلة ومعدات إطلاق الصواريخ المحمولة لحماية الموانئ وغيرها من التدابير. وقد شجّعت دول الناتو على تطوير قدراتها في مكافحة الإرهاب، وخصوصًا تكثيف نشر المعلومات الاستخباراتية في إطار الحلف، ولاسيما تلك التي تعني مسارح العمليات[٢٥].

٢٤- Union Européenne, **«Alliance Atlantique»**, La Revue Défense Nationale et Sécurité Collective, Op.cit., p. 39-44.

٢٥- Silvia Cattori, **«La Stratégie de la Tension : Le Terrorisme non revendiqué de l'OTAN»**, Voltaire Edition Internationale, Zurich (Suisse), Décembre 2006, p. 22-34.

٤. منظّمة الدول الأميركية

في الإجتماع الاستثنائي الذي عقدته لجنة مكافحة الإرهاب في نيويورك، في ٦ آذار ٢٠٠٣، تعهّدت المنظّمات الإقليمية في جميع المناطق، وخصوصًا منظّمة الدول الأميركية، تقاسم خبراتها في إطار التعاون الإقليمي لمكافحة الأنشطة الإرهابية. كما سلمت بأنها تضطلع بدورٍ فريد لمساعدة أعضائها على تنفيذ القرار ١٣٧٣، وبالتالي إذكاء الوعي في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والقطري، وذلك بالتعاون مع منظّمة الطيران المدني الدولي، والمنظّمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، والمنظّمة البحرية الدولية، ومفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومنظّمة الجمارك العالمية. وفي أثناء الاجتماع الخاص للجنة مكافحة الإرهاب ومنظّمة الدول الأميركية/لجنة البلدان الأميركية لمناهضة الإرهاب الذي عقد في واشنطن، في ٧ تشرين الأول ٢٠٠٣، التزمت الدول الأعضاء التعاون الإقليمي، سواء بمعناه السياسي والتضامني أم على المستوى التنفيذي.

وفي سياق مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية داخل أميركا وخارجها، تعهّدت الولايات المتحدة تقديم الدعم الفني لدول المنظّمة الأميركية، ومراقبة أنشطة المنظّمات الإرهابية المالية داخل أميركا وخارجها، وتجميد أرصدتها وأصولها الثابتة. كما قرّرت المنظّمة التعاون الدولي لمكافحة تمويل الإرهاب، وتمت صياغة تسع توصيات خاصة بتمويل الإرهاب، أُضيفت إلى التوصيات الـ٤٠ الموجودة حاليًا لمكافحة غسل الأموال، وذلك في إطار مجموعة العمل المالي الدولية (GAFI) وفريق العمل للشؤون المالية (FATF). وقد شهد نموذج التعاون الذي تمثّله مجموعة العمل GAFI توسعًا متناميًا في السنوات الأخيرة، ليشمل منظمات إقليمية شبيهة، وذلك أيضًا بهدف ضمان التطبيق العالمي للمعايير التي صاغتها، ولإحداث

تناغم بين التشريعات الوطنية المختلفة في هذا الاتجاه. وقد أنشئ أخيرًا العديد من المراكز الإقليمية في أميركا للتدريب والتكوين وتبادل الخبرات، بهدف تعزيز أواصر التضامن في مكافحة الإرهاب(٢٦).

٥. جامعة الدول العربية

تولي جامعة الدول العربية مكافحة الإرهاب، الذي يهدّد أمن الدول العربية واستقرارها، ويشكّل خطرًا على مصالحها الحيوية، إهتماماً متزايدًا، سواء على المستوى العربي أو الدولي. والتزامًا منها ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع العهود والمواثيق الدولية الأخرى، توصّلت جهود البلدان العربية إلى إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، في اجتماع مجلسي وزراء الداخلية والعدل العرب الذي انعقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في ١٩٩٨/٤/٢٢. وحدّدت الاتفاقية أسس التعاون العربي في محاربة ظاهرة الإرهاب، فشملت في المجال الأمني سلسلة من التدابير لمنع الجرائم الإرهابية ومكافحتها. وتعهّدت الدول المتعاقدة عدم تنظيم الأعمال الإرهابية أو تمويلها، أو ارتكابها أو الاشتراك فيها، بالإضافةً إلى القبض على مرتكبي الجرائم الإرهابية ومحاكمتهم وفق القانون الوطني أو تسليمهم، وتأمين حماية العاملين في ميدان العدالة الجنائية والشهود(٢٧).

وحرصت جامعة الدول العربية، قبل أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وبعدها، على متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة. وأكدت دعمها في إعداد اتفاقية الأمم المتحدة الشاملة في شأن الإرهاب الدولي، تتضمن تعريفًا محدّدًا

٢٦- Voir le rapport de la Réunion, à Washington (États-Unis d'Amérique), par l'Organisation des États américains (OEA) et son Comité Interaméricain contre le Terrorisme (CICTE); 7 octobre 2003, sur le site Comité contre le terrorisme du Conseil de sécurité de l'ONU www.un.org/french/docs/sc/.../1373/cooperation.shtml, 16/11/ 2010.

٢٧- جمال زايد هلال أبو عين، **"الإرهاب وأحكام القانون الدولي"**، مرجع سبق ذكره، ص. ٢٣٨- ٢٤٢.

للإرهاب متفقًا عليه دوليًا، يميّز بين الإرهاب وحق الشعوب المشروع في مقاومة الاحتلال، ومواصلة الجهود والمساعي بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب من شأنه تقوية التعاون الدولي في هذا المجال. وتواصل جامعة الدول العربية أيضًا جهودها لإعداد مشروع اتفاقية عربية حول جرائم الحاسوب الذي يتضمن بنودًا حول مكافحة استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية. كما أعدّت الأمانة العامة مشروع اتفاقية عربية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتتابع الإجراءات الخاصة بمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل، تنفيذًا للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. ويجب ألا تتوقّف الجهود العربية عند حدود هذه الإجراءات، بل يجب أن تمتد لتشمل التعاون العربي والدولي للقضاء على مسببات الإرهاب، ويتمثل ذلك بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي[٢٨].

بعد عرض الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة ظاهرة الإرهاب، لابد من تسليط الضوء على فعالية دور هذه الإدارة العالمية في هذا الإطار في ما يخص المسألة السورية.

رابعًا: الإرهاب في سوريا وفعاليَة المجتمع الدولي

لقد أدت وسائل القمع والإكراه والإستبداد والتسلط والظلم والإستئثار بالسلطة والثروات في العالم العربي طوال عقود طويلة إلى قيام حراك شعبي سلمي في نهاية العام ٢٠١٠، نواته الرئيسة التيارات العلمانيَة الليبرالية، في معظم الدول العربية (تونس، مصر، البحرين، اليمن، سوريا، الأردن، الجزائر، المغرب، السعودية) مطالبًا بالإصلاح السياسي والإجتماعي. ثم تطوّر هذا الحراك إلى ثورات عسكرية مسلّحة لإسقاط بعض الأنظمة في ليبيا، واليمن وسوريا. وبات واضحًا، بعد نجاح الثورة في

٢٨- راجع تقرير حول جهود جامعة الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب، ٢٠٠٩/١٢/١٥، متوافر على الموقع: www.arablegalnet.org/ACTList.aspx?ID=98 ، الإنترنت، الدخول: ٢٠١٠/١١/١٨

بعض البلدان العربية (تونس، مصر، وليبيا) فالتيارات الإسلامية هي التي حصدت نتائجها باستحقاق، مستفيدة من إمكاناتها المالية واللوجستية وتأثيرها على الناس. وقد فشلت هذه التيارات الإسلامية في إدارة شؤون البلاد سياسيًا وإقتصاديًا وإجتماعيًا ما أدّى إلى قيام ثورة على الثورة كما حصل في مصر وتونس، وفي المقابل تشهد ليبيا اليوم حالة من الفوضى وعدم الإستقرار والمزيد من الأعمال الإجرامية من قبل المجموعات الإسلامية المتطرّفة والمتشدّدة.

وإنطلاقًا من ذلك، إزدادت مخاوف وشكوك الدول الغربية وروسيا حول احترام أسس الديمقراطية وحقوق الأقليات الدينية والإثنية والقومية في البلدان التي شهدت تغييرًا في الأنظمة وخصوصًا في مصر وليبيا، وبالتالي تولّدت لديهم قناعة بأنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية، بناءً على ثقافة دينية متشدّدة، في ظل واقع مجتمعي متعدّد الأطياف والتوجهات الفكريَة. بل على العكس من ذلك، قد تكون هذه الثقافة مشجّعة لمزيد من الثيوقراطية والإرهاب والحكم المتسلط[٢٩].

أما في سوريا ومنذ آذار ٢٠١١، فالصراع القائم بين النظام والمعارضة المسلّحة، التي ضمّت في صفوفها مجموعات إرهابية تكفيرية أدّت إلى تشويه صورة هذه المعارضة في تحقيق أهدافها ولاسيّما الديمقراطية، طرح تساؤلات عديدة حول دور الدول الإقليمية والدول الكبرى في مكافحة ظاهرة الإرهاب بعد ثلاث سنوات من الأزمة التي ذهب ضحيتها أكثر من مائة وخمسين ألف قتيل وملايين النازحين داخليًا والمهجرين إلى دول الجوار وسائر أقطار العالم.

ومن أهم المجموعات الإرهابية التكفيرية التي تقاتل حاليًا ضدّ الجيش النظامي

٢٩- La Croix, «**Révoltes, la situation pays par pays [archive]**» , 27 février 2011.

في سوريا، جبهة النصرة. وتتألف هذه الجماعة المسلّحة المتطرّفة من متشدّدين سوريين وأجانب، وأقرّتها رسميًا القيادة المركزية لتنظيم القاعدة الإرهابي، وهي تتبع تفسيرًا متشددًا للإسلام وتدعو إلى إقامة دولة إسلامية. وكانت الجبهة من أولى الجماعات التي استخدمت أساليب الهجمات الانتحارية وتفجير السيارات الملغومة في المدن. أما المجموعات الإرهابية التكفيرية الأكثر تطرّفًا التي كانت تدعم المعارضة المسلّحة المعتدلة في بادئ الأمر فهي جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام المعروفة بـ"داعش". ويقود هذه الجماعة، زعيم فرع العراق ويعرف باسم أبو بكر البغدادي الذي تجاهل دعوات القيادة العامة لـ"القاعدة" إلى الابتعاد عن سوريا والتركيز على العراق. وحظيت هذه الجماعة المتطرّفة والمتشدّدة بقبول واسع من المدنيين السوريين لسياساتها الصارمة في التصدّي للنهب ومحاولتها توفير الخدمات الاجتماعية، لكن الجماعة فقدت التأييد مع ضلوع أعضائها في خطف المنتقدين وأعضاء الجماعات المنافسة وقتلهم. وناصبت جماعات مقاتلة عدة العداء لها منذ أن استولت على عدد من البلدات في مناطق سيطرة المعارضة. وبعد اتساع دور تنظيم "داعش" وهيمنته على تشكيلات المعارضة نشب الاقتتال الداخلي بين مكوّنات المعارضة المسلّحة المعتدلة وجبهة النصرة من جهة، وجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام من جهة أخرى[٣٠].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الجماعات الإرهابية تسلّلت بأعداد كبيرة إلى سوريا من مختلف أنحاء العالم لتقاتل الجيش النظامي بهدف إقامة التوازن العسكري معه بعد فشل الجيش الحر في الصمود في المناطق التي سيطر عليها. ولكن ما قامت به جبهة

٣٠- alhayat.com/Details/599646, 3 février 2014.

النصرة وتنظيم داعش من أعمال إرهابية وسفك دماء المواطنين الأبرياء وارتكاب أفظع الجرائم ضد الإنسانية، وتدمير البنى التحتية والمرافق العامة والخاصة، وممارسة أساليب التهجير القسري على أسس مذهبية وطائفية بغيضة، أسفر عن عواقب سلبية كارثية شملت جميع مناحي الحياة في سوريا، وأجبر عددًا كبيرًا من السكان على النزوح داخل البلاد وخارجها، كما أثار قلق المجتمع الدولي ومخاوفه من تداعيات عودة الإرهابيين إلى بلادهم.

في ظل تطوّر الأحداث المأساوية وتنامي نفوذ "القاعدة" في سوريا، وخصوصًا "داعش" و"النصرة"، قام المجتمع الدولي بخطوات عدة لمكافحة الإرهاب في سوريا حيث طالبت بعض الدول الغربية والإقليمية بمحاربة نفوذ الجماعات المتطرّفة التي تقاتل في سوريا، وأكّدت دعمها فقط لمقاتلي المعارضة المعتدلين. وفي هذا السياق، شكّل موضوع تزايد عدد الغربيين الذين يتوجّهون إلى سوريا للانضمام إلى المجموعات الإرهابية المسلّحة محور اهتمام الدول الغربية خلال الفترة الاخيرة حيث عقدت لهذه الغاية عدة إجتماعات على مستوى عالٍ لمناقشة هذا الموضوع كان آخرها الاجتماع الذي عقد في بولندا في ٧ شباط ٢٠١٤ وشارك فيه وزراء داخلية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا وبولندا وأكّد في ختامه وزير الأمن الداخلي الأميركي جيه جونسون أن «سوريا باتت مسألة أمن قومي بالنسبة إلى الولايات المتحدة وأوروبا»، وأن"المسؤولين الأمنيين في أوروبا يولون اهتماما خاصًا للمتطرفين في دولهم الذين يذهبون إلى سوريا لحمل السلاح" وخصوصًا في ظل المعلومات المؤكّدة عن سفر "أفراد من الولايات المتحدة وكندا وأوروبا إلى سوريا للقتال هناك في وقتٍ يحاول متطرّفون بشكل نشط تجنيد غربيين وأدلجتهم وإعادة إرسالهم إلى بلدانهم الأصلية لتنفيذ مهمات متطرّفة". وقد اعترف

مدير وكالة المخابرات الأميركية جون برينان أن "نحو ٢٦ ألف مقاتل متطرّف بينهم سبعة آلاف أجنبي متطرّف من خمسين دولة بينها دول أوروبية يقاتلون في صفوف المجموعات الإرهابية المسلحة في سوريا"، ويقومون باعتداءات دموية تحت مسمى الجهاد. كما أقرّ أيضًا بأن معسكرات التدريب التي يقيمها المتشدّدون المرتبطون بتنظيم القاعدة الإرهابي في سوريا والعراق تشكّل أساسًا لشنّ هجمات ضمن المنطقة وخارجها[٣١].

وأيضًا في هذا الإطار، أعلن اللورد هودج صن وهو في مجلس العموم البريطاني: "في وقت يتعاظم فيه خطر المجموعات الإرهابية المسلّحة الناشطة في سوريا على الأمن القومي الأميركي، بات الإرهابيون المرجّح عودتهم إلى بلادهم، يشكّلون كابوسًا للبريطانيين، وخصوصًا بعد تهديد مجموعة من هؤلاء بشنّ هجمات إرهابية ضد وسائل النقل العام والمراكز التجارية في لندن". وأيضًا في هذا المضمار، أعلنت الدول الخليجية مخاوفها من عودة المقاتلين الخليجيين المتطرّفين إلى بلادهم، وقيامهم بأعمال إرهابية تؤدّي إلى تهديد الأمن القومي الخليجي[٣٢].

وأهمّ الإجراءات لمكافحة ظاهرة الإرهاب في سوريا، ما جرى في مؤتمر جنيف ٢ في مدينة مونترو السويسرية حيث أدّت الجهود الروسية والأميركية إلى جمع الحكومة والمعارضة على طاولة مفاوضات بهدف التوصّل لحل للأزمة، في ظلّ خلافات واضحة حول أولوية نقاط التفاوض وخصوصًا بند مكافحة الإرهاب الذي هو مطلب وفد الحكومة السورية، وبند هيئة الحكم الانتقالية الذي يشدّد عليه وفد المعارضة. وقد أشار وزير الخارجية الروسية سرغي لافروف إلى أن "الهدف هو التوصّل إلى نوع من

٣١- www.thesundaytimes.co.uk/ **"250 jihadis spark UK terror alert"**, David Leppard, February 16, 2014

٣٢- **"إرهاب الجهاديين ينتشر: بريطانيا تخشى تكرار تفجيرات ٢٠٠٥"**، جريدة الأخبار، العدد، ٢٢٢٥ الثلاثاء ١٨ شباط٢٠١٤.

التوافق السياسي بين الحكومة والمعارضة الوطنية العلمانية المتعقّلة، ومساعدتهم في التوحّد لمكافحة الإرهابيين، وذلك بالتوازي مع التسوية السياسية". كما أن الإجراءات الأخيرة في السعودية يمكن أن تساهم في مسألة مكافحة الإرهاب في سوريا، حيث أتى القرار الملكي لقانون مكافحة الإرهاب وتمويله الذي صدر في ٣ شباط ٢٠١٤ يجرّم فيه المشاركة في أعمال قتالية بالسجن ما بين ثلاثة إلى عشرين عامًا، بالإضافة إلى تشديد المراقبة على سفر الشباب السعودي من أجل القتال في سوريا، وذلك انطلاقًا من الواجب والمسؤولية الوطنية في حماية أمن أبناء الدولة والمجتمع السعودي وسلامتهم ، ومسؤولية دولية كجزء من استراتيجية سعودية شاملة ومستمرّة في الحرب على الإرهاب وتجفيف منابعه، خصوصًا مع التطوّرات الإقليمية الراهنة، التي تتصاعد فيها ظاهرة الإرهاب العالمي والقطري، وبخاصة مع الأزمة السورية وأزمات دول ما بعد الثورات العربية[٣٣]. ناهيك عن إجراءات الحكومة التونسية القاضية بمنع المقاتلين التونسيين المتشدّدين من السفر إلى سوريا من أجل الجهاد.

وعلى الرغم من كل هذه الإجراءات الإقليمية والدولية لحل المسألة السورية لجهة مكافحة الإرهاب والتسوية السياسية، تطرح تساؤلات عدة حول نجاح مفاوضات جنيف نظرًا لاختلاف الأجندات والمقاربات السياسية للدول الراعية لهذا المؤتمر والداعمة لأطراف الصراع عسكريًا وماديًا.

في ظل ما تشهده دول العالم اليوم، وخصوصًا روسيا والعراق وسوريا ولبنان واليمن، من أعمال إرهابية تؤدّي إلى ارتكاب أفظع الجرائم بحق الإنسانية، ألا يتطلب ذلك التغاضي عن الأسباب الرئيسة التي تعرقل دور المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، وأهمها مصالح الدول الكبرى وصراعاتها للسيطرة على ثروات العالم،

٣٣- www.alhayat.com/OpinionsDetails/596730, 26 January, 2014.

ناهيك عن استراتيجية بعض الدول النامية في منطقة الشرق الأوسط التي تسعى لكي يكون لها نفوذ إقليمي على حساب حقوق الإنسان السياسية والإجتماعية، و إتخاذ إجراءات وتدابير حاسمة وفاعلة للتصدّي لهذه الظاهرة الخطيرة بصورة شاملة وجذرية من قبل المجتمع الدولي، كما حصل في أفغانستان في بداية الألفية الثالثة وهو حقّ التدخّل الإنساني العسكري الشرعي بغطاء من الأمم المتحدة من أجل توفير الأمن الإنساني الذي هو جوهر العلاقات الدولية.

الصين والتحوّلات الدولية وحماية تجربة الإصلاح الإقتصادي

د. نبيل سرور*

المقدمة

في ظل التغيّرات التي طرأت على المشهد الدولي في العقدين الأخيرين، تسعى الصين، وهي الدولة التي تمتد على أكثر من ثلاثة ملايين كلم٢ من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها[1]، لأن يكون لها عمق وإمتداد حيويان يحميان حدودها ويحاكيان طموحها، ويحميانها إستراتيجيًا.

لقد ارتكز الادراك الصيني للتحوّلات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الاصلاح الاقتصادي، والمحافظة على طابعها الصيني الخاص، وهو ما عرف بالتجربة الصينية، وإيجاد الشروط الملائمة لاستمرارها

* استاذ جامعي وباحث في الشؤون الدولية

١- جمهورية الصين الشعبية هي ثاني أكبر بلد في العالم من حيث مساحة البر، حيث تحتل مساحتها البرية تسعة ملايين وثمانماية وستة وعشرين ألف كلم٢. أي واحد على خمسة عشر من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية ، وربع إجمالي مساحة آسيا، والمساحة الكلية نفسها للدول الأوروبية الثلاثين. بالإضافة إلى ذلك تملك الصين حوالى ثلاثة ملايين كلم٢ من المياه الإقليمية الخاضعة لسيادتها، حسب قانون البحار التابع للأمم المتحدة، وتعتبر الثالثة أو الرابعة في ما يتعلّق بالمساحة الكلية للكرة الأرضية.

واللازمة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي.

ولقد سعت الصين بعد إنهاء جزء مهم من إصلاحاتها الداخلية على المستويين السياسي والإقتصادي، إلى الإنطلاق نحو تأكيد الحضور وبلورة معالم الدور عالميًا، في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات إقتصادية وعلى المصالح وفتح الأسواق، بعد أن كان للإيديولوجيا في معظم مراحل القرن الماضي، دورٌ مهم في إدارة السياسات الخارجية للدول وفي رسم بنية التحالفات والتوازنات على المسرح الدولي.

إن تغيّر البنية الهيكلية للنظام الدولي قد حرّر الحركة السياسية الخارجية الصينية من جملة قيود كانت تكبّلها، وفتح أمامها هامشًا واسعًا وفرصة جديدة كي تتعامل مع جملة قضايا ربما كانت تُعّد في عهد القطبية الثنائية، حكرًا على القوّتين العظميين، الولايات المتحدة الأميركية والإتحاد السوفياتي السابق.

وأدركت الصين كذلك ضرورة أن يكون لها دور مميّز في تفاعلات البيئتين الاقليمية والدولية، ولهذا تحرّكت باتجاه مجموعة قضايا، كانت بمنزلة محاور أساس تعين على كشف حقيقة المتغيّرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية، للتحوّل من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى "الانفتاح النشيط" في مرحلة القطبية الأحادية، الأمر الذي فرض على الصين أن تجهز نفسها للبحث عن مقوّمات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، وأن تثبت من خلاله مكانتها الدولية.

وفي مقدمة مظاهر التغيير، تأتي الإيديولوجيا ، التي لم يعد لها الدور الحاسم نفسه في تشكيل رؤية الصين، وصياغة تفاعلاتها الخارجية. وقد يصحّ القول إن الصين تلجأ – في بعض الأحيان– إلى المبرّرات الإيديولوجية كمحدّد للرؤية، إلا أنها تراجعت إلى حد كبير أمام مقتضيات المصالح الوطنية، وأمام التوجّهات الجديدة

للرأي العام الصيني التي تبلورت معالمها في السنوات العشر الاخيرة، ما جعل السلطة السياسية تواكب الرأي العام بالتوجهات وبالسياسات التي تنتهجها.

لقد أصبح من اللافت جدًا للباحثين والمحلّلين، أن يلاحظوا بشكلٍ كبير التطوّرات الكبيرة التي حصلت على مستوى انفتاح السلطة السياسية على واقع الرأي العام في الصين. حيث بدأت مؤسسات الدولة والحزب تأخذ بالإعتبار توجهات الرأي العام المحلي ومستوى رضاه عن إدارة البلاد في الشأنين السياسي والاقتصادي وانعكاس ذلك على واقع الناس ومشاكلهم ومطالبهم الحياتية والإجتماعية.

ولقد تركت السياسات الجديدة المتبعة من الدولة، وفي بُنى الحزب الشيوعي الحاكم انطباعات إيجابية وتركت أكثر من أثر إيجابي ذات دلالة، سواء على مستوى الداخل أو على مستوى المراقبين في الخارج، الذين يتابعون عن كثب المسار السياسي والحقوقي الذي تحقّقه الصين وتنتهجه بخطى مدروسة وثابتة. وعلى صعيد التوجّهات الخارجية التي انطلقت فيها الصين بعد الإصلاحات التي أجرتها السلطات في الداخل، فقد نظر الصينيون إلى القانون الدولي باعتباره أداة يمكن أن تخدم أهداف السياسة الخارجية لبلدهم، ومن ثم رأوا ضرورة المشاركة في تدعيم الشرعية الدولية، وبخاصةٍ أن نظام الشرعية الدولية يمكن أن يستمر من دون مشاركة الصين فيه. وتكون النتيجة هي تقييد حركة الصين في المجتمع الدولي، وهذا لا يخدم مصالحها وتوجهاتها الجديدة[٢].

ولما كانت المشاركة في الشرعية الدولية من جانب الصين، تقتضي شرح السلوك الصيني وتبريره في ضوء معايير الشرعية الدولية، فإن المعضلة كانت، إما مواجهة

٢- السفير شوان هي في محاضرة حول **"التوجهات الصينية بعد مرحلة الإصلاح والتحديث والإنفتاح على الخارج"**، معهد البحوث الأفرو–آسيوية، بكين ٢٠١٢

هذه الشرعية والتناقض معها، ومن ثم مع أهداف المجتمع الدولي وتطلّعاته، وإما التوافق معها وقبول معاييرها. وكان البديل الثاني هو الأرجح أملاً في خدمة مصالحها القومية.

وفي الواقع، فإن سبيل التوافق مع الشرعية الدولية كانت ترافقه جملة عوائق. فعلى سبيل المثال، كان مفهوم المصلحة القومية بالنسبة للصين التي تصرّ على السيادة المطلقة للدولة كأساس للعلاقات الدولية، يعني المعيار الذي يحدّد السلوك القانوني في المجال الدولي، ومن ثم فهو المعيار الذي تتصرّف في ضوئه، أي أنها تتصرّف وفق الضوابط التي ترى فيها ما يخدم مصلحتها القومية[٣].

واستكمالاً لرؤيتها الرافضة لانفراد دولة واحدة بمقدرات النظام الدولي، فإن الصين لا تميل إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى أو تشكيل جبهات في مواجهة قوى معيّنة. وحرصت على تنحية الخلافات الإيديولوجية بينها وبين دول المنطقة جانبًا، وتنمية علاقات قوامهاالمصلحة المتبادلة،حتى نجحت في استقطاب إستثمارات ضخمة، قدّرت في العام ٢٠٠٦ بما يزيد على ٤٥٠ مليار دولار[٤].

وفي هذا المبحث من دراستنا سنعالج ثلاثة مطالب: الإدراك الصيني للمتغيّرات الدولية، المحدّدات للإستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط، ومواقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية.

أولًا :طبيعة الإدراك الصيني للمتغيّرات الدولية

إن طبيعة الادراك الصيني للمتغيّرات التي أصابت النظام الدولي الجديد بعد إنتهاء الحرب الباردة، جعلت السياسة الخارجية للصين تأخذ بالاعتبار الأبعاد الرئيسة

٣- Fan GANG, **"Chine : la double voie vers l'économie de marché"**, Politique étrangère, No.2(92), 1996, p.337 RAMSES 97, ed, Dunod Paris 2006, p.116

٤- صحيفة الحياة، ٤ شباط ٢٠٠٧، ص١٤

للمعطيات المتغيّرة في المجال الدولي، ولاسيّما في نطاق تفاعلاتها في البيئتين الاقليمية والدولية، وبالمقدار الذي يهمّ الصين في إنطلاقتها نحو المزيد من فعالية الدور والحضور.

وفي الواقع، فإن الادراك الصيني للتحوّلات العالمية، جعلها لا تعوّل كثيرًا في تقويمها للسلوك الدولي ومعايير الشرعية الدولية على التوزيع العالمي للقوة والنفوذ، بقدر ما تعوّل على حجم الاستفادة والضرر الذي يمكن أن يلحق بها من جرّاء هذا السلوك.

فضلاً عن ذلك أصبحت الصين أكثر إقبالاً على الالتزامات الدولية، وأكثر إنخراطًا فيها من قبل، وذلك بحكم المتغيرات الداخلية (كسياسات الإصلاح الاقتصادي) التي رتبت عليها العديد من الالتزامات الخارجية[٥]. وعلى صعيد هيئة الأمم المتحدة، يبدو أن الصين عازمة على أن تحقّق دورًا أكثر فاعلية في المجتمع الدولي، وبخاصةٍ من خلال تفعيل دورها في مجلس الأمن التابع للهيئة الدولية، وذلك لإيمانها بضرورة دعم جهود هذه الهيئة لتثبيت دعائم الأمن والسلم، وتحقيق الاستقرار، حيث لا بديل لها في الساحة الدولية، لتحقيق هذه الغاية. ومن الواضح أنه كل ما تمّت تقوية دور مجلس الأمن، زاد نفوذ الصين، وذلك لتمتعها بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وحق النقض.

وعلى هذا الأساس، كان من الطبيعي أن تصّر الصين على أن تتدخّل هيئة الأمم المتحدة بصورة مباشرة في سياسات حل الخلافات والنزاعات الدولية لزيادة نفوذها من خلال هذه الهيئة، ولاسيّما أن نفوذها خارج الهيئة أقل أهمية نسبيًا من نفوذ الولايات المتحدة الأميركية، ولكنهما يتمتعان داخلها بحقوق متماثلة، الأمر الذي

٥- راجع دراسة صلاح سالم زرنوقة، **"الصين : التحولات الداخلية والسياسة الخارجية"**، في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣٢، نيسان ٢٠٠٩، ص ٥٦.

يساعد على وجود ميدان للتنافس النسبي، وعلى تقليل الفجوة في مستوى النفوذ، وإن كانت الولايات المتحدة الاميركية تدعم مركزها في مجلس الأمن من خلال نفوذها الخارجي.

وترى الصين أن العقوبات الدولية، وبخاصةٍ الحصارات الاقتصادية ، تفترض أن تتوافق والشرعية الدولية وميثاق هيئة الامم المتحدة، وأن تكون بموافقة مجلس الأمن[٦].

وعلى صعيد رؤية الصين للنظام الدولي، فإنها تتطلّع إلى نظام عالمي جديد، قائم على الأمن والعدالة والمساواة، بعيدًا من عقلية الحرب الباردة ومفاهيمها، ومن التكتلات والمحاور الدولية. وفي هذا الاطار تركّز الصين، من خلال علاقاتها الخارجية والدبلوماسية على أهمية الاحترام المتبادل للسيادة، وعدم تدخّل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وترى أن تكون مفاهيم القانون الدولي هي الأساس في العلاقات بين الدول لتحقيق التعايش السلمي، وكذلك تركّز على مبدأ "حرية الاختيار"، أي أن تكون لكلٍّ دولة سيادتها الاقتصادية والاجتماعية والداخلية، التي تتماشى وتحقيق التنمية القومية فيها من دون تدخّل الدول الأخرى.

وترى الصين أنّ عدم نفاذ هذه السياسات يضع عوائق في العلاقات الخارجية للدولة، وفي هذا إشارة مستترة إلى الولايات المتحدة الاميركية التي تربط دائمًا علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الصين بمسألة حقوق الانسان الداخلية، فهي تعارض بشدة –مثلاً– موقف الصين من الأقليات في "التبت".

ومن الممكن هنا أن يرجع اهتمام الولايات المتحدة الاميركية بهذه الشؤون إلى أنه إهتمام إقتصادي بحت، فإستخدام الولايات المتحدة الاميركية لحقوق الإنسان كعنصر

٦- هوانغ هوا، **"الصين والسياسة الخارجية : خطوات نحو الإنفتاح"**، مترجم، الدار العربية للعلوم، القاهرة، ٢٠٠٩.

في سياستها التجارية، هو بمنزلة ورقة الضغط على الصين لتعديل بعض سياساتها الاقتصادية الداخلية الضارة بالتجارة الاميركية، كانتهاك حقوق الملكية الفكرية[٧].

كذلك تعارض الصين الهيمنة العالمية والاتجاهات المنفردة للسيطرة على النظام الدولي (القطبية الأحادية المتمثلة بالولايات المتحدة الاميركية)، وهي تدعو إلى مبدأ المشاركة في التفاعلات السياسية الدولية بدلاً من الانفراد بها. وعلى هذا تحدّدت رؤية الصين إلى النظام الدولي بعد انهيار جدار برلين، وسقوط المعسكر الاشتراكي، بأنه نظام قائم على التعدّدية والمشاركة، بدلاً من الانفرادية والاحتكار من قِبل دولة واحدة. وتدرك القيادات الصينية أن الانطلاق نحو العالمية، والمساهمة الفعّالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لابدّ أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية—الأسيوية تقدّم قاعدة ارتكاز أساسية، ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي.

وعلى هذا، حرصت الصين على إنتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها والتي أصبحت تعطيها أولوية متقدّمة. ولهذا عزّزت علاقاتها مع الدول المحاذية أو القريبة منها. وتجسّدت، منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، حالات التقارب الصيني مع المحيط الاقليمي من خلال دبلوماسية ذكية تسعى إلى كسب أكبر عدد من الأصدقاء في المجال الدولي، تحضيرًا لغزو الأسواق وفتح علاقات اقتصادية نشِطة، وذلك من خلال الوقائع الآتية:

١–دعمت الصين علاقاتها بتبادل دبلوماسي وتمثيل تجاري مع كلٍّ من سنغافورة وإمارة بروناي.

٧- راجع مقال عامر سلطان، **"الصين والولايات المتحدة –سيناريو اللعب بين الكبار في القرن القادم"**، في صحيفة ألأهرام، القاهرة في ١٠ تشرين الثاني، ٢٠٠٩.

٢-إستأنفت علاقاتها الدبلوماسية والتجارية مع أندونيسيا، بعدما يزيد على عشر سنوات من القطيعة بينهما، وجد قادة البلاد ألّا ضرورة لها أصلاً.

٣-خاضت مفاوضات سياسية واقتصادية مع أكثر من دولة، على قاعدة ألّا خصومة مع أي دولة، وذلك بهدف تذليل المشاكل وكسب الصداقات في المجال الدولي، واتبعت علاقات أكثر تعاونًا مع باقي الدول.

٤-في العام ١٩٩١ تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية مع فيتنام على أساس التعايش السلمي، وذلك بعد تغيّر موقف فيتنام من المشكلة الكمبودية، والتوقّف عن دعمها لها.

٥-إعترفت بكوريا الجنوبية في العام ١٩٩٢، وساعدت على منع الأسلحة عن كوريا الشمالية.

٦-أقامت علاقات طيّبة مع باكستان، وسعت إلى تعزيز هذه العلاقات.

٧-حسّنت علاقاتها مع الهند منذ العام ١٩٩١، فدخل البلدان في حوار أنهى معظم المشاكل بينهما. وعلى الرغم من أن مشكلة الحدود لاتزال عقبة في سبيل تطوير هذه العلاقات، فثمة اتفاق بين الجانبين على حلها سلميًا[٨]، وقد أصبح البلدان يلتزمان مبادئ التعايش السلمي[٩].

٨-سعت الصين إلى تعزيز علاقاتها ومواقفها مع الكوريتين الشمالية والجنوبية ومنغوليا، وجمهوريات آسيا الوسطى[١٠].

٩-على صعيد العلاقات الصينية مع روسيا وباقي الجمهوريات التي انفصلت عن

٨- صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ٥٥.

٩- أكّدت الهند التزامها بسيادة الصين على التبت، كما أكدت منع العناصر التي تقيم في المنفى، والتي تنتمي إلى مواطني التبت، من ممارسة أي أنشطة عدائية ضد الصين إنطلاقًا من الأراضي الهندية.

١٠- كان تطوّر هذه العلاقات سببًا في ضم الصين إلى عضوية عدد من المؤسسات الإقليمية، كمنتدى التعاون الإقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادىء (APEC)، والمنبر الإقتصادي لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).

الاتحاد السوفياتي، فإن الصين أبدت اهتمامًا خاصًا بالعلاقات معها، من خلال علاقات دبلوماسية وتجارية نشطة. وأبدت الدبلوماسية الصينية رغبة قوية في التعامل مع شعوب الدول وحكوماتها، بعيدًا من أي التزامات إيديولوجية أو ثقافية، بهدف إقامة علاقات طيّبة مع هذه الدول.

١٠–وفي إطار التعاون مع روسيا، فإن العلاقات بين البلدين شهدت إزدهارًا غير مسبوق منذ زيارة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسين لبكين في كانون الأول ١٩٩٢، إذ تمّ التفاهم على حلّ مشاكل الحدود وتخفيض قوات الجانبين على طول الحدود المشتركة. وقد تمخض عن هذه الزيارة توقيع جملة اتفاقيات تعاون في مجالات متعدّدة.

١١–ومن مظاهر الاهتمام الصيني بالنظام الدولي بعد أفول شمس المعسكر الاشتراكي، التقارب الواضح مع فرنسا، الذي بدأ منذ العام ١٩٩٤ وكان أهم موقف شهدته علاقات الصين بفرنسا في ما يتعلّق بالنظام الدولي، هو ما صدر عن القمة الصينية – الفرنسية والبيان المشترك في ١٦أيار ١٩٩٧ في بكين[١١]، فقد قرّر الجانبان في بيان لافت: "العمل على تعزيز التعاون والتصدي لأي محاولة للهيمنة على الشؤون العالمية، وبخاصةٍ في أماكن التوترات في أنحاء العالم"[١٢].

وفي الواقع، فإن الصين تُعوّل على أن تكون فرنسا بوّابتها إلى أوروبا، إذ دعا الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك دول الاتحاد الأوروبي إلى توسيع حوارها وتعاونها مع الصين لما تمثّله من مكانة آسيوية ودور واعد في الشؤون الدولية. ووصفها شيراك

١١- جاء في البيان المشترك الذي صدر في ١٦أيار١٩٩٧، في بكين، عن الرئيسين، الصيني جيانغ زيمين والفرنسي جاك شيراك، واعُتبر رسالة غير مباشرة ضد الهيمنة الأميركية على النظام الدولي: "مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين، فإن الوقت قد حان لكي تعزّز الصين وفرنسا من مبادرتهما لدعم مشاركتهما في منع الهيمنة المنفردة على القرار الدولي، وفي تسيير شؤون العالم على المدى الطويل"

١٢- صحيفة الأهرام، ص ١١- دوليات، القاهرة في ١٩أيار٢٠٠٧.

"بأنها الدولة التي سوف تقرّر اتجاه القرن الحادي والعشرين". وعبّر عن رؤية فرنسا للصين بقوله إنه: "حان الوقت لإيجاد مدخل جديد بين الصين والغرب، يعتمد على الاعتراف والتقدير المتبادل، والالتزام المشترك تجاه القيم العالمية الكبرى"(١٣).

إستنتاجًا مما تقدّم وتأسيسًا عليه، يمكن إدراك النقاط الاساس لمحدّدات السياسة الخارجية الصينية، منذ انطلاق سياسة الإصلاح والانفتاح، وحضور مدرسة "دنغ شياو بنغ" الانفتاحية على العالم، كبديل عن مدرسة "ماو" الثورية، وتراجع البُعد الإيديولوجي لصالح المصالح الاقتصادية والعلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

"تحدّد الصين مواقفها وسياستها بعد انتهاء عهد الثنائية القطبية، في جميع الشؤون الدولية، انطلاقًا من المصالح الأساس للشعب الصيني، ومن منطلق العمل على بناء نظام دولي إقتصادي وسياسي جديد، عادل ومعقول، يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها المشتركة"(١٤).

يمكن تلخيص أبرز معالم سياسة الصين الخارجية من خلال المبادىء الخمسة للتعايش السلمي التي أطلقتها الصين بداية مع المنظّر السياسي شو إن لاي، ثم تبناها صناع القرار الصينيين الذين جاءوا إلى الحكم بعد العام ١٩٩٠. يمكن مقاربة هذه المبادىء التي رسمت التوجّهات الصينية الجديدة في سياستها الخارجية في النقاط الآتية(١٥):

١- تعارض سياسة الهيمنة، وتعمل على صيانة السلام العالمي، وترى أن أي دولة سواء كانت كبيرة أو صغيرة، قوية أو ضعيفة، غنية أو فقيرة، تعتبرعضوًا من أعضاء المجتمع الدولي على قدم المساواة مع سائر الدول.

١٣- المرجع السابق، جريدة ألأهرام، ص ١١ – دوليات.

١٤- جيانغ زيمين في خطابه السنوي أمام الحزب الشيوعي في دورته الحادية عشرة .

١٥- للمزيد حول محدّدات السياسة الخارجية الصينية وأطرها، راجع موقع وزارة الخارجية الصينية:www.chinatoday.com.cn

٢- لا تخضع الصين لأي ضغوط خارجية في سياستها، وهي لا تتحالف مع أي دولة عظمى، ولا تسعى لإقامة حلف عسكري، ولا تشترك في سباق التسلّح، ولا تمارس التوسّع العسكري، وتثابر على معارضة الهيمنة وصيانة السلام العالمي، وترى وجوب حلّ جميع النزاعات والخلافات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية وعبر المفاوضات، وليس باللجوء إلى القوّة، أو التهديد باستخدام القوّة، كما ترى وجوب حظرالتدخّل في الشؤون الداخلية للدول. ولن تفرض الصين نظامها الاجتماعي وإيديولوجيتها السياسية على الآخرين وفي الوقت نفسه لن تسمح للدول الأخرى بفرض نظامها الإجتماعي وإيديولوجيتها السياسية عليها.

٣- تعمل الصين بنشاط من أجل بناء نظام دولي اقتصادي وسياسي جديد، عادل ومعقول. وهي سعت إلى تطبيق سياسة الانفتاح على الخارج بصورة شاملة، وتسعى إلى توسيع مجالات الاتصالات التجارية والتبادلات العلمية والثقافية على نطاق واسع، مع مختلف دول العالم ومناطقه، على أساس المنفعة المتبادلة لدفع الازدهار المشترك[١٦].

٤- ترى الصين أن على أيِّ نظام دولي عادل بعد زوال الثنائية القطبية أن يجسد مطالب تطوّر التاريخ وتقدّم العصر، وأن يعكس رغبات شعوب مختلف دول العالم ومصالحها، وأن تكون مبادئ التعايش السلمي والمبادىء الأخرى المعترف بها للعلاقات الدولية، أساسًا لبناء النظام السياسي والاقتصادي الجديد في العالم.

٥- ترغب الصين في إقامة علاقات الصداقة والتعاون وتطويرها مع جميع البلدان على أساس المبادىء الخمسة المتمثّلة بالاحترام المتبادل للسيادة، وسلامة الأراضي

١٦- حتى نهاية العام ٢٠١١، وافقت الصين على إقامة ألف وثلاثماية وتسعين مشروعًا صيني التمويل في أنحاء مختلفة من العالم. وبلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية التعاقدية سبعمائة وخمسة وأربعين مليارًا وتسعماية مليون دولار، بينما بلغت قيمة الأستثمارات الاجنبية المستخدمة بصورة فعلية ثلاثماية وخمسة وتسعين مليارًا وخمسماية مليون دولار، وقفز إجمالي قيمة الواردات والصادرات الصينية في العام ٢٠٠١ إلى خمسمائة وتسعة مليارات وثمانمائة مليون دولار أميركي.

الداخلية للدول، وعدم الاعتداء على الغير، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للغير، والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي .

وقد أولت الصين كلَّ الاهتمام لتحسين علاقاتها مع الدول المتقدّمة وتطويرها، والدعوة إلى تجاوز اختلاف النظم والإيديولوجيا في العلاقات بين الدول، والاحترام المتبادل، والسعي لإيجاد النقاط المشتركة والتعاون على أساس المنفعة المتبادلة. وبخصوص العلاقات الثنائية، فإن الخلافات – في حال وقوعها – يجب حلّها بصورة مناسبة عبر الإستناد إلى مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول والاحترام المتبادل[١٧].

ولابدّ من التأكيد مجددًا على نقطة مهمَّة، مفادها أن التطوير النشط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة، كان جزءًا مهمًا من السياسة الخارجية الصينية. ومن هنا سعت الصين إلى حلِّ نزاعات إقليمية خلّفها التاريخ والنزاعات الحدودية المزمنة مع معظم الدول المجاورة. وقد عملت على دعم علاقات التعاون ذي المنفعة المتبادلة بين هذه الدول وتطويرها، بما يدفعها إلى الازدهار والتقدّم.

كذلك فإن تعزيز التضامن والتعاون مع الدول النامية قد شكّل موطئَ قدم أساسيًا ومرتكزًا ذكيًا للسياسة الخارجية الصينية، كما شكّل منطلقًا لانفتاحها تجاه هذه الدول على المستويين السياسي والإقتصادي. وأكّدت الأدبيات السياسية الصينية للانفتاح، الأهداف المشتركة المتعلّقة بعناوين تقليدية في السياسة الخارجية.

وتذيع الدبلوماسية الصينية شعارات أو مصطلحات جذابة، مثل "تأكيد المعاناة التاريخية المشتركة" و"المشاركة في صيانة الاستقلال" و"تحقيق التنمية الاقتصادية" و"رفض الهيمنة أو التبعية الاقتصادية"، ما أتاح لها إقامة علاقات

١٧- عاطف الحلواني، **"دبلوماسية الصين الجديدة، قراءات إستراتيجية"**، المجلد الثامن، العدد الخامس، أيار ٢٠٠٥، متاح على: www.ahram.org.eg

مستقرّة مع أنظمة عشرات الدول وشعوبها، وبالتالي منافسة الغزو السياسي والاقتصادي الذي مارسته الولايات المتحدة الأميركية والغرب لسنوات طويلة على هذه الدول.

كيف انعكس التطوّر الحاصل في بنية الدولة الداخلية على مستوى طبيعة الإدراك الصيني للمتغيرات المستجدة عالميًا، وتأثير ذلك كلّه على العمل الدبلوماسي، وتسيير العلاقات الخارجية للدولة؟

أ- إعتماد دبلوماسية متطورة تواكب الإنفتاح

لقد تغيّرت المنطلقات التي شكّلت الإطار الذي اتبعته الصين في رسم سياستها الخارجية بما يزيد على ربع قرن من الزمن. فبعد سنوات من شبه القطيعة مع العديد من دول العالم، ولاسيَّما منها دول الجوار الاقليمي، سعت الصين إلى التطوير النشيط لعلاقات حسن الجوار والصداقة مع الدول المجاورة من جهة، ومع باقي دول العالم الخارجي من جهة أخرى.

وشكّل هذان التقارب والانفتاح، جزءًا مهمًا من السياسة الخارجية للصين، وساعدها على حل الكثير من القضايا التي خلّفها التاريخ مع معظم الدول المجاورة. وتتطوّر اليوم علاقات التعاون ذات المنفعة المتبادلة بينها وبين الدول المجاورة تطوّرًا مزدهرًا.

وبالعودة إلى المنطلقات الأساسية لسياسة الصين الخارجية، تجدر الإشارة إلى أنه في عهد "ماو" كان معظم القرارات السياسية الخارجية يتم إتخاذها بطريقة مركزية صارمة من خلال سلطة (ماو) المطلقة وهو ينطلق من إيديولوجية صارمة ترى في الصين نقطة إرتكاز سياسي لمحاربة قوى الهيمنة في العالم.

فكان ماو بمنزلة الأب-الإله، الذي يرسم السياسة الخارجية استنادًا إلى رؤية خاصة،

حيث كان البعد الثوروي الإيديولوجي، الذي يريد أن يغيّر وجه العالم لصالح القوى الفقيرة ضدّ تحكّم البروليتاريا والقوى الرجعية الكبرى، وشكّل السِمة البارزة للكثير من القرارات، وللعديد من السياسات التي كانت تنتهجها الصين في سياستها الخارجية. ويمكن تحديد أبرز سِمات النظام السياسي الصيني في مرحلة ما قبل بدء الاصلاح على النحو الآتي:

١– تركز السلطة في أيدي عدد محدود من الأفراد.

٢– التدخّل السلبي للحزب في النشاطات الإدارية الحكومية.

٣– عدم وضوح الخطوط الفاصلة بين مختلف المؤسسات والأفراد، حيث إذ نجد الفرد الواحد يتولّى مناصب حزبية وحكومية متعدّدة في الوقت نفسه.

٤– البيروقراطية والفساد الإداري.

ب- مأسسة العمل السياسي

وذلك نتيجة للأوضاع المتغيّرة بشكلٍ ملحوظ في العقدين الأخيرين في بنية الدولة. ومع تسارع وتيرة الإصلاح والإنفتاح وتفشّي ظواهر خطيرة كالفساد والترهّل في بعض مواقع القرار السياسي والعسكري، شرع النظام السياسي في عملية الاصلاح على أساس "مأسسة العمل السياسي" كما ورد في بيان الحزب في كانون الأول ١٩٧٨ [١٨]. ولعلَّ النتائج التي وصلت إليها دراسة النظام القانوني الصيني في فترة الاصلاحات، تؤكد ما ذهبنا إليه، فقد خلصت إحدى الدراسات في هذا المجال إلى أن النظام القانوني الصيني – بعد الاصلاحات القانونية التي أدخلت عليه – احتفظ بسِمات ثلاث هي "أولوية النظام على الحرية، وأولوية الواجب على الحق، وأولوية مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد"[١٩].

١٨- A.Doak Barnet, **"The Making of Foreign Policy in China: Structure and Process"**, (London: I.B. Tauris2005,),41

١٩- عبد العزيز حمدي عبد العزيز، "**التجربة الصينية، دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية**"، الطبعة الأولى، أم القرى للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧،ص١٢٤-١٢٦. راجع أيضاً في ذات المضمون (باللغة الانكليزية) :

Shao- Chuan Leng & Hunghdah, **"Criminal Justice in Post Mao China: Analysis and Documents"**, (New - York, NY, State University of New York Press 2007),171

يقول أحد المتخصِّصين في النظام السياسي الصيني، أنه على الرغم من الإصلاحات الكبيرة التي أدخلها القادة الإصلاحيون على النظام السياسي وهيئاته المركزية، إلا أن لدى الصين "الكثير من المنظمات من دون أن يكون لديها مؤسسات"[٢٠]، وأن العمل يتمّ داخل الجهاز السياسي والإداري على أساس رأسي فقط، بمعنى أن درجة التعاون بين الأجهزة بشكل أفقي تكاد تكون معدومة [٢١].

ويؤكد أحد الباحثين المتخصِّصين في السياسة الخارجية الصينية[٢٢] هذا التصوّر، ويرى أن هناك تغيّرات جذرية، يُعمل على تعديلها في آليات صنع السياسة الصينية، وهي تتمثل بالتحوّلات الآتية:

١- تزايد في مأسسة عملية صنع القرار.

٢- تزايد في دور التكنوقراط.

٣- إنشاء قسم جديد للتخطيط المتطوّر لسياسة وزارة الخارجية.

٤- تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية، مثل تلك المتعلّقة برسم أطر السياسات الاستراتيجية للدولة، أو تلك التي تتعلّق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي.

٥- إشراك عدد كبير من الدارسين والمحلّلين السياسيين الصينين بصورة منتظمة في مجموعة الدراسات الداخلية، وفي تصميم بعض المختصرات السياسية.

٦- إنشاء أكاديمية بشنغهاي لتخريج الكوادر والرؤساء والقادة الذين سوف يتحمّلون

٢٠- راجع مقالة: **"النظام السياسي الصيني. الحزب الحاكم بالصين"**، في صحيفة الشعب اليومية ، متاح على: www.chinatoday.com.cn. وللمزيد (باللغة الانكليزية) راجع:
Kenneth Lieberthal Governing China (New York, NY: W.W. Norton & Company, 2005),15

٢١- صحيفة الشعب اليومية الصينية ، **"النظام السياسي الصيني"**، المرجع السابق، ص ١٣.

٢٢- راجع دراسة محمد عبد الوهاب الساكت، السفير وممثل الجامعة العربية في بكين على ما يزيد على العشر سنوات، **"الموقف العربي من القضايا الصينية"**، السياسة الدولية، العدد ١٥٤، حزيران ٢٠٠٠، متاح على :www.siassa.orgeg

مسؤولية قيادة البلاد في المراحل اللاحقة لتطوّر الدولة. وتدرّس في هذه الأكاديمية علوم القيادة والإدارة والتقينات العليا، وكيفية التأقلم مع حاجات البلاد المتغيرة وإدارة الأزمات.

في هذا السياق، نشير إلى قيام هؤلاء الباحثين والمحللين السياسين بالكثير من الدراسات والزيارات للخارج للقاء نظرائهم من الخبراء الدوليين، بهدف لفت نظر الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة، وهم يطرحونها عليهم في قالبٍ من الخيارات السياسية.

ونشير إلى أن أغلب قرارات السياسة الخارجية قد نُقلت من مجال نفوذ المكتب السياسي واللجنة الدائمة للحزب (التي أصبحت اجتماعاتها أقل من العادة)، وأوكلت إلى بيروقراطيي الأمانة العامة للحزب وإلى مجلس الدولة (الحكومة). ويلجأ هؤلاء إلى المتخصصين من التكنوقراط، كما يتم التوسّع في إنشاء مراكز البحوث السياسية والبرامج الأكاديمية في هذا الميدان[٢٣].

ويبدو أن فرصة التكنوقراط تتزايد في النظام السياسي الصيني مع غياب القيادة الكارزمية[٢٤] إلى جانب تنامي النزعة التقنية في جميع المجالات الحياتية، الأمر الذي سيؤدّي إلى امتداد هذه الآثار إلى ناحية الحقل السياسي، بِغضّ النظر عن نمط النظام السياسي، وإن تفاوتت آثار هذا الامتداد.

واستطرادًا، يمكن القول إن العلاقة بين أزمة الشيوعية وتنامي النزعة التكنوقراطية، كانت محلَّ نقاش في الأدبيات السياسية منذ مدَّة، ويقول فرانسيس فوكوياما في هذه المسألة:

٢٣- راجع : موسوعة Ibid, 43-77

٢٤- حول العلاقة بين النزعة التكنوقراطية وظاهرة الكاريزما، راجع كتاب وليد عبدالحي، **"تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية"**، مؤسسة الشروق، الجزائر ٢٠٠٤، ص ٩١-٩٦.

"إنه لتوقّع عام القول بأن حتمية التطوّر التقني سوف تؤدّي إلى التخفيف من حدة السيطرة الشيوعية المركزية، واستبدالها بممارسات السوق الموجهة الأكثر حرية، وإن الحكم الذي أصدره ريمون أرون بأن التعقيد التقني سوف يقوّي طبقة المديرين على حساب الإيديولوجيين والعسكريين... ثبتت صحته"[٢٥].

وما من شك، إستنادا إلى التأسيس أعلاه، أن حكم "دينغ شياو بنغ" والمدرسة الفكرية – السياسية التي خلّفها إلى أسلافه من قيادات الجيل الجديد للحزب، جاءا ليفتحا آفاقًا جديدة من العمل السياسي في الصين ببعديه الداخلي والدولي، حيث توطّدت روابط الصين بالمجتمع الدولي، ولكن، في موازاة مظاهر الانفتاح في السياسة الخارجية، وفي العمل الدبلوماسي الصيني، فقد ظلّت الروابط النهائية تتصف بالمركزية الشديدة[٢٦].

وعلى الرغم من ذلك فإنه يُسجّل أن عملية إتخاذ قرارات السياسة الخارجية حاليًا تتميّز بالمؤسسية واللامركزية. ولم تعد أيضًا تعتمد بشكل كبير على الصفة الفردية لأحد القادة. ومن أحد محاور التغيير في الصين، إتاحة فرصة أكبر للدور الذي تؤدّيه هيئات الحكومة المتناظرة والمختصة بقضايا السياسة الرئيسة، والمعروفة باسم "المجموعات القيادية الصغيرة"[٢٧].

وقامت بكين في أواخر العام ٢٠٠٠ بتأسيس "مجموعات قيادية جديدة للأمن القومي". وتشكّل هذه الهيئات الصورة العامة للنظام السياسي، ومن شأنها تقييد السلطة السياسية التي يستقل بها فردٌ أو حزب.

٢٥- فرانسيس فوكوياما، **"نهاية التاريخ"** ، بيروت دار العلوم العربية، بيروت ٢٠٠٨ ، ص١١٣

٢٦- يتركّز العمل الدبلوماسي من خلال وحدة مركزية، هي وحدة الشؤون السياسية في وزارة الخارجية، ومن خلال تركيز قرارات السياسة الخارجية في السلطة السياسية، المتمثلة بتوجهات الحزب العامة التي يقرّها في اللجان المركزية التي يعقدها.

٢٧- أطلق هذا المصطلح على المجموعات والهيئات المشكّلة من النخب الحزبية النشطة، المتخصّصة في القضايا الاستراتيجية ورسم السياسات، والمتخصصة أيضًا في قضايا الأمن والتسلّح والتكنولوجيا...الخ، وتضطلع هذه المجموعات بدورٍ إستشاري مهم في المجالات الحيوية للدولة، ولها رأيها الفاعل في تشكيل إطار خلفي لصناعة القرار السياسي.

ج – إنفتاح السياسيين على وسائل الإعلام

وهناك في سياق الإصلاح والتجديد الذي برز في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين، تطوّر مهمّ يتعلّق بتوسيع رقعة المناقشات العامة بين الدبلوماسيين والمسؤولين السياسيين ووسائل الاعلام، لتشمل الشؤون العالمية.

وفي الواقع أنه لم يكن هناك أي مناقشات مفتوحة تتناول المشاكل الحساسة، مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال السنوات العشر الماضية. ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقّاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة لدى إبداء آرائهم ولقاءاتهم التلفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم، بهدف تفعيل الدبلوماسية الصينية وهيكلتها.

وفي الوقت نفسه، بدأت فئة من الصينيين المتابعين للشأن السياسي والاقتصادي، وهي تضمّ مسؤولي الاعلام والمتحدّثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية، تجري مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة والاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجُدد، حتى أن بعض الصحف، وخصوصًا صحيفة "الهوانكي شيباو" (أوقات عالمية) والـ"نانفانج زومو" (نهاية الأسبوع الجنوبي)، قد نشرتا في صدر إفتتاحيتهما الكثير من الآراء المطالِبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي، مثل تلك التي تتعلّق بقضايا العلاقات مع الولايات المتّحدة الاميركية، أو المتعلقة بالموقف من كوريا الشمالية[٢٨].

ولابدّ من الإشارة في هذا السياق إلى الأسلوب المرِن والذكي الذي يتبعه المسوؤلون في تنفيذ الدبلوماسية الصينية المتطوّرة بشكلٍ كبير، فقد تميّزت هذه الدبلوماسية بالبراعة والفطنة، وهوما تمخضت عنه نتائج التدريب المتواصل والجهد الكبير الذي بذلته وزارة الخارجية الصينية، منذ أكثر من عشرين عامًا مع بدء فترة الاصلاح.

٢٨- عاطف الحلواني، **"دبلوماسية الصين الجديدة"**، قراءات إستراتيجية، المجلد الثامن، العدد الخامس، مصدر سابق.

لقد قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتًا طويلاً في دراسة العالم الخارجي، ونظّموا دورات تأهيلية مسبقة لإطلاع الدبلوماسيين والموظفين في البعثات الأجنبية على قيم مجتمعات الدول وتقاليدها، والتي سوف يلتحقون بها، من أجل زيادة خبراتهم في مجالات شتى.

ونشير إلى أن تلك التغييرات قد رافقتها فعليًا حملة صينية جديدة لتعميم السياسة الخارجية للدولة وتعزيزها. ففي خلال العقود الماضية كان يتمّ إحالة المناظرات والتلخيصات إلى الصحف اليومية والتقارير الاخبارية والمطبوعات التي تصدرها وزارة الخارجية. ومع العهد الجديد من الانفتاح أدركت الصين أهمية طرح وجهة نظرها للعالم الخارجي من أجل تحسين صورتها بين الدول. وتحقيقًا لذلك بدأت في منتصف التسعينيات بما سُمّي "الأوراق البيضاء الحكومية" المتعلّقة بالموضوعات الجدلية للسياسة الخارجية من أجل تعزيز الدفاع عن آرائها.

من هذا المنطلق، أصدرت الصين ثلاثين وثيقة تتناول مجموعة متنوّعة من القضايا الحساسة، كتلك التي تتعلّق بتنظيم عدد السكان وحقوق الانسان، إلى جانب قضية تايوان والتبت وقضية الدفاع الوطني. وإلى جانب تلك التغييرات الداخلية، تبنّت الصين طريقة أكثر إرتقاءً في التعامل مع مجموعات الصحافة الدولية. ففي العام ١٩٩٩ افتتحت وزارة الخارجية مركزًا إعلاميًا دوليًا جديدًا لعقد المؤتمرات الصحافية نصف الأسبوعية، والتي يتم ترجمتها فوريًا، بالإضافة إلى أنها تسمح بمساحة مناسبة لطرح الأسئلة الجريئة والإجابات الحقيقية من قبل المسؤولين عن رسم السياسات الخارجية للدولة.

كما لابدّ من تسجيل تطوّر مهم في إطلاع الرأي العام على مجريات السياسة الخارجية. إذ درجت العادة منذ العام ٢٠٠٢، أن يدعو كبار مسؤولي وزارة الخارجية الصحفيين

إلى عرض موجز للخلفية السياسية غير المعلنة للقرارت التي تتخذها الدولة في سياساتها العامة، سواء على مستوى العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي، أو في رسم أطر العلاقات السياسية الخارجية للدولة. حيث تمثل تلك الخطوات انحرافًا مذهلاً لسلوك دولة إعتادت أن تضع شؤونها الخارجية تحت السرية التامة[٢٩].

ثانيًا: المحدّدات الاستراتيجية الصينية تجاه الشرق الأوسط

بدأت تتشكل شبكة المصالح الشرق أوسطية الصينية على خلفية تأثير عدد من العوامل الحيوية التي يتمثل أبرزها في الآتي[٣٠]:

أ- تأثير العامل النفطي: كان الاقتصاد الصيني في الماضي قادرًا على الاكتفاء ذاتيًا لتغطية احتياجاته النفطية، ولكن بسبب اتساع حجم الاقتصاد الصيني المطّرد، فقد بدأت الندرة النفطية تطل برأسها بما دفع الصين إلى محاولة تغطية احتياجاتها النفطية من مناطق الشرق الأوسط.

ب- تأثير العامل التجاري: يتميّز الانتاج الصيني بالوفرة وانخفاض التكاليف. وعلى خلفية حاجة الصين المتزايدة إلى النقد الأجنبي فقد بدت أسواق الشرق الأوسط أكثر جاذبية لقطاع الصادرات الصيني.

ج- تأثير العامل الجيو-استراتيجي: تتميّز منطقة الشرق الاوسط بوجود الممرّات الحاكمة والشديدة التأثير على حركة النقل البحري الدولي وعلى وجه الخصوص ممر

٢٩- درجت العادة في عهد ماو،على أن لا تنشر السلطات الصينية الوثائق المتعلّقة بالسياسة العظمى للدولة. إلا أن هذا التقليد قد انتهى منذ العام ٢٠٠٢، حيث يتم نشر أبرز مقرّرات اللجنة المركزية للحزب، وكذلك أبرز الوثائق المتعلقة بالسياسة الخارجية للدولة. كما صار يجري نشر أبرز محاضر لقاءات وزيارات رؤساء الصين إلى الخارج، وعقب القمم الثنائية لرؤساء الدول. والمثل على ذلك: محاضر زيارة الرئيس الصيني جيانغ زيمين إلى كراوفورد – تكساس في الولايات المتحدة الأميركية، ولقائه الرئيس بوش في تشرين الأول ٢٠٠٢.

٣٠- للمزيد حول أبعاد الطموحات الصينية في المنطقة العربية، راجع مقالة تحت عنوان **"السياسة الخارجية الصينية الجديدة في الشرق الأوسط"**، منشورة بتاريخ ٢٠٠٩/٠٩/٠٥ على الموقع الإلكتروني لمركز إفريقية للدراسات والبحوث السياسية على شبكة الإنترنت:
/http://www.ifriqiyah.com/cms/content/view/4307/325

قناة السويس وممر باب المندب بالإضافة إلى مضيق هرمز، وتأسيسًا على ذلك، أدركت بكين أن تأمين الملاحة في هذه الممرّات يضمن للصين استمرارية النفاذ والوصول إلى الأسواق العالمية وعلى وجه الخصوص أسواق الاتحاد الأوروبي وشمال أفريقيا وبلدان شرق المتوسط ومنطقة الخليج.

د- تأثير العامل الأميركي: خلال فترة الحرب الباردة كانت الصين قادرة على المناورة بما جعلها في مأمن من تداعيات صراع واشنطن – موسكو، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وصعود قوة أميركا، وبروز التعريف الاستراتيجي الأميركي الجديد الذي ينظر إلى الصين باعتبارها مصدرًا للخطر المحتمل ضد أميركا، بالإضافة إلى قيام واشنطن بمحاولات استهداف الصين عن طريق إذكاء تأثيرات الاضطرابات وإقامة الأحلاف العسكرية – الأمنية من أجل تطويقها، بدت بكين أكثر تفهمًا واستيعابًا لمقولة نابليون الشهيرة القائلة بأن من يبقى خلف الخنادق ستحلّ به الهزيمة، ومن ثم فقد لجأت الصين إلى خيار الخروج والسعي لمقابلة العدو في الخارج.

لقد دفعت هذه العوامل مجتمعة دوائر صنع قرار السياسة الخارجية الصينية، إلى القيام بتصميم نموذج جديد أهم ما فيه الجمع بين أهداف السياسة الخارجية الصينية وأهداف الأمن القومي الصيني الخارجية.

دور الطاقة والاقتصاد في العلاقات الثنائية بين الصين ودول الشرق الاوسط

عندما تأسست جمهورية الصين في العام ١٩٤٩، واجهت حصارًا من قبل الدول الغربية. وكان من نتائج هذا الحصار أن الصين اتجهت إلى دول العالم الثالث لبناء علاقات صداقة. كانت مصر وسوريا والجزائر من الدول التي أسّست علاقات مع الصين في

العقود اللاحقة، ولحقتها دول عربية أخرى. وبالنسبة إلى الصين كانت هذه العلاقات الدبلوماسية مهمة لكسر الحصار الذي قادته الولايات المتحدة ضدَّها خصوصًا في موضوع عضويتها في الأمم المتحدة. وحاولت الصين جاهدة منع تايوان من الانضمام للأمم المتحدة معتمدة على دعم الدول الأسيوية والأفريقية أكثر من غيرها، ويذكر الصينيون الدور الذي أدّته الجزائر في هذا المجال بإيجابية. وفي مرحلة ما بعد الحرب الباردة واجهت الصين انتقادات حادَّة في موضوع حقوق الإنسان بخاصةٍ بعد حادثة (تيانانمين سكوير) في بكين، إذ حاولت الولايات المتحدة والدول الغربية، تمرير قرارٍ يدين الصين عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة مهمَّة في السياسة الخارجية الصينية، فقد ساهمت معظم دول المنطقة العربية في مجال إعادة الصين إلى مكانتها الشرعية في الأمم المتحدة، وأيّد الطرفان بعضهما في الكثير من المشكلات الدولية المهمّة. وبعد الحرب الباردة استمرت دول الشرق الأوسط في تأييد الصين إيجابيًا في قضايا حقوق الإنسان وتايوان والتحاق الصين بمنظّمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من ادعاء الطرفين في الكفاح من أجل إقامة نظام سياسي دولي جديد إلّا أنه حتى الآن لم تتطوّر العلاقات بين الصين والشرق الأوسط بالدرجة الكافية، حيث تركّز الصين بالدرجة الأولى على تعديل علاقاتها مع الدول الكبرى والمجاورة فى المجال الدبلوماسي، وفي المقابل فإن دول الشرق الأوسط وخصوصًا الدول العربية، مازالت تعتمد في معظمها على الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية سياسيًا واقتصاديًا ولا تبدي اهتمامًا حقيقيًا بالعلاقات مع الصين.

ومن اللافت أن انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل في الصراع العربي الإسرائيلي دفع العرب لكي يعوّلوا أكثر على الدول الكبرى الصاعدة ومنها الصين، في أن تضطلع

بدورٍ أكثر فعالية وتوازنًا في الشرق الأوسط. وعلى مستوى العلاقات التجارية بين الصين والشرق الأوسط، فقد تطوّرت بصورة كبيرة منذ الثمانينيات وبلغ التبادل التجاري بين الطرفين في العام ١٩٩٦ نحو ستة مليارات وخمسمائة مليون دولار، ولكن هذا لا يمثل سوى نسبة صغيرة من القيمة الإجمالية لتجارة الطرفين. ويحتل التبادل التجاري بين الصين والشرق الاوسط حوالى ٥٪ من قيمة الواردات والصادرات الخارجية العربية الإجمالية، بينما يحتل حوالى ٢٪ من قيمة الواردات والصادرات الصينية لدول الشرق الأوسط[٣١].

وهناك جهود ومساعٍ متبادلة لتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية وتنميتها بين الصين ودول الشرق الأوسط وتوطيد الروابط الثقافية والعلمية على المستويين الرسمي والشعبي، ولكن المعضلة تتمثل في أن عدة دول لها مصالح مختلفة، وهناك تناقض وصراع بينها، وعوامل عدم استقرار وأوضاع معقّدة ومتغيّرة داخل هذه المنطقة ، ينبغي على الصين أن تعرف سبل التعامل معها[٣٢].

وتمارس الصين حاليًا سياسة خارجية ذكية أطلق عليها البعض دبلوماسية مطاردة النفط[٣٣]. فحكّام الصين يتحدّثون في هذا الموضوع في أي بلد يقومون بزيارته. وعلى الرغم من أنّ شركات النفط الصينية تنوي الحصول على المزيد من الانتاج محليًا باستخدام تكنولوجيا متقدّمة، إلا أنّها تأخذ المستقبل بالاعتبار، وتعمل على الاستثمار في القطاع النفطي في الخارج وعلى شراء حصص من الشركات النفطية

٣١- لي وي جيان، مقالة تحت عنوان **"تحليل ودراسة العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط"**، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم ١٤٥، إصدار شهر تموز ٢٠٠١، منشورة على شبكة الإنترنت:
http://www.f-law.net/law/showthread.php/48080

٣٢- راجع: فارس بريزات، مقالة تحت عنوان **"هل الصين تتجه الى اتباع سياسة مناقضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة العربية؟"**، منشورة على الموقع الإلكتروني لمركز السلام للثقافة الدبلوماسية نقلًا عن مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن على شبكة الإنترنت:
http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/019.html

٣٣- مقالة محمد القويدر ، تحت عنوان **"الصين وتحدي النفط "**، صحيفة عكاظ ، العدد ٦٤١٦ تاريخ ٢٠٠٩/٨/١٣، ص ١٣.

الغربية والعالمية في إطار استراتيجيتها النفطية المرسومة، و لذلك فهي طرقت أبواب عدّة دول ذات مصالح وتستورد النفط من بلدان عديدة منها: السعودية، إيران، روسيا، أفريقيا، آسيا الوسطى، أميركا الجنوبية والشمالية[٣٤].

هذا وقد أدّى النمو الاقتصادي الصيني المتواصل ما بين ٨٪ إلى ١٠٪على مدى ٢٠ عامًا، وتوسّع الصين صناعيًا وعمرانيًا إلى تعطّشها للطاقة، وبحسب بعض مصادر في معلومات الطاقة، فإن الصين اعتمدت ٤٠٪ من نموّها خلال السنوات الأربع الاخيرة على النفط. وفي العام ٢٠٠٣، تفوّقت الصين على اليابان لتصبح ثاني أكبر مستهلك للمنتجات البترولية بعد الولايات المتحدة. وفي العام ٢٠٠٤، زاد استهلاك الصين النفطي ١٥٪ في حين أن إنتاجها لم يزد سوى ٢٪. و يتوقّع أن يزداد الطلب الصيني على النفط بنسبة ١٥٠٪ بحدود العام ٢٠٢٠، فاستهلاكها للنفط ينمو سنويًا بنسبة ٧،٥٪، ما يعني سبع مرات تقريبًا أسرع من الولايات المتّحدة، فهي تستورد حاليًا ٣٢٪ من حاجاتها النفطية من الخارج، ومن المتوقّع أن يتضاعف استيرادها للنفط ليصل إلى ٦٥٪ في العام ٢٠١٠. هذا في ما تتوقّع وكالة الطاقة الدولية أنّ تساوي مستوردات الصين من النفط في العام ٢٠٣٠ ما تستورده الولايات المتّحدة من النفط يوميًا[٣٥].

إنّ التوقّعات المستقبلية باعتماد الصين المتنامي على استيراد النفط دفعها للاهتمام باستكشاف النفط وانتاجه في دول مثل: كازخستان، روسيا، فنزويلا، السودان، غرب أفريقيا، إيران، السعودية وكندا. ولكن بموازاة محاولتها تنويع مصادرها النفطية، فإنّ الصين ستبقى تعتمد على نفط الشرق الاوسط بشكل أساسي في المستقبل، ومن

٣٤- علي حسين باكير، مقالة تحت عنوان **"استراتيجيات الصين النفطيّة"**، منشورة بتاريخ ٢٠٠٦/٠٥/٣١ على شبكة الإنترنت نقلًا عن مجلة العصر بتاريخ ٢٠٠٥/٠٥/٢٠.

٣٥- المرجع ذاته، ص ٢٨.

المتوقّع أن تستورد الصين من الشرق الاوسط حوالى ٧٠٪ من مجموع مستورداتها النفطية الخارجية بحلول العام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أنّ الصين لم يكن لديها تاريخيًا علاقات استراتيجية دائمة بمنطقة الشرق الاوسط، إلّا أنّ علاقتها بالمنطقة التي تستورد منها معظم حاجاتها النفطية أصبحت أكثر أهمية بشكلٍ تصاعدي.

وعلى العموم ومن هذا المنطلق، أدركت الصين منذ عدّة سنوات، أن معدّل النمو السريع لديها سيؤدّي إلى مزيد من الاحتياجات للطاقة، وأن الإمكانات المحلية ستعجز عن تحقيق ذلك ولهذا خطّطت في ثلاثة اتجاهات:

١- تعزيز استثماراتها في الخارج مع التركيز على قطاع الطاقة وبخاصةٍ البحث والتنقيب عن البترول وتنويع مصادر الحصول عليه، ولهذا ذهبت إلى السودان والجابون في أفريقيا، كما ذهبت إلى فنزويلا والأرجنتين في أميركا الجنوبية، وإلى السعودية وعمان واليمن وإيران في غرب آسيا، وإلى كازاخستان في آسيا الوسطى، وإلى أندونيسيا في جنوب شرق آسيا، وأستراليا. هذا الاتجاه يعكس فلسفة التنوّع في السعي للحصول على الطاقة فإذا عجز مصدر ما من المصادر يمكن تعويضه بغيره من المصادر. هذا هو منهج التفكير العلمي والعقلاني والرشيد من خلال المنظور المستقبلي.

٢- زيادة حجم تجارتها الخارجية وغزو الأسواق العالمية بالسلع الصينية المتنوّعة الجودة حسب رغبات كل سوق واحتياجاته. هذا الحجم من التجارة والصادرات هو الذي يساعدها في توفير الأموال من العملات الصعبة لاستيراد النفط، ويحول دون حدوث عجز مزمن ومتضخّم في ميزانها يؤثر سلبًا على نموّها الاقتصادي، ويساعد على تأمين احتياطات مالية.

٣- حثّ الدول الأخرى على تمويل التنمية في الصين من خلال الاستثمارات المباشرة أو المشروعات المشتركة، وخصوصًا في الصناعات النفطية بمنتجاتها المختلفة وبهذا

تضمن ارتباطًا مستمرًا ومصلحة مشتركة ومنفعة متبادلة سواء مع الدول التجارية أو النفطية.

ثالثًا: مواقف الصين تجاه قضايا المنطقة العربية

تتلخص وجهات نظر بعض الباحثين الصينيين حول بعض الدول العربية الفاعلة والقضايا المهمة في منطقة الشرق الاوسط[٣٦] في ما يلي، (مع التركيز على الملف النووي الإيراني، ومجريات الأحداث في سوريا والموقف الدولي منها):

١-علاقة الصين مع المملكة العربية السعودية

تتسم علاقة الصين بالمملكة العربية السعودية في المرحلة الراهنة ببعض التوجس من صانعي السياسة الخاريجية، خصوصًا إزاء التحرّكات الإحتجاجية التي تحوّلت إلى أعمال عنف لمسلمي الإيغور في إقيلم سنج يانغ، وفي غيرها من المناطق ذات الأغلبية المسلمة من ضواحي بكين والمناطق الجنوبية الغربية للبلاد. وقد تحدّثت بعض السلطات الصينية المحلية في لقاءات داخلية مع مسؤولين سياسيين وأمنيين صينيين عن مخاوفها من إمكان أن تكون بعض الجهات المتشدّدة التي تأثّرت ببعض التيارات التكفيرية من القاعدة أو غيرها من التيارات الأصولية في المملكة العربية السعودية، قد أدّت دورًا داعمًا لهذه التحرّكات التي تقوم بها جهات إسلامية في الصين.

وهناك اتهامات لم تظهر إلى العلن من قبل القادة الصينيين لبعض التيارات الوهابية أو المتشدّدة بتغذية المتطرفين في المناطق ذات ألأغلبية المسلمة، وتشجيعهم على الحراك والعصيان، حيث تطالب هذه المجموعات باعطائها نوعًا من الاستقلالية والمزيد من الحريات وبتحسين أوضاعها الإقتصادية-الإجتماعية.

٣٦- من محاضرة للسفير لي هو، مساعد وزير الخارجية الصيني والباحث في الشؤون الدولية، في ندوة حوارية حول **"المواقف الدولية تجاه مجريات الأحداث العالمية في بكين"**، معهد البحوث الأفرو- آسيوية، آب ٢٠١٣.

٢- الموقف الصيني تجاه ما يُسمى عملية السلام في الشرق الأوسط

كان الموقف الصيني ولم يزل موقفًا ملتبسًا تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، إذ تمسك الصين بالعصا في هذه القضية من وسطها. فمن جهة تقدّم المساعدات وتستقبل الوفود الفلسطينية بالترحاب في بكين وشنغهاي وغيرهما. وبالمقابل تسعى بشكل حثيث إلى الاستفادة بالحدود القصوى في أكثر من مجال تقني وعسكري من خلال العلاقة مع الكيان الصهيوني.

ويعتقد الخبراء الصينيون في محاضراتهم أو في تقاريرهم السياسية بشكلٍ عام، أن الأراضي العربية المحتلة لا يمكن استعادتها بوسيلة عسكرية. ولابدّ من اللجوء إلى الطريقة السياسية نتيجة لتقابل القوة العسكرية بين الطرف العربي والطرف الاسرائيلي، وحصول إسرائيل على تأييد الولايات المتحدة البالغ لها. ولكن عملية السلام في الشرق الأوسط لن ترجع إلى الوراء، والطريق إلى الأمام سيكون دائمًا متعرّجًا.

وينظر معظم المسؤولين الصينيين نظرة المتشائم في إيجاد حلّ شاملٍ وعادل للقضية العربية الإسرائيلية، فيعتقدون أن هذه القضية معقّدة نسبيًا وقد تستمرّ لعدة سنوات من دون أن تجد حلاً لها ويقف بعض علماء السياسة موقف المتفائل من ذلك، كما يرى معظم العلماء والمحللين السياسيين والإستراتيجيين الصينيين، أنّ على إسرائيل أن تنسحب من جميع الاراضي العربية المحتلة، وهذا الشرط ضروري لإيجاد بيئة ملائمة تساعد على الوصول إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

٣- القضايا العالقة من حرب الخليج

يعتقد الصينيون أن القضايا العالقة من حرب الخليج يجب أن تُحل من خلال الإطار السياسي، وفق قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة، حيث رفض الصينيون الحصار

الأميركي المفروض على العراق بشدّة، كما أدانوا الهجوم الأميركي في العام ٢٠٠٣ والتواجد العسكري للقوات الأميركية هناك حتى اليوم. وكل ذلك يعتبرونه تدخلاً فظًا في الشؤون الداخلية العراقية. ونظام الحكم لدولة ما، هو مسألة يقرّرها شعب هذه الدولة بنفسه، وليس على أساس مبادئ الولايات المتحدة المزعومة بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

لقد سعت الصين إلى ما يسميه الأتراك علاقات " صفر مشاكل" مع الخارج، غير أنه أصبح من الصعب أكثر فأكثر عليها أن تحافظ على مثل هذه السياسة، الأمر الذي يعكسه بوضوح موقفها الدبلوماسي إزاء الأحداث في الشرق الأوسط طوال العام ٢٠١٢.

وقد اتخذت الصين موقفًا حياديًا إزاء التصويت في مجلس الأمن على فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا في آذار ٢٠١١، على الرغم من هواجسها وإستيائها حيال مبدأ التدخّل العسكري بقيادة حلف شمال الأطلسي، لكنها في مقابل ذلك، كانت مستعدّة لإستخدام الفيتو ضد مشروع القرار الذي إقترحه أربعة اعضاء أوروبيين في مجلس الأمن، والذي قضى بفرض عقوبات على سوريا في أواخر العام ٢٠١١، ما شكّل علامة فارقة في تطوّر المواقف الصينية ، إزاء مجريات الأحداث في المنطقة العربية .

٤- الأصوليات

يرى المختصون الصينيون أنّ الاصوليات بشكل عام، تحمل هدفًا سياسيًا وتتصف بسياسة قوية وربما عنفية أحيانًا. والصين في ذلك لا تفرّق كثيرًا بين الدالي لاما في تحرّكاته السياسية التي تختزن بعدًا راديكاليًا وبين الأصوليات الإسلامية التي تريد أن تجعل الإسلام هو الذي يحكم. أو بعبارة أخرى إطلاق نظرية حكم (الإسلام السياسي). ويمكن أن تنقسم الأصولية الإسلامية حسب ظواهرها إلى ثلاثة أنواع: الراديكالية، المعتدلة، الشرعية.

والصين تخشى من تفشيّ الأصوليات سواء الإسلامية أو تلك الموجودة على الأراضي الصينية كما هو الحال بالنسبة للدالي لاما. ففي حالة (الدالي لاما) تخاطب الصين الغرب بضرورة التنبه لخطره سواء على الصين، كما على غيره من الدول الحديثة. والصين تعتبر أن الغرب يستخدم حالة الدالي لاما لأهداف سياسية ترتبط بتشويه صورة الصين في موضوع الحريات. ودوائر القرار الصينية تؤكد أن خطر هذا الوضع يصيب رُعاة هذه التحركات كما الدول التي يستهدفونها بتحرّكاتهم.

وفي طريقة التعاطي مع الحركات الأصولية المتصاعدة، فإن المفكّرين الصينيين لا يرون مشكلة في التعايش مع الإسلام المعتدل الذي ينضوي تحت لواء الشرعية واحترام القوانين والأنظمة، مع مراعاة خصوصيات المجتمعات والشرائح الإجتماعية والتقاليد للدول التي تنضوي تحتها فئات كبيرة من المسلمين. وهم يضربون المثل عن الحرية الدينية التي يعيشها مسلمو الصين منذ سنوات طويلة في ظل الدولة[٣٧].

ولكن الخبراء الصينيين يميلون إلى نبذ العنف كسبيل للوصول إلى السلطة، ولا يرون أن معالجة موضوع الحركات الإسلامية الأصولية أو التكفيرية يجب أن يتم بالقمع والقهر السياسي والأمني والتضييق على الحريات ..الخ ، فهذا قد يدفع إلى وجود حركات أصولية أشد تطرّفًا من منطلق ردة الفعل. وعليه يخلص الخبراء الصينيون إلى نتيجة مفادها ضرورة منع أسباب التطرّف، وعدم إيجاد الذرائع للحركات المتطرّفة، من خلال إيجاد بيئات مؤاتية من الناحيتين الإقتصادية والإجتماعية، بما يرفع نسب النمو ويحارب ظواهر الفقر والتخلّف بجميع أشكالها.

٣٧- وكالة شنخوا الصينية، **"المسلمون في ظل الدولة الصينية وكيف ينعمون بالحريات"**. إذ تركّز وسائل الإعلام الصينية عن هامش الحريات التي توفّرها السلطات الصينية للأقلية المسلمة في البلاد.

٥- نزاع الدول الكبرى على الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي كانت القوّتان العظميان الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي سابقًا، تتنافسان فيها بشكلٍ دائم وبأساليب مختلفة من الصراع والتنافس. وقد تصل التوترات بين قطبي العالم في تلك المرحلة إلى تغذية الحروب وإشعالها على غرار ما حصل في مرحلة ما بين أواسط الخمسينيات وأواخر الثمانينيات. ولكنَّ الولايات المتحدة قد أصبحت القوة العظمى الوحيدة في هذه المنطقة في مطلع التسعينيات بعد الحرب الباردة، مما خفّف من حدّة الصدام بعد زوال الثنائية القطبية، إلا أنه عزّز – بالمقابل– من إندفاعة المطامع الأميركية، وجعلها تخوض في سياسات متهوّرة وخطوات غير مدروسة، ترفع من سخونة الأوضاع في المنطقة وتزيد في توتّرها.

ويرى المحلّلون الصينيون أنه يصعب إيجاد حل لكثير من القضايا المهمة الاقليمية مثل القضية الفلسطينية من دون مشاركة الولايات المتحدة، وتأييدها كراعٍ نزيه ومحايد في أي تسوية قد تبحث، وفي الوقت نفسه يرى الخبراء الصينيون أن الولايات المتحدة أصبحت سببًا من الأسباب التي تؤدّي بهذه المنطقة إلى اضطرابات وتوترات، نتيجة تمسّكها بنزعة الهيمنة وسياسة القوة والمقياس المزدوج تجاه الطرفين العربي والإسرائيلي.

ويعتقد المسؤولون الصينيون أن بعض السياسات التي تتّبعها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، تعرّضت للفشل ولم تلقَ تأييدًا أو استجابة من الشعوب، وليس من الممكن أن تتصرّف الولايات المتحدة على هواها في الشرق الأوسط.

٦-المواقف الصينية من إيران وبرنامجها النووي

الموقف الصيني يعارض بشدّة فرض عقوبات جديدة على إيران، تضرّ بالشعب الإيراني. وفي الواقع تستند الصين في موقفها على أسباب ذات طبيعة إقتصادية بحتة تصبّ مباشرةً في المصالح الإستراتيجية الصينية . فكما هو معروف تعتبر إيران ثاني أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين – التي تعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم – حيث تأتي أنغولا في المرتبة الأولى.

كما تُعتبر الصين من أكبر المستثمرين في قطاع النفط والغاز الإيراني، مع رغبة شركات الطاقة الصينية المملوكة من قبل الحكومة، بزيادة حجم استثماراتها في مجال منشآت تكرير النفط الإيرانية. فقد وقّعت شركة (سي ان بي سي) – واحدة من أكبر شركات الطاقة الصينية – عقدًا لتطوير المرحلة الحادية عشرة من مشروع بارس للغاز جنوب إيران، كما حصلت على عقدٍ آخر لتطوير حقل آزاديغان شمال إيران لرفع معدّل الإنتاج فيه إلى ١٢٠ ألف برميل يوميًا.

وتشير مصادر صناعة الطاقة العالمية إلى أن الصين تبيع البنزين إلى إيران بسبب إفتقار الأخيرة إلى إمكانات التكرير التي تلبّي حاجاتها المحلية من هذه المادة، على الرغم من أن سجلات التصدير الصينية لا تظهر أي شحنة من هذا النوع إلى إيران ، ما يؤشّر إلى احتمال تصديرها عبر وسطاء، بما لا يؤثّر – ظاهريًا– على الحظر المفروض على إيران في هذا المجال.

وعلى الرغم من العلاقات المتميّزة بين الصين وإيران، فالصين تحاول إمساك العصا من المنتصف في ما يتعلّق بالملف النووي، فهي من جهة أيّدت بعض القرارات الدولية (وآخرها القرار رقم ١٨٠٣) الذي يتضمّن فرض عقوبات على إيران، ومن جهة ثانية نادت بضرورة إستخدام الدبلوماسية لحلّ الأزمة، من دون اللجوء إلى عقوبات تضرّ

بقطاع الطاقة الإيراني وبالتالي مصالح الصين النفطية مع إيران.

وسعت الخارجية الصينية إلى إضعاف المزيد من التكهنات بفرض المزيد من العقوبات على إيران، بعدما أبلغت القوى الخمس الكبرى بتاريخ ٢٠١٢/٣/٢٠، بأن ممارسة المزيد من الضغوط على طهران لن يقنعها بإيقاف برنامجها النووي.

جاء ذلك في وقت أيّدت مجموعة الدول الثماني الكبرى السياسة الأميركية بإعطاء إيران فرصة للتفاوض بشأن برنامجها النووي، في حين أبدت إيران إلتزامها وقف الإنتشار النووي، ووضعت شروطًا للتفاوض مع الدول الست الكبرى حول برنامجها النووي، على الرغم من تلميحات الدول الكبرى بتشديد العقوبات على طهران، في حال ثبت سعي إيران لصنع قنبلة نووية.

أما بالنسبة للموقف الروسي، فإن فيه بعض الغموض وهو شبيه إلى حدودٍ بعيدة بالموقف الصيني الذي يضع مصالحه فوق كل اعتبار، ففي حين تعارض روسيا – بالعلن– موضوع إنتشار الأسلحة النووية، ويبدو أنّ موقفها يستبطن توجهًا مضادًا لفرض عقوبات جديدة على طهران بسبب برنامجها النووي، تضرّ بالشعب الإيراني. وهذا ما يشير إلى أن الجانب الروسي قد فقد التأثير والسيطرة على القرار السياسي الإيراني، في ما يتعلّق بالملف النووي الإيراني، وأنها لا تستطيع التخلّي عن الإلتزامات الروسية لإيران.

وبالعودة إلى الموقف الصيني، وتأكيدًا على موقف الصين الذي لا يشعر بالإرتياح لاتباع نهج صارم تجاه إيران، قالت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الصينية (جيانغ يو) في مؤتمر صحافي في بكين بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٣: "إن العقوبات وممارسة الضغط ليست السبيل الوحيد لحلّ المشاكل ولن تساعد الجهود الدبلوماسية الحالية التي تبذل لحل المسألة النووية الإيرانية".

وكرّر وزير الخارجية الصيني (يانغ جي تشي) في تصريحات لوكالة أنباء الصين الجديدة الرسمية (شنخوا) موقف بلاده بأن الحلّ الأفضل لقضية البرنامج النووي الإيراني يأتي من خلال الحوار. وبالمحصلة، هناك توجّهات دولية متفاوتة تجاه الملف النووي الإيراني. والمؤشرات كلّها، تكشف لنا أن إيران استطاعت أن تستفيد من مختلف التناقضات الموجودة في الساحة العالمية، وإدارة ملفها النووي بحكمة سياسية وحنكة، أدهشت العديد من الباحثين السياسيين، واستطاعت أيضًا الاستفادة من علاقاتها الإقتصادية مع عدد من دول العالم من خلال ربط الملف النووي بمصالحها الدولية، واستطاعت بفضل الموقف الصيني والروسي من أن تُفشل عددًا من القرارات الدولية بفرض العقوبات عليها.

٧- الموقف الصيني تجاه مجريات الأحداث في سوريا

لقد كان لافتًا جدًا الموقف الصيني الذي تناغم مع الموقف الروسي بإستخدام حقّ النقض الفيتو ضد مشروع القرار الذي جرى اقتراحه في مجلس الأمن، والذي قضى بفرض عقوبات على سوريا في أواخر العام ٢٠١١. إلى جانب ذلك فقد كرّس الفيتو الثاني الذي استخدمته الصين إلى جانب روسيا في أوائل شباط ٢٠١٣، موقفها الرافض لأي تدخّل غربي في سوريا. وقد شكّلت هذه المواقف علامة فارقة على المسرح الدولي الذي أخذت معالمه تتّضح من خلال توزيع جديد لمراكز القوى ولهيكل القوى العالمي، حيث تشكّل كل من الصين وروسيا أحد أبرز زوايا أركانه.

وقد دافعت الصين عن إستخدامها حق النقض باعتبارها إياه وسيلة للحؤول دون تدخّل غربي آخر، ترى أنه أسفر عن "مصائب" في أفغانستان والعراق. كما أن الصين تشعر بأن حلف شمالي الأطلسي "أساء استخدام" قرار مجلس الأمن بفرض منطقة حظر جوية فوق ليبيا، إذ إنه لم يستعمل قوة سلاحه لحماية المدنيين فقط،

بل استعمله لمساعدة طرف واحد في الحرب الأهلية ولإسقاط نظام القذافي.

هذا في ظاهر الأمر، لكن يجب النظر إلى الفيتو من منظار أوسع، أي انطلاقًا من استياء الصين المتزايد حيال ما تعتبره سياسة أميركية هدفها حرمانها الوصول إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط. وقد أتى إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما، في أوائل كانون الثاني، عن مراجعة دفاعية تحوّل تركيز القوات المسلحة الأميركية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادىء، ليرسّخ الاعتقاد بقيام سياسة مناهضة للصين. فكانت النتيجة معارضة الصين الصريحة لاقتراح الولايات المتحدة فرض حظر على استيراد النفط الإيراني.

ويميل الكثير من المحلّلين إلى أن المعضلة الأساس بالنسبة للصين، تكمن في كيفية ممارسة نفوذها في الشرق الأوسط. ومن المستبعد أن تبدأ بممارسة نفوذها العسكري في المنطقة قريبًا. وبالتالي فإن الخيار الحقيقي الوحيد أمامها، هو ممارسة دبلوماسيتها الناعمة أو قوّتها الناعمة من خلال عرضها بناء علاقات إقتصادية وسياسية، تقوم على التعاون واحترام السيادة والاعتراف بها بشكلٍ متبادل، وهذا ما يفتح لها الباب من الناحية الإقتصادية للتغلغل والحضور في المنطقة بأكثر من شكل أو نشاط.

إن المواقف الصينية تجاه أحداث سوريا وخصوصًا في مجلس الأمن، تطرح سؤالاً مؤداه، هو كيف ستوازن الصين بين مصالحها الاقتصادية المتنامية في المنطقة، ورغبتها في البقاء على الحياد؟ خصوصًا أن الصين أصبحت ثاني إقتصاد على مستوى العالم، وبدأ معدّل الإنفاق العسكري الصيني يتزايد بشكلٍ ملفت للنظر في السنوات الأخيرة ليصل في العام ٢٠١٠ إلى ١١٩ مليار دولار، ليأتي بالمرتبة الثانية عالميًا بعد الولايات المتحدة التي يصل إنفاقها العسكري إلى أكثر من خمسة أضعاف

الإنفاق العسكري للصين فيما أشارت تقارير أميركية مؤخّرًا إلى أن الترسانة النووية الصينية قد تكون أكبر حجمًا مما هو معلوم[٣٨].

إن التساؤل البدهي الإضافي في هذه الحالة، يدور حول ما إذا كان العالم على أعتاب حرب باردة جديدة، أم إن ما يجري لا يخرج عن مظاهر التنافس الذي غالبًا ما يصبغ العلاقات الدولية؟

وهنا نميل إلى القول بأن ما سيحدث لا يخرج عن كونه نمطًا من أنماط التنافس الحاد بين قطبين عالميين، أحدهما في تصاعد بينما الآخر في حالة تراجع. وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين في مجال العلاقات الدولية أن الخلاف بين القوى الدولية، قد لا يكون حول طبيعة النظام الدولي القائم بقدر ما يتركّز حول توزيع القوة والسلطة والنفوذ في داخله، ولاسيَّما إذا أخذنا بالإعتبار القوى العالمية الصاعدة، مستفيدةً من الأطر والقواعد الحالية التي تحكم النظام الإقتصادي والعالم الرأسمالي، وتحقّق في ظلّه معدّلات نمو مرتفعة مقارنةً بالقوى الرأسمالية الغربية الكبرى. تراوحت معدّلات النمو هذه بين ٦ و١٠٪ في السنوات الأخيرة، أي أن القوى العالمية الصاعدة سوف تطالب بدورٍ أكبر في ما يتعلّق بالسياسة الدولية، والتأثير في ديناميّاتها المختلفة من خلال ما هو قائم من تنظيمات وأطر دولية.

وفي الخلاصة، تكمن الإجابة عن جميع التساؤلات والمعطيات أعلاه، من خلال فهم المنهج الواقعي في العلاقات الدولية، الذي ينظر بشكل رئيسي إلى السياسة الدولية كساحة للتنافس والصراع من أجل القوة والمصلحة، وبالتالي يصبح فهم توازنات القوة الدولية والاعتبارات المصلحية محددًا رئيسًا لفهم العلاقات المستقبلية بين المنطقة العربية والقوى الكبرى، ولاسيَّما في ما يتعلّق بمسائل النفوذ والهيمنة.

٣٨- خالد بن نايف الهباس، **"الإستراتيجية الأميركية في آسيا: هل تحمل نذر حرب باردة جديدة؟"**، جريدة الحياة ٢٠١١/١٢/٢٥، ص١١

وتتوقّف الإجابة عن هذا التساؤل على ثلاثة عوامل رئيسة: أولاً، نمط العلاقات والتوازنات المستجدّة والمتفاعلة بين القوى الدولية؛ ثانيًا، مسار التغيير السياسي في حراك المجتمعات العربية؛ ثالثًا أهمية العالم العربي الجيوستراتيجية والإقتصادية بالنسبة للقوى الكبرى.

خاتمة

في إطار العلاقات الخارجية، يبدو أن الصين تمضي بخطى ثابتة، تحكمها المصلحة والوعي الجيوسياسي الجديد، الذي يتطلّب حنكة دبلوماسية عالية، فالصين كانت معروفة بتمرّدها على مبادىء العلاقات الدولية، كما كان الحال في فترة "ماو تسي تونغ".

إلا أنّها في السنوات الأخيرة، اتخذت استراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البُعد البراغماتي على البُعد الإيديولوجي، كسياسة تتّبعها مع دول الجوار الإقليمي، وتتجنّب المواجهة مع الولايات المتحدة الأميركية، وتوسيع نفوذها في العلاقات الدولية عن طريق الانخراط في التكتّلات الإقليمية الآسيوية كقمة شانغهاي، التي تضم روسيا والصين وبعض الجمهوريات الوسطى، وكذلك الانخراط في مجموعة البريكس (التي تضم كلًا من الصين والهند وروسيا وجنوب أفريقيا والبرازيل) ما سيوفّر للصين مركزًا إقليميًا مؤثرًا، ولاسيَّما أن هذه المنظمات تتطوّر بثبات، من رابطة إقتصادية إلى كيان إقليمي– دولي ذات تطلّعات سياسية واقتصادية طموحة.

بالنسبة إلى السياسة الخارجية الصينية تجاه أحداث المنطقة العربية، وما سُمّي بثورات الربيع العربي التي عرفها العديد من الدول العربية، فالمعيار الأساس للصين كان حماية مصالحها تجاه الأحداث التجارية، وهي من أجل ذلك شجّعت القوى

المتصارعة على التحاور وبناء جسور الثقة، من أجل بناء الإستقرار الداخلي، الذي تعتبره الصين بيئة صالحة لأي جهد إنمائي واقتصادي. وموقفها تجاه العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية كان يصبّ في هذا الاتجاه، حيث واصلت تبادلاتها التجارية مع إيران على مدى عقدين من الزمن على الرغم من العقوبات المفروضة. وفي أحداث سوريا إنطلقت من هذا البعد الذي يرى أن الصراع في هذا البلد، يجب أن يُحلّ من خلال تحاور الفرقاء للوصول إلى صيغة تفاهم مشتركة، وهي وقفت إلى جانب الموقف الروسي في مجلس الأمن، في وجه أي تدخّل دولي ضدّ النظام السوري، ولم يتطوّر هذا الموقف إلى أبعاد أكبر كالتدخّل العسكري أو دعم النظام السوري بشكلٍ واضح، في معركته ضدَّ المعارضة المدعومة بقوة من دول إقليمية ومن دول كبرى.

ملخصـــات

تســهيلًا لاســتفادة المهتمين من الأبحاث المنشــورة، تعمل "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحــاث المحــرّرة بالفرنســية والإنكليزيــة، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الذكاء العاطفي في القيادة والإدارة

الدكتور مُناح جحا ١١٠

«غزّة ٢٠١٤: الحرب الفلسطينية ـ الإسرائيليّة الأخيرة»

أنجيلا كحيل ١١١

الذكاء العاطفي في القيادة والإدارة

يكتسب الذكاء الاجتماعي المزيد من الاهتمام سنويًا حول العالم وقد صدرت الكثير من الكتب حول هذا الموضوع حتى أن بعضها أصبح من الكتب الأكثر مبيعًا. وتعير الكثير من الشركات الدولية أهمية لهذا الموضوع وتقوم بتنظيم دورات لطواقم عملها لتسليط الضوء على هذا الموضوع.

وتعمل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والبلدان الإسكندينافية على إضافة مادة الذكاء العاطفي إلى مناهجها المدرسية لأنها تعتبرها مادة مهمة.

تعتمد مادة الذكاء العاطفي على علم الدماغ ومعظم الكتب الصادرة حول الذكاء العاطفي هي أعمال صادرة عن علماء.

التقدّم في مجال الذكاء العاطفي وعلم الدماغ يشجّع العلماء على مواصلة تعلّم المزيد حول هذا الموضوع وقد ذكر بعض الأشخاص بأن القرن الواحد والعشرين قد يعرف بأنه قرن علم الدماغ.

لقد تحسّن التدريب على القيادة في لبنان وتزايدت وتيرة الاعتماد عليه خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية. في الماضي ركزت دورات التدريب على القيادة على ١٧ مهارة وميزة يجب ان يتمتّع بها القائد الناجح (لا يرتبط أي منها بالذكاء العاطفي) حاليًا هناك أكثر من ٦٠ ميزة مختلفة مرتبطة بالقادة الناجحين. بعض العبارات التي نستعملها اليوم في دورات التدريب على القيادة والإدارة لم تكن معروفة قبلاً مثل: الذكاء العاطفي، الأساليب العاطفية، التيقظ، التركيز إلخ.

سنعرّفكم من خلال هذا المقال على الأمور التالية:

- آخر الإكتشافات في مجال الذكاء العاطفي والقيادة والإدارة.
- بعض المفاهيم والكفاءات التي قد تكون لها علاقة بالوضع اللبناني.
- أفكار ضرورية في المجالات العسكرية والسياسية والاجتماعية والإدارية.

أنجيلا كحيل

«غزّة ٢٠١٤: الحرب الفلسطينية – الإسرائيليّة الأخيرة»

اتّهمت إسرائيل "حركة حماس" بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠١٤، باختطاف ثلاثة شبّان إسرائيليين من الضفة الغربية ينحدرون من مستعمرة من هذه المنطقة، وقد تمّ العثور عليهم جثثًا بعد مرور ثلاثة أسابيع. مقابل هذا الأمر، ومن باب الثّأر، قامت إسرائيل بإعدام مراهق فلسطيني. تعدّ هذه الأحداث التي تلتها موجة من المظاهرات والصدامات السبب الرئيس والمباشر لما أسميناه "حرب غزّة".

تهدف هذه المقالة، من خلال تحليل تحديات حرب تموز–آب ٢٠١٤، إلى تبيان المكانة الراجحة التي تحتلّها غزّة في العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية بصفتها محور صلب للمقاومة الفلسطينية التي تجسّدها "حركة حماس" على وجهٍ خاصّ، ولكونها تشكّل هدفًا ذا امتياز لإسرائيل من حيث اجتياح الأراضي الفلسطينية مجدّدًا وفرض هيمنتها على الفلسطينيين.

فضلاً عن ذلك، هدف هذه المقالة هو التبيان مرّة جديدة أنّ حرب غزة تعكس الإشكاليات الخمس الحاضرة منذ العام ٢٠٠٥ وهي:

١– إشكاليّة المتطرّفين: طوائفيّتين متضادتين بطابع إتني– ديني: حركة حماس الرّاديكالية الإسلامية و حركة اليمين أي اليمين الإسرائيلي المتطرّف مع حزبي اللّيكود وإسرائيل بيتنا.

٢– إشكالية الشّرعيّة: ما بين السّيادة الفلسطينيّة وسيادة الأمن الإسرائيلي.

٣– إشكالية التنافر في صلب السياسة الداخليّة لإسرائيل والتي يترجمها تقاعس حركة اليسار الإجتماعي الدّيمقراطي في إطار البحث عن سياسة تقارب مع الفلسطينيين.

٤– إشكاليّة فشل أيّ دبلوماسيّة: ماذا بالنّسبة للرباعية الدولية ولحركة طوني بلير؟ وماذا عن مشروع السّلام الذي انطلق في مدريد عام ١٩٩١؟

٥– إشكاليّة الإعتراف بدولتين ممّا يدعو بطبيعة الحال إلى التخلّي الصريح عن بناء المستعمرات.

La Chine, les changements internationaux et la protection de l'expérience de la réforme économique

Après plus de trois décennies depuis la réforme interne qu'elle a connue sous l'égide de son leader historique Ding Xiao Bing, la Chine a cherché l'ouverture, en se lançant vers la mondialisation, dans un trajet où elle a occupé des places avancées sur les niveaux politiques et économiques.

Etant le pays le plus énorme en tant que superficie et population, la Chine a réalisé que l'ouverture au début du 21ème siècle, requiert qu'elle se débarrasse, tant que possible, d'un héritage culturel – national qui représentait un obstacle devant le trajet de son développement quant à son rôle attendu sur la scène internationale.

L'étendue nationale portée par les responsables chinois est un facteur indispensable de leur personnalité et il ne leur était pas facile de l'abandonner du jour au lendemain.

C'est d'ici que le trajet de la Chine fut équilibré: il ne détruit ni n'annule l'étendue culturel ou national de la composition de l'être chinois, et en même temps elle a relancé en ce trajet l'ouverture avec touts ses aspects modernes en restant à jour quant aux technologies développées du siècle et leurs moyens de communication…

Le commandement chinois a également œuvré à encercler et à contenir les étendues résultant des différences nationales existant entre les régions du centre et ceux des extrémités, et a cherché à contenir les problèmes internes dus à la diversité nationale et de race que connait le pays.

Finalement, la Chine a réussi à instaurer les aspects d'une diplomatie intelligente et consciente de ce qui l'entoure au plan régional, surtout dans les pays en conflit. Elle a adopté une politique flexible vis-à-vis les causes du Moyen-Orient, mais en même temps, ses prises de position politiques n'ont pas pu être indépendantes du trajet des événements successifs et les problèmes compliqués dans la région arabe.

D'ici, elle a pu avoir une vision définie quant aux crises arabes, surtout la crise syrienne et l'apparition du phénomène du terrorisme et de l'extrémisme, en addition aux problèmes de la région et leurs répercussions stratégiques. La Chine a éclairci ses prises de position en fonction de ses intérêts vitaux où l'économie est une priorité, en dépit du fait que, historiquement, la Chine a adopté une politique traditionnelle connue par la non-ingérence dans les affaires internes des pays, et met en oeuvre une politique étrangère visant à résoudre pacifiquement les conflits internationaux.

à travers des lois nationales qui respectent les engagements imposés par les conventions.

Suite à la conférence du sommet international de la lutte contre le terrorisme tenu en 2005, l'Assemblée générale a ratifié, pour la première fois, depuis le 8 Septembre 2006, la stratégie commune et mondiale des Nations Unies pour la lutte contre le terrorisme. Cette stratégie consiste en un plan de travail qui vise à traiter les circonstances qui favorisent la diffusion du terrorisme, visant également à l'éradiquer, et à prendre des mesures afin de développer les capacités des pays pour lutter contre le terrorisme. Le plan précité consiste également dans le renforcement du rôle des Nations Unies quant à la lutte contre le terrorisme et la garantie du respect des droits de l'homme lors de la lutte contre le terrorisme. L'Union Européenne a de son côté insisté sur le besoin de mener toute une approche compréhensive afin de traiter les causes du phénomène du terrorisme, parmi ces mesures: des investigations approfondies, l'étendue politique-diplomatique, le dialogue interculturel et interreligieux, la lutte contre le financement et la sécurité du transport, une stratégie pour lutter contre le recrutement et la diffusion de la pensée radicale ou extrémiste. Le groupe de 8, l'OTAN, l'Organisation des pays de l'Amérique et la Ligue des Etats Arabes ont pris les mesures nécessaires pour lutter contre le phénomène du terrorisme qui menace la stabilité mondiale. Cependant, en contrepartie, l'efficacité de telles mesures quant à l'oppression de ce phénomène dangereux dans la région du Moyen-Orient, et surtout en Syrie, nécessite de passer sur les causes principales qui entravent le rôle de la communauté internationale dans la lutte contre le terrorisme. Parmi ces causes principales on y cite les intérêts des grands pays et leurs conflits en vue de contrôler les richesses du monde, en addition de la stratégie adoptée par certains pays en développement au Moyen-Orient, qui cherchent à avoir un pouvoir régional aux crochets des droits politiques et sociaux de l'homme. Les Nations Unies doivent également prendre des mesures strictes comme était le cas en Afghanistan au début du troisième millénaire, et qui est le droit de l'intervention humanitaire militaire et légitime en vue d'assurer la sécurité humanitaire qui est au centre des relations internationales.

Le terrorisme et les efforts internationaux et régionaux visant à l'éradiquer

Le terrorisme et l'extrémisme représentent un danger continu à la paix et la sécurité internationales, ainsi que sur la stabilité dans tous les pays et communautés. L'idée répandue aujourd'hui est que le terrorisme est une fabrication islamique et que les actes de violence et les explosions kamikazes qui portent atteinte aux civils innocents, sont exécutés par des extrémistes qui font partie de El-Qaeda et aux groupes extrémistes takfiristes.

Cependant, le terrorisme n'est pas seulement lié au monde arabe et islamique, il est répandu également en Amérique latine, en Europe, en Asie et en Afrique. En effet, ces actes qui violent les pactes internationaux du droit de l'Homme et les règles du droit Humanitaire International n'ont aucun lien avec les religions divines, surtout que ces dernières n'appellent qu'à la tolérance et à la rémission. Le terrorisme fut un souci pour la communauté internationale depuis l'année 1937, lorsque la Société des Nations a établi la convention de la lutte contre le terrorisme. Tous les pays membres ont pu participer durant les années soixante aux négociations à propos de la lutte contre le terrorisme et les protocoles en faisant partie, et qui furent établis sous la supervision des Nations Unies et leurs agences spécialisées qui les représentent. Entre les années 1963 et 1999, la communauté internationale a établi 12 actes juridiques mondiaux ayant pour objectif la lutte contre les actes terroristes. L'Assemblée Générale des Nations Unies a également ratifié diverses conventions internationales sur la lutte contre le terrorisme. Ces règles juridiques internationales constituent, en addition de la ratification des protocoles en relation, le régime international de la lutte contre le terrorisme qui est considéré le cadre essentiel de la coopération internationale. Des négociations sont aujourd'hui en cours pour établir une convention internationale qui est en fait, le projet d'une convention exhaustive à propos du terrorisme, on y ajoute le fait que les résolutions 1267, 1373, 1526, 1536, 1540, 1566 du Conseil de sécurité présentent une base bien solide et compréhensive pour la lutte contre le terrorisme à un niveau mondial. Ces résolutions ratifiées avant et après les attaques terroristes du 11 septembre 2001, appellent les pays membres à les appliquer

entre des copies de textes, de pensées et de régimes. Ils continuent à se sentir déchirés entre le passé et le futur, ou entre les concepts du modernisme et de la tradition, entre le changement et autrui. C'est alors qu'ils demeurent menacés par la fusion entre la productivité dictatoriale et la tyrannie de la consommation. Pas de changement sans autrui. S'attacher aux pensées refusant l'interaction représente une attitude qui menace les civilisations jusqu'à leur anéantissement. Le monde est devenu plat non pas rond, et les prédictions ne réussissent plus à briser le trajet du changement simultané du mouvement de l'humanité et du temps.

En attendant ces traits du changement cruel, lointain et coûteux, les Arabes se justifient en appliquant le proverbe grec: «Une fois coléreux, les Dieux ne punissent pas les humains, mais il suffit qu'ils se battent entre eux».

Le futur des Arabes entre le changement et autrui

Les musulmans se distinguent par leur présence remarquable dans les lieux des guerres…Cependant une telle violence ne peut être basée seulement sur des motivations purement religieuses comme l'illustrent les médias internationaux à travers les images diffusées au monde entier. Leur histoire est pleine de défaites, de blessures et de déceptions vis- à-vis leur régime en premier lieu et vis-à- vis les différentes versions du gouvernement islamique qui préoccupe la pensée de l'Ouest, lequel les exploite toujours, à user de leurs ressources sous différentes formes et événements afin de devenir l'essence de tout conflit. Même si les musulmans du Moyen- Orient furent dotés des bienfaits de la nature, l'avidité ou la présence internationale large dans leurs zones aboutira logiquement au fait que leurs régimes, dogmes et religions seront visés. C'est alors que le futur des Arabes et des Musulmans apparait tiraillé entre deux facteurs: le facteur de changement envahissant le monde et auquel ils seront entrainés à plein ou à contre gré, et le facteur stipulant que ce changement serait sans doute lié à autrui, c'est-à-dire les forces régionales et internationales, dont la majorité n'est ni arabe ni islamique. Fait que les Arabes seront divisés en deux parties: les arabes radicaux refusant le changement juste pour le fait qu'il émane d'autrui, de l'Ouest, et les arabes favorables au changement vu que les Arabes ne peuvent échapper point au déterminisme de la mondialisation et du changement. Reste à mentionner les conciliatoires qui paraissent toujours latents, loin de tout ce qui se déroule sur la scène mondiale.

Le futur des Arabes s'étend vers un temps prolongé et sanglant où il est inutile d'être à la recherche du nouvel Islam et sa version impossible, comme si nous faisons face à une troisième guerre mondiale durant laquelle les musulmans, aux différentes aspirations, appellent à la prière d'une voix unanime et semblable, prononçant la Chahada diffusant dans l'Est et l'Ouest leurs politiques tiraillés, reflétant leurs régimes épars et leurs civilisations qui dépassent leur population nombreuse dans le monde. Les musulmans sont toujours prisonniers de crises intellectuelles et de civilisations importantes qui les rendent tiraillés entre un Etat puissant et un autre moins puissant,

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Dr. Nassim El Khoury*

Le futur des Arabes entre le changement et autrui.....60

• *Général Elias Abou Jaoudé*

Le terrorisme et les efforts internationaux et régionaux visant à l'éradiquer 62

• *Dr. Nabil Srour*

La Chine, les changements internationaux et la protection de l'expérience de la réforme économique.....64

historically known to having adopted a traditional policy of abstaining from interfering in the internal affairs of the countries as well as a foreign policy that leads to solving international conflicts in pacifist ways.

Dr. Nabil Srour

China, the international transformations and the protection of the economic reform experience

After more than 3 decades since the stage of internal reform that China had witnessed during the time of its historical leader Ding Xiao Bing, China has sought openness to outside countries through letting itself go international in an odyssey that led it to advanced stages in the political and economic frame.

China, the largest country in both circumference and population, has realized that opening up to the world at the beginning of the 21st century requires it to as much as possible discard a cultural - national heritage that was an obstacle standing between it and its progress in taking its expected role on the international scene.

The national dimension that Chinese politicians possess is an essential dimension that lies in the depth of their personalities and getting rid of it overnight was not an easy task to tackle.

Therefore, China worked on following a balanced path that does not destroy or cancel neither the traditional nor the national heritage in the personality of the Chinese individual all the while generating the element of openness in all its new dimensions of staying in touch with the modern techniques, technologies and communication means.

Furthermore, the Chinese leadership worked on containing all the dimensions that exist in the national variations and the differences between Central China and the extremities and also worked on containing the internal problems that might emanate from the public and ethnic variety in the country.

In the end, China succeeded in laying the foundations of a smart and conscious diplomacy about the events that surround it regionally, particularly in the tense areas of the world. Moreover, China has adopted a flexible policy towards the issues of the Middle East but at the same time, it couldn't independently take political stances from the accelerating events and the interlaced files in the Arabic region.

As a result, China made a specific approach towards the crises in the Arabic region, particularly the Syrian crisis and the rise of the phenomenon of terrorism and extremism in addition to the files of the tense regions and their strategic repercussions. China has developed its stances according to its vital interests, with the economy being on top of the list, even though China was

The International anti-terrorism Summit Convention in the year 2005 resulted in the General Community declaring for the 1st time on September 8, 2006 the counter terrorism joint global strategy of the United Nations. The strategy includes a work plan that aims to deal with the circumstances that lead to the spread of terrorism, prevent terrorism and fight it, taking measures to strengthen the countries' capabilities in fighting terrorism, boosting the role of the United Nations in fighting terrorism and guaranteeing the respect of Human Rights during the fight against terrorism. The EU, from its side, insisted on the need to adopt a full approach in dealing with the phenomenon of terrorism. The most relevant procedures are: intensive investigations, the political – diplomatic dimension, inter- cultural dialogue, inter-religious dialogue, fighting funding and transport security, the strategy of fighting Jihadi recruitment and the spread of radical or extremist mentality. The G8, NATO, the Organization of American countries and the league of Arab Countries took the necessary measures in fighting terrorism that threatens international stability. However, the success of these measures in repressing this dangerous phenomenon in the Middle East and particularly in Syria demands looking the other way when it comes to the main causes that obstruct the role of the International Community in fighting terrorism, especially the major countries and their conflicts in taking over the riches of the world, not to mention the strategy of some developing countries in the Middle East that seek to have regional power at the cost of Human political and social rights. Moreover, the United Nations should take decisive procedures and measures just like what happened in Afghanistan at the beginning of the 3rd Millennium, which is the Legal Right of a Humanitarian Military Intervention in order to provide Humanitarian Security that is the essence of international relations.

Terrorism and international and regional efforts to fight it

Terrorism and extremism are a constant threat to international safety, security and stability in all countries and societies. The reigning idea nowadays is that terrorism is an Islamic product and that acts of violence and the suicidal explosions targeting innocent civilians are led by extremists affiliated to el Qaeda and extremist Takfiri groups. However, terrorism is not a phenomenon that is exclusive to the Arabic and Islamic world, for it spreads in Latin America, Europe, Asia and Africa. In fact, these criminal acts that break the international pacts of human rights and the provisions of the international humanitarian law have no relation whatsoever to divine religions, particularly Islam and Christianity because those religions call for forgiveness, tolerance and affection. Terrorism has become a source of worry for the International Community since 1937 when the United Nations put forth an agreement to prevent and suppress terrorism. During the 60s, all member countries were able to participate in negotiating agreements concerning fighting terrorism and related protocols that have been established under the supervision of the United Nations and affiliated agencies. Moreover, the international community established between 1963 and 1999 around 12 legislative acts in order to fight terrorism. The General Assembly of the United Nations also ratified numerous international agreements to fight terrorism. These international legal rules, in addition to the ratified related protocols, form the international regime for fighting terrorism that is considered as a main frame in the international cooperation against terrorism. An international treaty that is a comprehensive agreement project concerning terrorism is currently being negotiated. In addition, the Security Council resolutions 1267, 1373, 1526, 1536, 1540 and 1566 form a solid and comprehensive ground in order to fight terrorism on a global scale. These resolutions that have been ratified before and after the terrorist assaults on 11 September 2001 incite the member countries to implement them through national laws that abide by the commitments stipulated in the treaties.

intellectual and cultural crises that cause them to swing between one powerful country and another less powerful, and between versions of texts, ideas and regimes. They also continue being torn between the past and the future and between the concepts of modernization, heritage, contemporarization, Others and change which leads them to remain a nation threatened to be dissolved between the autocracy of production and that of consumption. There is no change without the Others, and the imported tenacity in clinging to the mentality rejecting any interaction is a behavior that might lead civilization to downfall and maybe even death. For the world has become flat instead of round and the change that accompanies the movement of people and time is inevitable.

While waiting for the prospects of the cruel, distant and costly change, Arabs take refuge in the Greek wisdom: "The Gods do not punish humans when they are angry with them. Instead, they suffice in putting the authority into the own hands of those humans".

The future of the Arabs between Change and Others

Muslims are characterized by their remarkable presence in the field of wars. However, it is not possible that this violence, in all its aspects, characteristics and grounds has pure religious motives, as depicted by the international media. They have cumulated defeats, injuries and setbacks throughout history because of their regimes and versions of the multiple Islamic reigns that haunt the West and its mentality. As a result, the Muslims are fully aware that they are being constantly abused, their riches and treasure exploited through different means and contemporary events and this turns them into a sort of fuel that is being used during conflicts in addition to continuously complaining from the repercussions of such incidents.

If the Middle Eastern Muslims were given the riches of the earth and heaven, greed or wide presence in their region will logically lead to reaching out to their regimes, beliefs and religion. Therefore, the future of Arabs and Muslims is torn between two centripetal forces: The centripetal force of change that is taking the world by storm and dragging them to it, whether whole or half heartedly, and the centripetal force of this change being inevitably centralized in Others, namely the regional and international forces, most of them non Arabic and non Islamic. Arabs are eventually divided between extremists who refuse change for the mere fact that it is induced by the West and the Others on one hand and enthusiastic toward this inescapable change and globalization. The remaining category includes the conciliatory faction that seems to be dormant and secluded from the current events.

The future of the Arabs stretches to a long bloody era where the impossible and constant search for neo-Islam in its impossible version no longer works. It is as if we are living in the prospects of a 3rd World War where Muslims, with all different expectations and aims, share a unified prayer and multiple cries of the two Shahadas. However, they fill both the East and the West with their dispersed politics, their perplexed regimes and their civilizations that outnumber their presence in the world. Muslims remain captives of major

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Dr. Nassim El Khoury*

The future of the Arabs between Change and Other ***52***

• *General Elias Abou Jaoude*

Terrorism and international and regional efforts to fight it ***54***

• *Dr. Nabil Srour*

China, the international transformations and the protection of the economic reform experience ***56***

Annexe

Le Dôme de fer israélien
Cinq batteries anti-missiles "Iron Dome" protègent Israël contre les tirs de roquette
1 Radar de détection et de pistage
roquettes
Gaza
ISRAËL
Ordinateur central
2
Lance-missile
3
Taux de réussite: entre 75% et 90%, selon l'armée
Source : Rafael Advanced Defense Systems
AFP

à Gaza n'est pas un crime»[37]. L'ONU tente de jouer le rôle de médiateur efficace, cherchant à apaiser les relations entre Israéliens et Palestiniens, et surtout cherchant à rendre pertinent le cessez-le-feu engagé.

Le rôle diplomatique de l'ONU est complété par un rôle humanitaire et financier, qui intervient toutefois à la fin du conflit. L'ONU promet une aide internationale de 5.4 milliards de dollars pour la reconstruction à Gaza.

Cette guerre confirme donc la fin du processus de paix israélo-palestinien dont il était question depuis le début des années 2000.

Les négociations entre Israéliens et Palestiniens semblent dans l'impasse, à l'heure où le Premier ministre israélien, Benjamin Netanyahou annonce de programmes d'extension de colonies en Cisjordanie sur 400 hectares pris aux Palestiniens, à proximité de la colonie de Gvaot. Nétanyahou brise donc tout espoir de paix, dans la mesure où la fin de la colonisation est prôné par les Palestiniens comme une condition à la paix, et ce, depuis 1967.

Lors d'une conférence de presse, le 27 novembre 1967, le Général De Gaulle déclarait : «l'occupation ne peut aller sans oppression, répression, expulsion. Elle engendre la résistance qu'Israël qualifie de terrorisme». Le conflit israélo-palestinien perdure donc en raison de l'absence de compromis de la part d'Israël, quant à la limitation de la colonisation et de la reconnaissance d'un Etat palestinien viable.

La guerre de Gaza illustre donc toutes les problématiques qui ont émergé en plus de soixante dix ans de conflits.

37- «Plus de 500 enfants ont été tués durant le conflit, bien plus encore ont été blessés. Qu'ont-ils fait de mal? Naître à Gaza n'est pas un crime».

ces deux pays ne constituent pas un axe géopolitique pertinent à l'origine d'une victoire palestinienne sur Israël. Le Hamas s'est trouvé isolé par non seulement les pays occidentaux, traditionnels alliés d'Israël, mais aussi par l'Arabie Saoudite et la Jordanie.

C- L'ONU: «figurant» du conflit israélo-palestinien

L'ONU échoue dans ses deux missions, de prévention du conflit et de protection des populations civiles dans le cadre des opérations de maintien de la paix. Un déficit de l'efficacité de l'Onu a été noté durant ce conflit, auquel s'ajoute un déficit structurel, puisque le Conseil de Sécurité ne s'est pas réuni pour discuter de l'urgence d'une intervention militaire ou encore des sanctions contre l'Etat hébreu.

L 'ONU ne semble pas en mesure de réunir le Conseil de Sécurité et se contente de déclaration de principes et de dénonciation des raids israéliens, comme cela a été le cas par le Secrétaire général des Nations Unies, Ban Ki Moon, lorsque Israël a bombardé l'école des Nations Unies: «Bombarder des écoles des Nations unies est absolument inacceptable, ces agissements doivent faire l'objet d'une enquête complète et approfondie. J'appelle une nouvelle fois à ce que justice soit faite».

Le 23 juillet, le Conseil des droits de l'Homme de l'ONU adopte une résolution qui prévoit la mise en place d'une commission d'enquête internationale et indépendante pour faire la lumière sur les violations du droit international humanitaire et des droits humains dans les Territoires Palestiniens occupés.

Le 13 octobre, lors de sa rencontre avec le Premier ministre israélien, Nétanyahou, Ban Ki Moon a déclaré que «Naître

le représentant de la Ligue arabe auprès des Nations Unies d'entamer des consultations urgentes au sein du groupe arabe pour réclamer la tenue d'une réunion d'urgence du Conseil de sécurité»[35].

Parmi les Etats, la Turquie se place du côté du Hamas et dénonce l'opération militaire israélienne de manière très virulente: «[Israël] a surpassé Hitler dans la barbarie», déclare le président turc Recep Tayyip Erdogan, évoquant un génocide. L'Iran rappelle, lors de cette guerre, son soutien au Hamas, et plus particulièrement soutient la nécessité de la lutte armée contre Israël[36].

L'Egypte est ouvertement hostile au Hamas, étant une branche locale des Frères musulmans. La politique du nouveau président égyptien, Abd-el-Fatah el Sissi, constitue une politique emblématique de soutien à la politique israélienne, qui ne dit pas son nom. L'Egypte ferme ses frontières avec Israël pour empêcher l'afflux des Palestiniens vers l'Egypte, et collabore avec les services de renseignements israéliens. L'Egypte ne semble plus porteuse de la cause palestinienne, comme au temps de Nasser.

Néanmoins l'Egypte reste impliquée dans les propositions de cessez-le-feu, notamment celui du 4 août, effectif le 5. Les négociations du cessez-le-feu final ont par ailleurs lieu au Caire, par la médiation du président égyptien. Les négociations indirectes entre les deux parties, prévues dans un délai d'un mois après le début du cessez-le feu, n'ont par contre pas encore été effectives.

Le Qatar et la Turquie ont offert leur médiation. Cependant

35- Déclaration du 9 juillet 2014.

36- Le Président Rohani déclare: «Aider le peuple palestinien opprimé et empêcher le régime sioniste de mener ses atrocités est de la responsabilité de toutes les organisations internationales et de la liberté des pays dans le monde». L'ayatollah Ali Khamanei demande aux Palestiniens de poursuivre la lute armée: «la seule façon de faire face à ce régime sauvage est de poursuivre la résistance, la lutte armée et de l'étendre à la Cisjordanie», in Le Figaro, 23 juillet 2013.

- Le Secrétaire général de l'ONU, Ban Ki Moon: «[…] extrêmement préoccupé par la dangereuse escalade de la violence, qui a déjà entraîné la mort de plusieurs Palestiniens et fait de nombreux blessés après des opérations israéliennes contre la bande de Gaza».

-Le Parlement européen: «aucune justification à des attaques ciblant délibérément des civils innocents».

-Le Président du Conseil européen, Herman Van Rompuy: «le bain de sang doit cesser»(31).

Les Etats-Unis se présentent depuis le début des combats comme le soutien inconditionnel à Israël, qui a le droit à la légitime défense, aussi bien donc au niveau diplomatique et politique, qu'au niveau militaire avec la collaboration dans le système «Iron Dome»(32).

Cependant, les Etats-Unis encouragent dès le début du conflit «la cessation des hostilités, y compris le retour à l'accord de cessez-le-feu de novembre 2012»(33). Ils se félicitent en outre de l'accord du cessez-le-feu entre Israéliens et Palestiniens et s'engagent à la poursuite des négociations(34).

B- Alliances et mésalliances au Moyen-Orient et dans le monde arabe

Même les pays arabes sont de moins en moins impliquées dans la question palestinienne. Durant tout le conflit, la Ligue arabe n'a publié qu'une seule déclaration de principe, dans laquelle le Secrétaire général de la Ligue arabe, Nabil al-Arabi, a «chargé

31- In Le Figaro, **«Gaza: l'UE demande l'arrêt du 'bain de sang'»**, 17 juillet 2014.

32- Voir supra

33- Barack Obama, lors d'une conversation téléphonique avec le Premier ministre israélien le 10 juillet 2014, in Le Monde.

34- "Nous considérons cela comme une occasion, pas comme un acquis. Il reste une longue route à faire, nous en sommes conscients et nous nous y engageons les yeux grands ouverts".

médiatrices du conflit israélo-palestinien. La cause palestinienne serait-elle devenue une cause obsolète dans la politique étrangère des Etats? L'Occident, allié d'Israël, semble mobilisé sur d'autres intérêts, moins problématiques et plus faciles à gérer.

Mais nous pouvons aussi analyser la situation d'une autre manière: le conflit israélo-palestinien n'est pas ou n'est plus un conflit mondial. Il semble avoir perdu de sa pertinence dans les relations internationales, dominées par une autre ellipse géostratégique (l'Europe de l'Est-la Russie et l'Asie). Le conflit israélo-palestinien reste un conflit régional, voire local. L'exporter serait un moyen de soutenir les extrêmes aussi bien du côté palestinien que du côté israélien. La thèse de Maurice Goldring[29] vient contester celle des signataires[30] de la tribune du Monde du 4 août 2014, pour qui le conflit israélo-palestinien est un conflit mondial, qui «concerne et touche à l'identité des millions d'Arabes et de Musulmans, des millions de Chrétiens et d'Occidentaux, des millions de Juifs dispersés dans le monde». Ces derniers appellent entre autre la France à se mobiliser de manière plus concrète dans ce conflit, plaidant qu'«une certaine idée de la France se joue à Gaza», interpellant les pouvoirs publics sur la situation désastreuse et dans l'impasse à Gaza, dénonçant l'apartheid dont est victime la population palestinienne et appelant à un renouvellement de la politique arabe de la France.

La mobilisation internationale semble dès lors se limiter à une dénonciation générale des bombardements israéliens, sans toutefois d'actions concrètes relatives à l'élaboration de sanctions contre Israël. Quelques exemples de critiques de l'intervention israélienne :

29- Universitaire à Paris VIII, auteur de **«Les ex-communistes»**, Le bord de l'eau, 2014.

30- Tribune rédigée par les intellectuels français: Rony Bauman, Régis Debray, Christiane Hessel et Edgar Morin.

fer» ou «IronDome» coûte à Israël 100.000 dollars[28].

Cette guerre pointe néanmoins du doigt les faiblesses d'Israël: la guerre coûte cher pour Israël (48 millions de dollars), surtout le coût de la recherche des tunnels, principale mission de Tsahal; et est dangereuse pour les soldats israéliens depuis le début des opérations terrestres (25 tués en 5 jours de combat). Il s'agit pour Israël de trouver un point d'équilibre entre le coût humain, diplomatique et économique de la guerre et les avantages politiques de l'opération «Bordure protectrice».

III- Réactions et légitimation du conflit: la fin du processus de paix?

A- La nouvelle diplomatie internationale: du discours à la «diplomatie humanitaire», l'échec de l'engagement politique des puissances internationales

La mobilisation internationale dans cette guerre est certaine pour dénoncer les conséquences sur le plan humanitaire du conflit. On distingue bien évidemment deux camps: ceux qui soutiennent Israël, ceux qui soutiennent les Palestiniens et ceux qui cherchent à s'imposer comme des médiateurs pour arrêter le conflit et trouver une solution pacifique de règlement des différends entre Israéliens et Palestiniens.

Cependant, on constate peu d'opposition assumée d'Etats, voire de puissances au conflit. Il semblerait qu'une union sacrée se soit formée autour du gouvernement israélien pour affaiblir le Hamas, jugé comme un groupe terroriste, inapte à devenir un interlocuteur intéressant pour les puissances occidentales,

28- Chaque batterie de ce système coûte 500.000 dollars et chaque missile 60.000 dollars pour détruire une seule roquette dont le coût de production est seulement de 1.000 dollars.

de l'Autorité palestinienne n'hésite pas quant à lui à parler de «génocide»[26].

Le principe de proportionnalité est également remis en cause: 2100 morts palestiniens contre 73 morts israéliens (dont 64 soldats et un enfant). Lors des négociations du cessez-le-feu, le Hamas insiste sur le nombre de pertes civiles et garde secret le bilan de ses «martyrs», alors qu'Israël affirme que Tsahal a tué 1068 «terroristes» avant le 19 août.

C- Affaiblissement et discrédit d'Israël

Tout au long de la guerre, Israël est vivement critiqué par l'opinion publique internationale, choquée par les images de la guerre et l'injustice des combats.

En Israël, Benjamin Netanyahou, crédité de près de 80% d'opinions favorables pendant la guerre, a vu sa côte de popularité chuter: 54% des Israéliens considèrent cette guerre comme un échec.

Sur le plan financier, le coût de la guerre est comparable au coût de la seconde guerre du Liban de 2006, 1.9 million d'euros, soit 1% du PIB israélien, selon le ministre israélien de la Défense, Moshe Yaalon[27]: «Les dépenses de l'opération «Bordure protectrice» - dépenses militaires et dépenses directes – s'élèvent à plus de 9 milliards de shekels. Nous avons attaqué plus de 6.000 cibles, plus de 5.000 d'entre elles via les forces aériennes et quelque 900 à partir de la terre et de la mer».

Selon le ministre israélien de la Défense, chaque interception de roquette palestinienne par le système de défense «Dôme de

26- «Ceci est un génocide. Le meurtre de familles entières est un génocide commis par Israël contre notre peuple palestinien», in Le Point, 9 juillet 2014.

27- Coût des opérations militaires comparable à celui des opérations israéliennes pendant la guerre du Liban de 2006.

un quartier résidentiel au sud de Gaza[22].

En tout, 55.000 maisons sont prises pour cible, dont 17.200 totalement ou quasiment détruites[23].

On pourrait faire ici un rapprochement entre cette opération «Bordure protectrice» et la précédente «Plomb durci», menée de 2008 à 2009. La mission d'établissement des faits des Nations Unies sur le précédent conflit de Gaza avait analysé la stratégie israélienne de la sorte:

«Selon le gouvernement israélien, les opérations militaires de Gaza avaient été programmées dans toute leur ampleur et dans tous les détails. Il a beau avoir cherché à les présenter essentiellement comme une réaction aux attaques à la roquette dans l'exercice de son droit de légitime défense, la Mission considère que son plan visait, au moins en partie, une cible différente, la population de Gaza dans son ensemble»[24].

L'action militaire d'Israël remet donc en question le droit international, et plus particulièrement le droit international humanitaire[25] et le droit des conflits armés, censés protéger les civils ne participant pas aux hostilités, dans la mesure où les bombardements intensifs à Gaza n'ont pas de justification militaire, puisqu'ils ne font que terroriser la population civile. La commissaire aux droits humains des Nations Unies, Navi Pillay, estime déjà fin juillet que des «crimes de guerre» auraient pu être perpétrés par les deux camps, en l'occurrence Israël. Le Président

22- «Chadjaya est une zone civile où le Hamas a placé ses roquettes, ses tunnels, ses centres de commandement […] Cela fait des jours que nous avons prévenu les civils de Chdajaya qu'ils devaient évacuer. Le Hamas leur a ordonné de rester, c'est le Hamas qui les a mis dans la ligne de mire», selon Tsahal. In Libération, **"Journée sanglante à Gaza: près de 100 Palestiniens tués"**, 20 juillet 2014.

23- Ibid

24- Mission d'établissement des faits des Nations Unies, A/HCR/12/48, par. 1883, 2009

25- La Convention IV de Genève de 1949 et le Protocole I sur les conflits armés de 1977.

dont 31 complètement détruites, 5 universités, 21 hôpitaux et cliniques, 14 banques, 8 usines de traitement de l'eau, entre le début de la guerre et le 1er août[19].

B- Une guerre contre le droit: les civils, premières victimes

La population civile est la principale victime de cette guerre, comme c'est le cas dans toutes les guerres de type total, dans la mesure où elle devient la cible privilégiée des bombardements et des stratégies d'étouffement par l'embargo et le blocus par exemple. Victimes innocentes, collatérales des représailles menées dans le cadre d'une stratégie de légitime défense selon Israël, comme le démontre le bombardement par des tirs d'artillerie israéliens sur une école de l'ONU dans le nord de la bande de Gaza le 30 juillet faisant 16 tués. Mais aussi «personnes protégées» par le droit international humanitaire (DIH). Le paradoxe réside en ce point, même si des trêves humanitaires ont été prévues[20], Israël entend user de stratégies de terreur pour fragiliser la population civile.

Le bilan de la guerre est assez lourd pour les Palestiniens: 1118 tués parmi la population civile, plus de 6200 blessés, 240.000 déplacés (dont plus de 170.000 ont trouvé refuge dans l'un des 82 centres gérés par l'ONU)[21].

La journée du dimanche 20 juillet est considérée comme la plus sanglante: plus de 100 civils Palestiniens ont été tués à Chadjaiya,

19- Source: «**Gaza under attack**», Euro-Mid Observer, août 2014.

20- Trêve de 72h après 30 jours de conflit, le 5 août, après que l'armée israélienne ait annoncé avoir détruit tous les tunnels qui mènent de Gaza vers Israël et retire la totalité de ses troupes terrestres. La pause prend fin lorsque le système «Iron Dome» intercepte des roquettes tirées depuis Gaza.

21- Selon le Bureau de coordination des affaires humanitaires de l'ONU (OCHA).

deuxième ville la plus importante après Rafah, mais aussi la plus paupérisée en raison du camp de réfugiés (72.000 réfugiés), et enfin Rafah, ville frontalière stratégique, point de passage avec l'Egypte[17].

Du nord au sud de la bande de Gaza, Israël bombarde les populations urbaines des quartiers résidentiels.

A l'échelle locale, trois écoles, transformées en centre d'accueil pour réfugiés et gérées par l'agence de l'Onu pour l'aide aux réfugiés palestiniens (UNRWA), sont visées par les frappes israéliennes. Elles sont situées à Rafah, BeitHanoun (le 24 juillet) et à Jabaliya (le 31 juillet). Les frappes ont fait environ une quarantaine de morts. En tout 142 écoles ont été visées.

La stratégie d'Israël s'assimile à un véritable urbicide[18], c'est-à-dire les violences qui visent la destruction d'une ville, non en tant qu'objectif stratégique, mais en tant qu'objectif identitaire, comme si la ville était l'ennemi. Gaza est en effet l'ennemi pour Israël pour ces deux raisons :

- Gaza est l'enclave politique du Hamas
- Gaza est le territoire revendiqué par les Palestiniens.

La bande de Gaza recouvre donc une dimension identitaire de premier plan, qui menace la sécurité et surtout la pérennité d'Israël. Ce qui pour Israël légitime cet urbicide, qui se manifeste par la destruction des infrastructures et en particulier les tunnels. Israël aurait à la fin de la guerre détruit près de 32 tunnels, selon le porte-parole de l'armée israélienne, MotiAlmoz, 4683 «sites terroristes» sont détruits, 32 tunnels et 900 combattants du Hamas tués. 108 mosquées sont touchées par les frappes israéliennes,

17- Trois points de passage essentiels: celui de Rafah, sous contrôle palestinien, KeremShalom, point de passage commercial et Soufa.

18- Terme défini par Bogdan Bogdanovic, l'ancien maire de Belgrade, architecte de formation, pour désigner «le meurtre rituel des villes».

d'estime et a pleinement joué son rôle de mouvement de résistance à Israël». Rappelons tout de même que l'Etat hébreu n'a pas remporté la moindre guerre depuis plus de quarante ans, bien que disposant de capacités militaires et du soutien de la communauté internationale dans les guerres, qu'il considère de légitime défense.

L'acceptation du cessez-le-feu par Israël est considérée par le Hamas comme une «victoire pour la résistance»[16]. D'ailleurs après le cessez-le-feu, le Hamas enregistre un regain de popularité au sein de la population palestinienne. 79% des personnes interrogées jugent que le Hamas a gagné la guerre contre l'Etat hébreu. Selon le Centre palestinien pour la recherche politique et les études d'opinion (CPREO), la guerre constitue bien évidemment le premier facteur à l'origine de ces changements, comme nous avons pu le constater après chaque intervention israélienne à Gaza en 2009 et en 2012.

II- Une guerre urbaine à l'encontre du droit international?

A- Une guerre urbaine

Les violences de cette guerre s'inscrivent par ailleurs dans une logique de guerre urbaine, qui touche principalement les civils dans les principales villes de la bande de Gaza: BeitLahiya et BeitHanoun, qui ont servi de portes d'entrée aux chars israéliens au début de cette guerre; le centre de Gaza, centre névralgique de la bande de Gaza; Chadjaiya, bastion de la branche armée du Hamas, très densément peuplée, et ville-départ des tunnels vers Israël (Chadjaiya illustre bien l'intensité de la guerre urbaine et des enjeux qui s'y rattachent); Deir al-Balesh, qui concentre quatre des huit camps de réfugiés (soit 145.000 Palestiniens); Khan Younès,

16- Moussa Abou Marzouk, un responsable du mouvement islamiste du Hamas.

début de l'opération 'Bordure protectrice'. Aujourd'hui[13], ils en ont environ un cinquième, mais ça fait encore 2.000 projectiles».

Les Gazaouis et le Hamas semblent par ailleurs intégrer cette même logique de la guerre totale. Le combat se présente comme la seule voie pour mettre fin au blocus. D'ailleurs la légitimité du Hamas repose sur l'idéologie de la confrontation et de la résistance. Le mouvement symbolise l'identité nationale des Gazaouis et la résistance à l'occupation israélienne. Ainsi le Hamas déclare que «tous les Israéliens sont devenus des cibles légitimes»[14].

Ainsi, les conditions de la trêve posées par le Hamas sont:

- levée du blocus sur Gaza
- ouverture des post-frontières de Rafah en Egypte
- abolition du no man's land le long de la frontière entre la bande de Gaza et Israël
- autorisation de pêcher jusqu'à douze milles marins
- libération des prisonniers palestiniens élargis en 2011 et arrêtés les dernières semaines avant l'arrêt du conflit.

Au cours de cette guerre, le dirigeant de l'Autorité palestinienne et leader du Fatah, Mahmoud Abbas, joue un rôle diplomatique dynamique, au Caire ou au Qatar, où réside, depuis son départ de Damas, le chef du Hamas, Khaled Mechaal. Cependant le soutien de la population palestinienne au recours à la lutte armée, notamment après le cessez-le-feu, décrédibilise la stratégie de négociation déployée par le président Abbas et confirme la position du Hamas au sein de la population palestinienne.

Selon Sébastien Boussois[15], «le Hamas a gagné une guerre

13- Mardi 2 septembre 2014.

14- In Jerusalem Post, 8 juillet 2014.

15- Conseiller scientifique de l'Institut MEDEA de Bruxelles, auteur de **«Gaza. L'impasse historique»**, Editions du Cygne, 2014.

«Bordure protectrice».

Depuis le 7 juillet, on assiste à une spirale de la violence, d'autant plus qu'Israël rejette toutes les propositions de cessez-le-feu et notamment le cessez-le-feu du 25 juillet, rejeté à l'unanimité. Au contraire, il intensifie la riposte contre le Hamas à Gaza.

Les revendications israéliennes sont ainsi clairement exprimées et s'inscrivent sous le signe d'un affaiblissement général du Hamas et des Palestiniens de Gaza, soumis une fois pour toutes à l'occupation israélienne:

- arrêt des tirs palestiniens

- destruction des souterrains, en l'occurrence des trente deux tunnels stratégiques

- démilitarisation de Gaza

- contrôle international de Gaza

- voire réoccupation de Gaza, comme le préconise le chef du parti d'extrême droite, «Israel Beitenou», Avigdor Liberman.

B- La lutte armée comme stratégie de résistance à l'occupation israélienne

Pour ce qui est de l'arsenal des Palestiniens, on compte 20.000 combattants(12) et des roquettes dont le 1/3 est produit sur place et le reste fourni par la Russie, la Syrie et l'Iran, principaux alliés et fournisseurs du Hamas.

Selon le ministre israélien de la Défense, Moshe Yaalon, «les organisations terroristes dans la bande de Gaza – le Hamas, le Jihad islamique et d'autres groupes – avaient 10.000 projectiles au

12- Dont 10.000 (les plus entraînés) font partie de la branche armée Ezzedine al-Qassam, et 8.000 de la Brigade al-Qods du Jihad islamique.

schéma – Annexe 1). Depuis le début de l'opération «Bordure protectrice», il a intercepté une dizaine de roquettes tirées depuis la bande de Gaza dans le sud d'Israël et sur les principales villes israéliennes, Tel-Aviv, Jérusalem ou même Haïfa. Son taux de réussite est évalué à 90% pour cette opération. Au total, six batteries sont déployées en Israël : une installée en 2011 dans la région de Beersheva, à 40 km de la bande de Gaza, trois autres près des villes côtières d'Ashkelon et Ashod et près de Nétivot, à 20 km de la bande de Gaza, et deux autres sont installées à Tel-Aviv en 2012. Une batterie suffit pour protéger une ville de 100.000 habitants comme Ashkelon.

Israël se lance ainsi dans une guerre que l'on peut qualifier de totale, consolidé par un gouvernement d'union sacrée entre la droite et l'extrême droite. Le commentateur militaire du quotidien Yediot Aharonot précise en effet que «tous ceux qui pensaient que nous allions nous contenter de nous livrer à une sorte de jeu vidéo où il suffit d'appuyer sur un bouton pour expédier un missile ou une bombe intelligente sur une cible apparaissant au milieu d'un écran se sont lourdement trompés. Nous avons affaire à une guerre où il faut tuer ou être tués»[(10)].

Le Premier Ministre israélien, Benjamin Nétanyahou, n'hésite pas, dès le début du conflit, à imputer la responsabilité de la guerre au Hamas[(11)] et prône le slogan «le calme contre le calme». Il est soutenu par 96% des Israéliens qui le pressent d'élargir l'offensive terrestre de Tsahal jusqu'au cœur de la bande de Gaza pour en finir avec le terrorisme. 97% des Israéliens sont d'ailleurs satisfaits de la manière dont Nétanyahou gère l'opération

10- In Julien Lacorie, «**L'enfer de Gaza**», Le nouveau Marianne, 25-31 juillet, p. 17.

11- «Aucune pression internationale ne peut empêcher Israël de poursuivre son opération à Gaza. Les dirigeants du Hamas se cachent derrière les citoyens de Gaza et ils sont responsables de toutes les victimes», in The Guardian, «**Ramadan in Gaza: life under missile-fire**», 11 juillet 2014.

contrebande[5], interception de livraisons d'armes mais aussi un système de défense passif comprenant le respect des mesures de sécurité pour la population israélienne en cas de tirs de projectiles (abris antiaériens installés dans les sous-sol des immeubles par exemple). Concrètement, pour l'opération «Bordure protectrice», Israël dispose de: 10.000 roquettes de 15 à 200 km de portée, plusieurs milliers de grenades propulsées RPG-7, une centaine d'obus de mortiers et une dizaine de missiles anti-chasse «Kornet» et des missiles sol-air, ainsi que des fusils d'assaut Ak-103. N'oublions pas par ailleurs les capacités de l'aviation militaire déployée pour cibler les tunnels, ce que les Israéliens appellent le «Gaza sous Gaza». Le 1er août, la Knesset vote l'envoi de 16.000 récidivistes supplémentaires, confirmant la détermination israélienne contre Gaza[6].

C'est surtout le système de défense anti-missile «Dôme de fer» ou «Iron Dome», mis en place en 2005, qui fait la force de l'armée israélienne. Capable d'intercepter les tirs de roquettes, d'artillerie et de mortier palestiniens de courte portée (de 4 à 70 km), ce système unique au monde est développé par Israël[7], avec le soutien des Etats-Unis[8], depuis le milieu des années 1990[9](voir

5- Les tunnels sont d'abord construits par les familles palestiniennes séparées par l'accord de paix de Camp David de 1979 entre Israël et l'Egypte. Dans les années 1980, ils deviennent des tunnels de contrebande, d'essence égyptienne, de dollars américains, d'or, de drogue, mais rarement d'armes. Depuis 2005, les tunnels deviennent une préoccupation majeure pour le gouvernement israélien en raison de l'implication du Hamas dans la contrebande et de leur multiplication depuis 2008.

6- On ignore cependant le nombre total de soldats israéliens mobilisés dans cette guerre.

7- Ce système a coûté 1 milliard de dollars à Israël, qui a confié le développement et la production des batteries au groupe d'armement public Rafael Advances Defence Systems.

8- Le Congrès américain a voté en 2008 une aide de 205 millions de dollars (en plus des 3 milliards d'aide militaire octroyée chaque année à Israël. Pour l'exercice budgétaire 2014, le Pentagone a prévu un financement de 220.3 millions de dollars de ce système. Toutefois, les Etats-Unis n'ont aucun droit sur la technologie de ce système.

9- Ce système recourt à de petits missiles guidés par radar. Chaque batterie du Dôme comprend un radar de détection et de postage, un logiciel de contrôle de tir et trois lanceurs équipés chacun de vingt missiles d'interception. Son taux de réussite, en général, varie entre 75 et 90%, selon les statistiques de l'armée. Le commandement des batteries est confié à un chef de batterie qui dépend d'un commandement central. Deux minutes sont nécessaires pour décider de l'interception. Rappelons que le système est actif lorsque les tirs se dirigent vers des zones habitées.

C'est dans les camps des réfugiés, notamment ceux de Chati et de Nousseirat, qui abritent 87.000 Palestiniens originaires des villes de Lod, Beersheva et Jaffa depuis la guerre de 1948, que la situation est la plus grave. D'autant plus que ces camps sont visés de manière permanente par des missiles d'avertissement de la part d'Israël.

La bande de Gaza est donc, déjà avant la guerre, un territoire fragile, autant sur le plan politique que social et économique. La guerre de juillet 2014, vient aggraver cette situation et éloigne les espoirs de développement et de désenclavement du territoire et de sa population.

I- La guerre de Gaza: une guerre conventionnelle qui reflète les aspects d'une guerre totale?

La guerre de 2014 s'impose d'emblée comme une guerre asymétrique, dans la mesure où une guérilla (l'armée du Hamas) s'oppose à une armée régulière (Tsahal).

Le Conseil des droits de l'homme de l'ONU dans sa Résolution du 23 juillet 2014 précise en effet que les deux parties au conflit ne peuvent pas être considérées sur un pied d'égalité et l'ampleur de leurs actions respectives fait apparaître, une fois de plus, un rapport totalement disproportionné.

A- Une guerre asymétrique: déséquilibre des forces et stratégie de destruction

La guerre de Gaza illustre bien évidemment un déséquilibre des forces au profit d'Israël, aussi bien sur le plan technique et balistique que sur le plan tactique. Israël dispose en effet d'un système de défense performant, comprenant tout un spectre d'action: frappes aériennes sur les lanceurs et les tunnels de

Depuis le désengagement israélien de 2005, les relations entre Israël et le Hamas restent tendues. Le Hamas, rejetant l'existence d'Israël, mène des actions militaires contre l'Etat hébreu. Entre 2001 et 2010, près de 5.000 roquettes ont été tirées sur Israël. Considérées comme des «actions terroristes» par la communauté internationale, ces formes d'activisme plongent le Hamas et la population de Gaza dans une situation d'isolement, voire d'enclavement. D'autant plus qu'Israël n'a pas tout à fait renoncé à la colonisation dans les territoires, ni à l'occupation totale de la bande de Gaza: Israël occupe en effet encore 30% des terres agricoles, qui sont interdites d'accès aux Palestiniens. L'état civil est toujours géré par les autorités israéliennes. En six ans, trois opérations militaires israéliennes - «Plomb durci» en décembre 2008 et «Pilier de défense » en novembre 2012 et de juillet 2014- ainsi que la mise en place du blocus[3] sur la bande de Gaza déstabilisent les espoirs de paix entre les deux camps.

Le Hamas gère depuis 2006 un «quasi-Etat», qui souffre d'une grave situation humanitaire.

Les Gazaouis vivent dans des conditions très précaires: un million de Palestiniens sont privés d'électricité, 750.000 privés d'eau courante. Les structures sanitaires sont peu efficaces et faiblement approvisionnées en raison du blocus (seul l'hôpital de Chifa reste plus ou moins fonctionnel). Selon le rapport de l'OCHA de juin 2012, 34% de la population active à Gaza est au chômage, 80% de la population vit en-deçà du seuil de pauvreté et 44% de la population est en état d'insécurité alimentaire[4].

3- Il s'agit d'un blocus terrestre, maritime et aérien, installé par Israël sur la bande de Gaza à la suite de la prise du pouvoir par le Hamas. 3000 pêcheurs sont touchés par ce blocus en raison de la limite maritime fixée à trois milles nautiques. 95% des pêcheurs ne parviennent à survivre qu'avec les aides humanitaires.

4- «**Five years of blockade: the humanitarian situation in the Gaza strip**», Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), juin 2012.

du Quartet international et de l'action de Tony Blair? qu'en est-il du processus de paix lancé à Madrid en 1991?

5- la problématique de la reconnaissance de deux Etats qui suppose le renoncement franc à la colonisation.

Avant de développer les enjeux de la dernière guerre israélo-palestinien sur le plan militaire, politique, économique et humain, il est utile de faire un rappel sur la situation de Gaza en tant que territoire enclavé, au cœur des relations belliqueuses entre Israël et les Palestiniens depuis 1948.

Gaza: une enclave civile et militaire depuis 1948

Gaza est un territoire de 362 km2, situé au sud-ouest d'Israël et au nord-est de l'Egypte, regroupant aujourd'hui près de 1.8 millions de Palestiniens.

La bande de Gaza devient un territoire occupé par l'armée israélienne en 1956, après la guerre entre Israël et l'Egypte, puis à partir de 1967, la guerre des Six Jours ayant permis à Israël d'étendre son influence et d'installer une administration militaire du territoire. Il faudra donc attendre l'année 2005, pour assister au démantèlement de la colonisation à Gaza et au retrait israélien, pour laisser place à un gouvernement palestinien autonome, incarné par l'Autorité Palestinienne, dirigé par le Hamas, après sa victoire aux élections législatives de 2006. Dès lors, la bande de Gaza passe du statut de «zone-tampon» israélienne à celui d'un territoire autonome, pôle de la résistance à l'occupation et à Israël[(2)] (et ce depuis 1987, puisque la première Intifada éclate à Gaza) et siège de l'Autorité Palestinienne.

2- « **Israël existe et continuera d'exister jusqu'à ce que l'Islam le fasse disparaître** », in Charte du Hamas, 18 août 1988.

Mais c'est surtout depuis le 27 octobre que les négociations indirectes entre Israël et le Hamas sont interrompues, en raison de l'implication, selon Israël, de militants palestiniens dans les attaques perpétrées dans le nord du Sinaï.

Cet article a pour but de démontrer, à travers l'analyse des enjeux de la guerre de juillet-août 2014, la place prépondérante de Gaza dans les relations israélo-palestiniennes, en tant que noyau dur de la résistance palestinienne, incarnée plus particulièrement par le Hamas, mais aussi en tant que cible privilégiée d'Israël pour la reconquête des territoires palestiniens et pour asseoir sa domination sur les Palestiniens, soit par les moyens militaires, considérés comme le reflet d'une néo-occupation de la ville de Gaza.

Victoire militaire pour Israël, victoire politique pour le Hamas, la guerre de Gaza illustre les aspects d'une guerre totale, voulue par l'Etat hébreu, pour discréditer, voire anéantir le Hamas et son influence dans les territoires occupés.

L'intérêt de cet article est par ailleurs de démontrer une fois de plus que la guerre de Gaza reflète les cinq problématiques, qui sont en jeu depuis 2005, à savoir :

1- la problématique des ultras: deux communautarismes ethnico-religieux qui s'opposent: le groupe radical islamiste du Hamas et la droite, voire l'extrême droite israélienne, avec le Likoud et Israel Beitenou;

2- la problématique des légitimités: celle de la souveraineté palestinienne et celle de la sécurité israélienne;

3- la problématique de la discordance de la politique intérieure israélienne, marquée par la lâcheté de la gauche sociale démocrate dans la recherche d'une politique de rapprochement avec les Palestiniens;

4- la problématique de l'échec de toute diplomatie: qu'en est-il

devait représenter un enjeu de survie pour le groupe islamiste et établir les bases pour l'établissement d'un futur Etat palestinien.

Or, l'enlèvement des jeunes israéliens est considéré comme un moment de rupture dans cette nouvelle politique engagée entre Palestiniens, mais aussi entre Israéliens et Palestiniens depuis le cessez-le-feu de 2005 et le désengagement unilatéral d'Israël de la bande de Gaza.

L'histoire nous révèle que la politique israélienne développe des stratégies de riposte de manière assez rapide, et sans condition de dialogue.

En effet, le 17 juillet 2014, le Premier ministre israélien, Benjamin Nétanyahou lance l'opération «Bordure protectrice» contre le Hamas, tenu responsable des obus mortiers ou de roquettes tirés depuis un territoire dont il est le maître: Gaza. Le but de l'offensive terrestre israélienne n'est pas de réoccuper la bande de Gaza, mais d'anéantir la force de frappe du Hamas(1).

Après cinquante jours de guerre, Israël accepte un cessez-le-feu «illimité», entré en vigueur le mardi 26 août 2014 à 19h, qui prévoit l'ouverture immédiate des points de passage entre Israël et l'enclave palestinienne pour l'entrée rapide de l'aide humanitaire, de secours et des moyens de reconstruction, c'est-à-dire un allègement du blocus imposé depuis 2006 par Israël et qui asphyxie 1.8 millions de Gazaouis, donc un élargissement de la zone de pêche palestinienne en Méditerranée, permettant «la pêche jusqu'à six miles marins», puis à douze miles, ainsi que l'engagement des négociations sur la levée du blocus. Jusqu'à la rédaction de cet article, les résultats de ces négociations sont peu effectifs, d'autant plus que le mois d'octobre a été marqué par des tensions entre Palestiniens et Israéliens, notamment concernant l'accès aux Palestiniens à l'esplanade des Mosquées à Jérusalem.

1- Selon le quotidien libanais, The Daily Star, il s'agit de la stratégie «de la tondeuse à gazon», «c'est-à-dire qu'Israël doit intervenir régulièrement pour maintenir le statu quo comme on doit tondre sa pelouse régulièrement, dès que l'herbe a repoussé».

Gaza 2014: l'ultime guerre israélo-palestinienne

Angela Kahil *

Introduction

Le 12 juin 2014, le mouvement du Hamas est accusé par Israël de l'enlèvement en Cisjordanie de trois jeunes israéliens issus d'une colonie de Cisjordanie, retrouvés morts trois semaines plus tard. En représailles, Israël assassine un adolescent palestinien. Ces évènements, suivis d'une vague de manifestations et de heurts, sont considérés comme les causes principales et directes de ce que nous avons appelé «la guerre de Gaza».

Dix jours auparavant, un gouvernement de «consensus», incarnant la réconciliation entre le Hamas et le Fatah, conclu en avril, est entré en fonction dans l'Autonomie Palestinienne. Rappelons qu'il s'agit là d'un enjeu important dans la mesure où le Hamas était vivement critiqué à Gaza et isolé sur la scène palestinienne par le Fatah et sur le plan diplomatique par les pays de l'UE (qui ont inscrit le Hamas sur la liste des groupes terroristes) et surtout par le Qatar, son principal bailleur de fonds. Ce gouvernement

*Enseignante-chercheur, chargée de cours à l'USEK

شرف. تضحية. وفاء

10.Brain cells regenerate often just as skin cells do. False

(If you score 8 out of 10 you are doing well. If your score is below 8 you may want to consider learning more about the subject.)

Answers to Self-Test about the brain:

1. The brain of modern humans is exactly the same as primitive human beings. False: The brain of modern humans is much more developed than primitive man and is larger in size.

2. Men are less able to focus on more than one thing at a time than women are. True: In general it is more difficult for men to focus on more than one thing at a time than women. Women are capable of cooking, talking on the phone and carrying babies at the same time while men find this difficult.

3. The right side of the brain controls motor skills of the left side of the body. True

4. The brains of men and women are exactly the same. False: they differ in more than one way and this impacts gender differences.

5. Every part of the body is connected to a specific spot in the brain. True

6. Men have more connections between the left and right sides of the brain than women do. False: women on the average have fifty million more connections between the right and left sides of the brain than men do. This improves her communication skills with baby girls often speaking earlier than boys and doing better with verbal communication during elementary school.

7. The number of knowledge cells in the brain is more than the total population on earth. True

8. The mind and the brain are the same thing. False: the mind is the brain in action while the brain is the organ in our head.

9. If we get upset it is our fault not the fault of the person or event that upset us. True

Recommendations

To introduce emotional intelligence to any group or institution (including the Army), the following steps should be taken into account:

1.Form a committee to assess the present situation and pinpoint weaknesses and points that needs to be improved. The needs assessment should be done in a scientific way utilizing more than one research tool (questionnaires, interviews, focus groups, etc)

2.Formulate recommendations based on the findings.

3.Set clear objectives for development and the introduction of emotional intelligence skills.

4. Develop a strategic plan with:
   a. clear mission, vision and values
   b. clear short, medium and long term goals
   c. well defined activities
   d. clear time table
   e. clear evaluation criteria
   f. all resources, money and personnel available

5. Implement the plan

6. Evaluate, correct and improve

7. Make annual and semi-annual revisions of the plan. Create action plans to adjust and improve the plan as needed.

8. Repeat the above cycle

• Strengthened relations between the employee and his immediate supervisor

Basic Principals of a Good Performance Appraisal System

• The performance appraisal system is implemented in cooperation with the employee and not imposed upon him

• The planning and implementing of the performance evaluation is a joint effort between management and staff

• The major objective of performance appraisal is to emphasize what the employee has done well rather than pinpointing only mistakes.

Conclusion

Emotional intelligence has proven to be important in education, management, institutional development and for individuals. Countries such as Canada, USA, Australia, and Scandinavia (and others) are making emotional intelligence part of the school curriculum. Major companies are including emotional intelligence in their training of employees. At an individual level, emotionally intelligent people are happier, healthier, better team members, and more content with their lives. Emotional intelligence training may be one way to bring opposing elements together. This is especially important to the Lebanese community with its diverse backgrounds, religions, political groups and people. It is my opinion that emotional intelligence skills should be introduced at all levels and to all people within Lebanon.

- Strategic planning is the basis of all policies and plans of the organization
- Human resources are considered to be the greatest capital of the organization
- Continuous development at the level of the institution and the individual is the main concern of management and staff
- Customer service is made a priority
- Performance Appraisal is consistent and timely

Performance appraisal

It is defined as continuous communication between management and employees in order to achieve objectives both management and employees agreeing upon. These include:

- employee job description
- the level of performance requested from the employee to fulfill his job description
- cooperation of management and employees in fulfilling company objectives

Benefits of Performance Appraisal

A good performance appraisal system will provide the following:

- Better supervision
- Employee motivation
- Enhanced employee production
- Detection of employee weaknesses and ways to improve his skills

Organizational Justice Skills

- Decision fairness
- Information sharing
- Outcome concern

Character Skills

- Integrity
- Credibility
- Values difference

Development Skills

- Lifelong learning
- Developing others

Leadership in Management

Research has shown that successful organizations have the following characteristics in common:

- Power and decision making being made at all levels of the businesses – not just at the top
- There is true understanding and commitment to achieve the set objectives in all levels of the organization
- The information in these organizations moves between all levels of the organization. It is precise, trusted, and honest thus limiting the chance of gossip, rumors and false information.
- Teamwork and cooperation are expressed at all levels in the organization

titles: Core Leadership and Adaptive Leadership.

Core Leadership Skills are the basics for successful leadership. They include:

Strategic Skills

- Good vision
- Good judgment
- Good planning
- Courage to lead

Action Skills

- Decision making
- Communication
- Mobilizing others

Results/Achievement Skills

- Risk taking
- Results focus
- Flexibility

Adaptive Leadership Skills include the following and are skills all great leaders have in common:

Emotional Intelligence

- Self- awareness
- Self-management
- Social awareness
- Relationship management

- Clear goals
- Immediate feedback
- Challenges that match workers skills
- A sense of control
- Few distractions
- Strong motivation
- Feeling a part of something larger than oneself
- Open communication
- A great deal of trust (among employees and between employee and employer)
- Emotionally Intelligent management and staff
- A work environment that fosters Flow

The story of Green Cargo, a transport company owned by the public sector of one of the Scandinavian countries, is a good example of putting Flow into practice. For 125 years the company was losing money and nobody bothered to do anything about the situation because the government was covering their losses. When new management was put in place and they applied the flow conditions above the company stopped losing money within two years.

The latest in Leadership Competencies

As mentioned earlier, at present, the trainers on leadership are emphasizing in their courses more than 60 competencies. Some of these competencies can be grouped under few main headings or titles. Travis Bradberry and Jean Greaves, in their book Leadership 2.0 (p. 3-11), have grouped the competencies that are critical to performance into 22 skills that go under two main

best from their workers and to create better relations with their customers.

Wikipedia has defined "Flow" as the mental state of operation in which a person performing an activity is fully immersed in a feeling of energized focus, full involvement and enjoyment; and defined the "State of Flow" as a condition of heightened focus, productivity and happiness.

Flow, Focus and Research

- Our mind can deal with 126 bits of information/sec. A regular conversation takes 40 bits of information/sec. (only 1/3 of our capacity). Since our mind wants to be active it will lose focus if it is not fully occupied. Through appropriate exercises focus can be improved.
- Focus and Flow help us reach a state where we exert minimal effort to achieve optimal results.
- In flow the brain releases the following chemicals:
    - Norepinephrine (helps with focus)
    - Endorphins (block pain)
    - Anadamide (clear insight)
    - Serotonin (bonds people together)
    - Dopamine (helps with focus)

(It is important to notice that all of the above chemicals enhance performance and that "flow" is one of the only times these five are produced simultaneously).

Scientists have agreed that the following conditions will enhance flow in management:

The six dimensions of Emotional Styles as stated by Richard J. Davidson and Sharon Begley are[6]:

- Resilience: how slowly or quickly you recover from adversity.
- Outlook: how long you are able to sustain positive emotion.
- Social Intuition: how adept you are at picking up social signals from the people around you.
- Self Awareness: how well you perceive bodily feelings that reflect emotions.
- Sensitivity to Context: how good you are at regulating your emotional responses to take into account the context you find yourself in.
- Attention: how sharp and clear your focus is.

Scientists have done studies of the brain and identified specific areas in the brain that control the above styles. They have found that with various techniques and training people have been able to improve their emotional styles and increase their emotional intelligence scores.

For example, in a training course on emotional intelligence the trainer will give exercises that help trainees discover their emotional styles scores allowing them to realize their strengths and weaknesses and where they might need to improve.

Emotional Intelligence and Flow

In the past few years major companies like Microsoft, Erikson, Toyota and others have realized the importance of "Flow". These companies are now utilizing Flow in an effort to get the

6- Richard J. Davidson and Sharon Begley, "The Emotional Life of Your Brain",(USA Penguin Group, 2012) xii

Then he told the third son, "Your share is one sixth of the total so choose two of the three remaining camels and leave." And so he did.

None of the children chose the lame camel because they preferred the healthy ones. After the three sons left with their camels there was only the lame camel left so the wise Bedouin got onto his old camel and went on his way.

In addition to stress management and problem solving emotional intelligence is useful in most of the adaptive leadership skills. These include: communication, teamwork, conflict management, coaching, mentoring, etc.

Emotional Styles

In the past great emphasis was put on behavioral styles (Keirsey, MBTI, etc) that indicate that there are basic types of behavior. The 8 most common types are:

Introvert - Extrovert

Sensing – Intuition

Thinking – Feeling

Judging – Perceiving

Behavioral tests were frequently used in the past to determine where to place employees, vocational guidance, etc. This is now being criticized because behavioral tests were not proven to be scientific. At present, one dimension of emotional intelligence is "emotional styles". Since emotional styles are based on science it is considered to be more credible than behavioral styles and is gaining ground in leadership and management application.

In summary, it is our mind that is giving orders to our brain and the man cutting us off had nothing to do with the order we sent to our brain. So we are to be blamed if we get upset and we should not put the blame on the other person.

Problem Solving

This folktale may be familiar to you. An old Bedouin who had three children wrote in his will that after his death the camels he owned were to be inherited by his children as follows:

the eldest son was to receive half of the camels

his second son would take one fourth of the camels

and his third son would inherit one sixth of the camels

Upon his death there were eleven camels to be inherited. The three children met but could not divide the camels according to their father's will because no matter what distribution they considered a fraction of a camel remained. As a result they decided to request the advice of a wise Bedouin. When the wise man arrived riding on his lame camel and had listened to their story he thought a bit and then told them that he wanted to help and since his lame camel was not needed by him any longer he would add it to the inheritance making twelve camels to be divided between the three sons instead of just their father's eleven.

He told the eldest one, "Now that there are twelve camels to be inherited, you are entitled to half of them. Choose six for yourself and leave." And so he did.

He then told the second son, "Your share is one fourth of the total so choose any three camels that remain and leave." And so he did.

physical exercise, etc.

Emotional Intelligence in Practice

The following are two simple examples of how emotional intelligence can help in the practice of stress management and problem solving.

Stress Management

People driving on the roads in Lebanon are faced with rude drivers every day. When caught in traffic or waiting in line people cut in, push to be first and seem very inconsiderate of other drivers. When this happens the person being cut off will often experience increased stress, anger and feel their blood pressure rising. If we apply the stress management theory (EAR) which states that for stress to occur:

E – an event occurs

A – appraisal of the event takes place in our rational brain and according to our appraisal we

R – respond to the event

This means that we are to blame for our responses. If we apply this to the man in traffic the "Event" is the behavior of the rude driver. Our "Appraisal" is that the driver has broken the law and deserves to be punished. Our "Response" is anger and stress. This is because, we see him as an enemy and we mobilize ourselves and prepare ourselves for a "fight or flight" situation. Our heart will beat faster and pump blood into our muscles (to meet the fight or flight situation) and as a result our blood pressure will go up. If our appraisal of the event had been positive instead of negative, allowing that he may have had a valid reason to cut us off, it would break the stress cycle.

- o is polite and respectful
- o others feel comfortable dealing with him

• Motivate Yourself
- o encourages self
- o coaches self
- o makes full use of time
- o rewards self after doing well
- o sets high standards for self
- o evaluates self performance continuously
- o develops skills to the utmost
- o strives for excellence

• Motivate Others
- o encourages team work
- o helps create a positive atmosphere at work
- o sets clear objectives and job descriptions
- o maintains regular face to face meetings with staff

In order to improve your emotional intelligence score you need to work on developing the above six skills.

Research has shown that physical health and emotional health are connected. So, any stresses in our lives will impact our health. Stress can cause hypertension, heart disease, ulcers, headaches, depression and impacts cancer and diabetes. There are many emotional intelligence skills that can help us relieve stress. Some of these skills are: breathing exercises, progressive relaxation, biofeedback, thought stopping, mindfulness,

- o is in control of emotions
- o works continuously to improve self understanding

• Social Awareness (know others)
- o is a good listener
- o understands feelings of others easily
- o has outstanding relations with everybody
- o makes others feel comfortable
- o understands body language
- o listens to others opinions before expressing his own
- o can put himself in the position of others
- o respects others opinions

• Self Management (lead yourself)
- o controls his emotions and directs them in a positive way
- o acts wisely, especially during crisis/stress
- o is flexible
- o thinks before speaking
- o accepts himself as he is
- o works constantly to increase his self awareness

• Relationship Management (lead others)
- o deals positively with others
- o is in control during sensitive situations
- o is patient
- o is a good communicator

The following facts about the brain will further explain how these exercises will help improve our emotional intelligence:

- The brain learns through patterning
- The brain needs predictability
- The brain seeks meaning
- The brain needs repetition
- The brain needs rehearsing
- The brain learns through feedback
- The brain is social
- The brain has the characteristic of neuroplasticity

(Neuroplasticity means that the brain is flexible and able to learn, adapt and improve.)

It has been my experience that trainees attending my courses on emotional intelligence become aware of positive changes in themselves that occur as an outcome of the training they receive. They have reported to me that others around them have commented on and confirmed these positive changes. This verifies that emotional intelligence can be improved by training and is consistent with what brain science has shown.

The six foundation skills of Emotional Intelligence with their characteristics are:

- Self Awareness (know yourself)
  - o is quiet
  - o takes his time
  - o is calm
  - o is self confident
  - o is aware of emotional state and consequences of actions related to each

Characteristics of the bottom-up mind and the top-down mind

The bottom up mind	The top down mind
Very fast (measured in milliseconds)	Slower than the bottom up mind
Involuntary and automatic (always on)	Voluntary
Impulsive (driven by emotions)	Effortful
Acts as body radar	Self controlled
Dated to millions of years ago	Dates to hundreds of thousands of years ago

Because the bottom up mind is characterized by automatic quick reactions it often impacts behavior before the rational mind can analyze and respond in a rational way. Emotionally intelligent people are able to have their top down mind in control instead of reacting to the directions given by their bottom up mind. This can be achieved through emotional intelligence skills that can be learned and applied in real life situations. Examples of some skills that may help are: mindfulness, breathing skills, stress management skills, etc. These skills can be taught through training courses and will help people to build and increase their emotional intelligence.

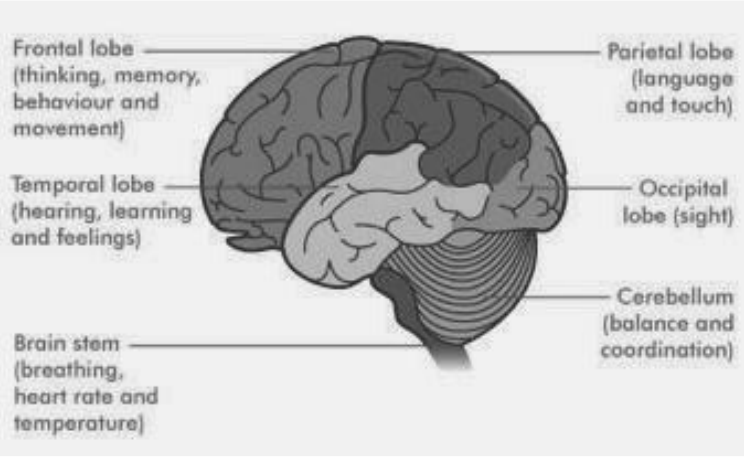

rest (everything above brainstem and cerebellum in the diagram above) which is usually referred to as the rational brain.

Brain Stem: Is in charge of all involuntary actions of the body including respiration, heart rate, circulation of blood, digestion, etc.

Cerebellum (emotional brain): This is where all emotions are experienced.

The Rational Brain: This area consists of four lobes – frontal, parietal, temporal and occipital).

Through our five senses we detect information that is carried to the brain through the nervous system. It arrives first in the brain stem where it is filtered and then is sent to the cerebellum before it is analyzed by the rational brain.

After the brain receives information it reacts in one of two ways. The reaction of the emotional brain is referred to as the bottom up mind and the reaction of the rational brain is referred to as the top down mind. It is worth mentioning that when the term brain is used we are referring to the organ inside our skull and when we refer to mind we are speaking of the brain in action.

6- Men have more connections between the left and right sides of the brain than women do.

7- The number of knowledge cells (neuron cells) in the human brain is more than the total population on earth.

8- The mind and the brain are the same thing.

9- If we get upset it is our fault not the fault of the person or event that upset us.

10- Brain cells regenerate often just as skin cells do.

(Correct answers are at the end of the article.)

Now let's take a quick look at the human brain.

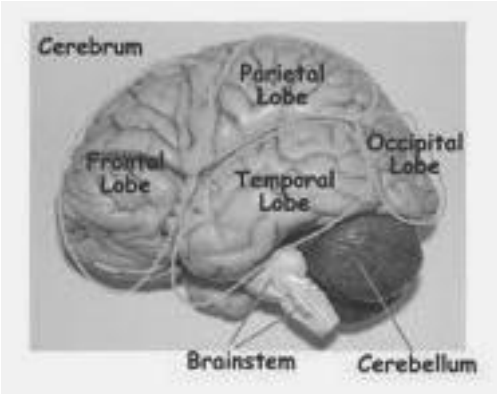

The above are simple diagrams of the brain. The human brain is a very complex organ, and our information about this organ is still limited and not very much understood by scientists. In fact, we know much more about outer space than we know about the human brain. After the development of Magnetic Resonance Imaging (MRI) research of the brain has increased and improved.

To simplify understanding emotional intelligence let's consider only three main divisions of the brain: stem, cerebellum and the

environment has to pass through both the brain stem and the cerebellum before reaching our rational brain.

3. We have to experience things emotionally before we can analyze them rationally.

4. The rational part of our brain, especially the prefrontal cortex (usually referred to as the command center of the brain), cannot stop the effect of emotions but if we are well trained we can deal with the emotions, delay their effect and direct them in a positive rational way. The interaction between the rational and emotional brain is the physical source for emotional intelligence. It is important to emphasize that with training this interaction can be developed in a positive way to increase emotional intelligence.

To better understand emotional intelligence we need to discuss brain science first but before we do that let's check our information by taking a quick test on information related to brain science.

The following simple self-test will check your information about brain science and perhaps add to what you already know. Correct answers are based on the averages. Please answer True (T) or False (F)

1- The brain of modern humans is exactly the same as primitive human beings.

2- Men are less able to focus on more than one thing at a time than women are.

3- The right side of the brain controls motor skills of the left side of the body.

4- The brains of men and women are exactly the same.

5- Every part of the body is connected to a specific spot in the brain.

use this awareness to manage your behavior and relationships[2]. Research has proven that when it comes to performance and success, Emotional Intelligence (EI) is more important than Intelligence Quotient (IQ) because only 20% of people who have high IQ's are high performers in real life while 80% of those that have a high Emotional Quotient (EQ) are high performers.

This is true of all professions, including the military. Chade-Meng Tan, the author of Search Inside Yourself[3], mentioned this is true in the US Navy. The leadership specialist Wallace Bachman showed that most US Navy commanders are, "more positive and outgoing, more emotionally expressive and dramatic, warmer and sociable (including smiling more), friendlier, and more democratic, more cooperative, more likable and 'fun to be with', more appreciative and trustful, and even gentler than those who are merely average[4].

Travis Bradberry and Jane Greaves in their book Leadership 2.0 describe how emotional intelligence works by saying:

"Here is how it works: everything you see, smell, hear, taste, and touch travel through your body in the form of electrical signals. These signals pass from cell to cell until they reach their ultimate destination in your brain"[5].

The challenges for dealing wisely with our emotions are not easy because:

1. Our brains are genetically designed to give emotions the upper hand.

2. The information we receive from our body and our

2- Travis Bradberry and Jean Greaves, "Leadership 2.0", (CA Talent Smart 2012)129

3- Chade-Meng Tan, "Search Inside Yourself", (NY HarperCollins 2012)14

4- Wallace Bachman, "Nice Guys Finish First", (NY Pracger, 1988) 133-153

5- Travis Bradberry and Jean Greave, "Leadership 2.0", (CA Talent Smart 2012)129

Leadership training in Lebanon has improved and increased in frequency over the last 50 years. Previously leadership training courses emphasized 17 skills and characteristics of a successful leader (none of which are related to Emotional Intelligence). Currently more than sixty different skills are associated with successful leaders. Some of the terms we are using today in our training on leadership and management were not known before, such as: Emotional Intelligence, Emotional Styles, Mindfulness, Focus, and Flow…etc.

This article will introduce:

• the latest in the fields of Emotional Intelligence, Leadership and Management

•some of the concepts and competencies that may be relevant to the Lebanese situation

•ideas that are essential to the military, political, social, and management fields.

The Latest in Emotional Intelligence

Emotional intelligence is defined as: the ability to monitor one's own and others' feelings and emotions, to discriminate among them and to use this information to guide one's thinking and actions[1].

Travis Bradberry and Jane Greaves, in their book Leadership 2.0, defined emotional intelligence as "the ability to recognize and understand emotions in yourself and others, and your ability to

1- Peter Salovey and John D. Mayer, "Emotional Intelligence", Imagination, Cognition, and Personality 9,no.3 (1990) 185-211

Emotional Intelligence in Leadership and Management

Dr. Mounah Geha*

Introduction

Emotional Intelligence is gaining more attention every year throughout the world. Many books have been written on this topic and some of them have been best sellers. A lot of international companies are giving this topic attention and organize courses for their staff on the subject. The United States, Canada, Australia, the Scandinavians and other countries are introducing Emotional Intelligence into their school curriculum because they believe it is important. Emotional Intelligence is based on brain science and most of the books written about Emotional Intelligence are written by scientists. Advances in Emotional Intelligence and Brain Science encourage scientists to continue learning more on the subject. Some people have mentioned that the 21st Century may be known as the century of brain science.

* *Lecturer on Leadership and Emotional Intelligence at the American University of Beirut, Director of two PhD dissertations on Emotional Intelligence at Saint Joseph University*

Contents

N° 91 - January 2015

Emotional Intelligence in Leadership and Management ..... Dr. Mounah Geha *5*

Gaza 2014: l'ultime guerre israélo-palestinienne ..... Angela Kahil *29*

Abstracts *51*

Résumés *59*

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
KADER
Prof. Michel NEHME
General (R.T.D) Nizar ABDEL
Prof. Tarek MAJZOUB

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document.*

7- *Rejected submissions will not be returned to the writers.*

8- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

9- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Emotional Intelligence in Leadership and Management
- Gaza 2014: l'ultime guerre israélo-palestinienne